٦٧

فتح رب البرية

على

الدرة البهية نظم الآجرومية

(لشيخ الاسلام)

الشيخ ابراهيم البيجورى

رحمه الله آمين

﴿ وبهامشه نظم الآجرومية للشيخ العمريطى ﴾

طبع بمطبعة

مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

رمضان سنة ١٣٤٣ هـ

حتى ٤٦
٤٦

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمدك اللهم حمد من رفع نفسه الى المعالى ونصب ذاته لطاعتك على التوالى وأصلى وأسلم على من خفض جناحه لامته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا ضمائرهم ببعثته ﴿وبعد﴾ فيقول ابراهيم البيجورى ذو التقصير غفر له مولاه الخبير البصير قد التمس منى بعض الاخوان أصلح الله لى وله الحال والشان شرحا لطيفا على نظم الآجرومية فى علم العربية لشرف الدين يحيى العمريطى رحمه الله تعالى فأجبته الى ذلك وان لم أكن أهلا لما هنالك فجاء بحمد الله شرحا يحل ألفاظه ويبين مراده ويتمم مفاده ويذلل صعابه ويكشف نقابه * سميته ﴿فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية﴾ والله أسأل أن ينفع به النفع العميم انه جواد كريم ﴿مقدمة﴾ ينبغى لكل شارع فى فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وفائدته الى آخر المبادى العشرة المشهورة * فحد هذا الفن علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء * وحكمه الوجوب الكفائى كما قاله النووى وغيره * فان قيل كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضى الله عنهم ما قالوه اذ لو كان فرض كفاية لما تركوه * أجيب بمنع أنهم ما قالوه وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول كان مركوزا فى طبائعهم فما فاتهم الا مجرد الاصطلاحات * وموضوعه الكلمات العربية * وفائدته صون اللسان عن الخطأ فى الكلام والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله * وها أنا أشرع فى المقصود بعون الملك المعبود فأقول وبالله التوفيق * قد افتتح الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة حيث قال (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر وفى رواية فهو أقطع وفى رواية فهو أجذم والمعنى على كل أنه ناقص وقليل البركة لانه وان تم حسا لا يتم معنى ولا يعارض ذلك خبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لان الابتداء نوعان حقيقى وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شئ واضافى وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شئ وعلى الاول حمل حديث البسملة وعلى الثانى حمل حديث الحمدلة ولم يعكس عملا بالاجماع * والجار والمجرور متعلق بمحذوف والاولى تقديره فعلا خاصا مؤخرا وهذا على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلى وقيل زائدة لا تتعلق بشئ وعلى الاول فاسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره وعلى الثانى فاسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اجتلبها حرف الجر الزائد والخبر محذوف تقديره مبدوء به

ولفظ الجلالة مجرور بالمضاف على الراجح وقيل بالاضافة وقيل بحرف الجر المقدر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والرحمن الرحيم يجوز جرهما وهو متعين قراءة ويجوز أيضا رفعهما ونصبهما ورفع الاول مع نصب الثاني والعكس وجر الاول مع رفع الثاني أو نصبه فهذه سبعة أوجه وبقي وجهان آخران وهما رفع الاول أو نصبه مع جر الثاني فقيل يمتنعان لما فيهما من القطع ثم الاتباع ولذلك قال بعضهم

لن ينصب الرحمن أو يرتفعا * فالجر في الرحيم قطعا منعا

وان يجر فأجز في الثاني * ثلاثة الاوجه خذ بياني

فهذه تضمنت تسعا منع * وجهان منها فادر هذا واستمع

لكن الصحيح جوازهما فكان على الناظم أن يقول في الشطر الثاني من البيت الاول * فالجر في الرحيم وجها منعا * (الحمد لله) أي مختص أو مستحق أو مملوك فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو للملك وعلى كل فأل اما للجنس أو للاستغراق أو للعهد فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لكن الاولى جعل اللام للاختصاص وأل للجنس وانما عدل عن الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية لانها تدل على الدوام والاستمرار ووجه العدول أن الاصل حمدا لله أي حمدت حمدا لله فادخلت أل على المصدر ورفع فصار الحمد لله (الذى قد وفقا) بألف الاشباع وقد هنا للتحقيق ويحتمل أنها للتقليل لما اشتهر من أن التوفيق عزيز والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته في قوة المشتق فكأنه قال للموفق (للعلم) الشرعي كعلم التفسير والحديث ونحوهما (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفعل تفضيل فأصله أخير حذفت منه الهمزة للتخفيف ونقلت حركة الياء للساكن قبلها فصار خير (خلقه) أي مخلوقه فالمصدر بمعنى اسم المفعول مجازا بحسب الاصل لكن صار حقيقة عرفية ولا يخفى أن قوله خير خلقه فاصل بين المتعاطفين أعني قوله للعلم (والتقى) اسم من التقوى وهي امتثال المأمورات واجتناب المنهيات ثم فرع على ذلك ماذكره بقوله (حتى نحت) اى قصدت (قلوبهم) أي قلوب خلقه والقلوب جمع قلب وهو لحم صنوبري الشكل وسمي قلبا لتقلبه (لنحوه) أي لجهته فمن معاني النحو الجهة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال

قصد ومثل جهة مقدار * قسم وبعض قاله الاخيار

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله (فمن عظيم شأنه) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للموصوف والاصل فمن شأنه العظيم (لم تحوه) أي لم تحط به وفي ذلك تقديم العلة على المعلول وعلم من ذلك أن من هنا للتعليل (فـ) بسبب توفيقهم للعلم والتقى (أشربت) بالبناء للمفعول الذي هو ضمير القلوب أي أدخل فيها وتداخلها حب (معنى ضمير الشان) كما يتداخل الثوب الصبغ وكما يمتزج اللون باللون يقال بياض مشرب بحمرة اذا امتزج البياض بها واختلط وضمير الشان هو المذكور في قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله فان الضمير في ذلك ضمير الشان معناه كلمة التوحيد (فـ) بسبب ذلك الاشراب (أعربت) أي بينت ضميرها (في الحان) أي الحانة وهي حانوت الخمار (بالالحان) وهي نغمات الاوتار والمراد بالحانة هنا مقام المحبة أو حضرة الرب التي يسقى من دخلها من الرحيق المختوم فيدرك كل سر في الكون مكتوم وقد عطف الناظم على جملة الحمدلة جملة الصلاة والسلام بثم المفيدة للترتيب والتراخي اشارة الى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق متراخية عن رتبة ما يتعلق بالخالق فقال (ثم الصلاة) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم (مع سلام) أي تحية واعظام (لائق) بجنابه صلى الله عليه وسلم لان ما يعطيه الله لنبيه يزيد على جميع ما يعطيه لاهل عنايته والصلاة اسم مصدر لصلى والمصدر التصلية ولم يعبر بها لايهامها العذاب والسلام اسم مصدر لسلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة وانما قرن بينهما لكراهة افراد أحدهما عن الآخر عند المتأخرين (على النبي) بالتشديد ويجوز تركه مع الهمز

الحمد لله الذى قد وفقا
للعلم خير خلقه والتقى
حتى نحت قلوبهم لنحوه
فمن عظيم شأنه لم تحوه
فأشربت معنى ضمير
الشان
فأعربت في الحان
بالالحان
ثم صلاة مع سلام لائق
على النبي

وهو فعيل اما بمعنى فاعل أو مفعول وعبر به دون الرسول لانه أكثر ورودا فى القرآن وبعضهم يختار التعبير بالرسول دون النبي لان الرسالة أفضل من النبوة خلافا للعز بن عبد السلام (أفصح الخلائق) أى أشدهم فصاحة لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالضاد والفصاحة يوصف بها المتكلم والكلام والكلمة فيقال متكلم فصيح وكلام فصيح وكلمة فصيحة بخلاف البلاغة فانها يوصف بها المتكلم والكلام دون الكلمة فيقال متكلم بليغ وكلام بليغ ولا يقال كلمة بليغة ومعنى فصاحة المتكلم قدرته على الاتيان بكلام فصيح ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التنافر والحشو والتعقيد ومعنى بلاغة المتكلم قدرته على الاتيان بكلام بليغ ومعنى بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته (محمد) يجوز فيه أوجه الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب الا على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وأولى الثلاثة الجر بدلا أو عطف بيان لا نعتا لانه علم والعلم لا ينعت به نعم يصح أن يكون نعتا بالنظر لاصله لانه فى الاصل اسم مفعول الفعل المضعف وهو حمد بتشديد الميم ومحل قولهم العلم لا ينعت به اذا كان جامدا أو مشتقا ولم ينظر لاصله (و) على (الآل) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أول كجمل بدليل تصغيره على أويل (و) على (الاصحاب) هو جمع لصحب بكسر الحاء مخفف صحب بسكونها أو مخفف صاحب بحذف الالف وليس جمعا لصحب بسكون الحاء لانه لم يطرد جمع فعل بسكون العين على أفعال الا اذا كان معتل العين كثوب وأثواب وباب وأبواب ولا لصاحب بالالف لانه لم يطرد جمع فاعل بالالف على أفعال وقد أبدل الناظم من الآل والاصحاب قوله (من) أى الذين (أتقنوا) أى أحكموا (القرآن) من القرء وهو الجمع ومعناه الكلام المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى باقصر سورة منه (بـ) سبب (الاعراب) اذ لولا الاعراب لم يعلم المراد ولقد احكى أن سبب وضع النحو أن أعرابيا قدم فى زمن عمر فقال من يقرئنى مما أنزل الله على محمد فاقرأه رجل براءة فقال ان الله برىء من المشركين ورسوله بالجر فقال الاعرابى أوقد برئ من رسوله ان يكن الله برئ من رسوله فانا أبرأ منه فبلغ عمر مقال الاعرابى فدعاه وقال يا اعرابى أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص عليه القصة فقال عمر ليس هكذا يا اعرابى فقال كيف هى يا أمير المؤمنين فقال ان الله برىء من المشركين ورسوله بالرفع فقال الاعرابى وأنا والله أبرأ مما برىء الله ورسوله منه فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن الا عالم باللغة وأمر أبا الاسود الدؤلى بوضع النحو ولا يخفى ما فى ذكر النحو وضمير الشان والاعراب من براعة الاستهلال وهى أن يأتى المتكلم فى طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده ﴿وبعد﴾ البناء على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فان الاصل وبعد ما تقدم والمراد بمعناه النسبة التقييدية التى بين المضاف والمضاف اليه وانما سميت معناه مع انها بينهما لانها لا تتحقق الا به وليس المراد بمعناه مدلوله كما وهم فيه بعضهم ويصح قراءته بالنصب بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى لفظه لكن الاول هو المشهور على الألسنة والواو اما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة واما أن تكون نائبة عن أما وهى نائبة عن مهما فالواو على هذا نائبة النائب وبعد نقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهى ههنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم والعامل فيها على أن الواو عاطفة محذوف تقديره أقول أو نحوه وعلى أنها نائبة عن أما النائبة عن مهما اما فعل الشرط فتكون من متعلقات الشرط واما جواب الشرط فتكون من متعلقات الجزاء * فان قلت أيهما أولى * قلت الثانى لانه صريح فى المقصود ويستحب الاتيان بها فى أول الكتب لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتى بها فى كتبه ومراسلاته وصح أنه خطب فقال أما بعد والتحقيق أنها فصل الخطاب فهى المرادة به فى قوله تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب قيل المراد به الفرق بين الحق والباطل (فاعلم) بزيادة الفاء على جعل الواو عاطفة لتوهم أما فيكون قد

أفصح الخلائق * محمد
والآل والأصحاب
من أتقنوا القرآن
بالاعراب
وبعد فاعلم أنه

نزل المتوهم منزلة المحقق وأما على جعلها نائبة عن أما النائبة عن مهما فالفاء للربط (أنه) أي الحال والشأن (لما) سيأتي جوابها بعد ستة أبيات في قوله ونظمتها الخ (اقتصر) من الاقتصار (جل الورى) بضم الجيم أي معظم الخلق (على الكلام المختصر) دون الكلام المطول لقصورهم والمختصر هو ما قل لفظه وان لم يكثر معناه خلافا لمن اشترط ذلك (وكان) معطوف على مدخول لما (مطلوبا) بالنصب على أنه خبر مقدم لكان وقوله (أشد الطلب) صفة لمصدر محذوف والتقدير طلبا أشد الطلب (من الورى) أي من الخلق والجار والمجرور متعلق بقوله مطلوبا (حفظ) بالرفع على أنه اسم مؤخر لكان وحفظ مضاف و(اللسان) مضاف اليه والمراد باللسان اللغة مجاز لان اللسان اسم للجارحة المخصوصة وهي آلة للكلام (العربي) أي المنسوب للعرب وهو صفة للسان وانما طلب منهم ذلك أشد الطلب (لكي يفهموا) في مصدرية بتقدير اللام قبلها ويحتمل أنها تعليلية فلا تقدر اللام قبلها وعلى الاول فالفعل منصوب بكي نفسها وعلى الثاني فهو منصوب بأن مضمرة بعدها والتقدير كي أن يفهموا (معاني القرآن و) معاني (السنة الدقيقة المعاني) أي خفية المعاني و يقال دق الشيء اذا خفي والمعاني جمع معنى وهو اسم مفعول من عنى يعني اذا قصد ويقال له مفهوم ومدلول (والنحو) أي والحال أن النحو (أولى) أي أحق (أولا) منصوب على أنه ظرف مقدم لقوله (أن يعلما) بالف الاشباع فينبغي تقديمه على غيره من العلوم (اذ الكلام) حال كونه (دونه) أي دون النحو (لن يفهما) بالف الاشباع أي لن يفهم معناه ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو وسيلة لسائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث فانه لا يجوز لاحد أن يتكلم في كلام الله ورسوله حتى يكون مليا بالعربية فقد قال الأصمعي ان أخوف ما أخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار لانه لم يكن يلحن فيما روى عنه فاذا لحن فيه فقد كذب عليه (وكان) معطوف على ما تقدم (خير) بالرفع على أنه اسم لكان (كتبه) بسكون التاء أي كتب النحو (الصغيره) أي صغيرة الحجم (كراسة) بالنصب على أنه خبر لكان والكراسة واحدة الكراريس وهو أجزاء الصحيفة وقوله (لطيفة) صفة لكراسة وكذا قوله (شهيره) أي مشهورة فهي فعيلة بمعنى مفعولة والمراد بكونها لطيفة أنها صغيرة الحجم لان اللطافة رقة القوام (في عربها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) في (عجمها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) في (الروم) الجار المجرور في ذلك متعلق بقوله شهيرة (ألفها) أي جمعها على وجه الالفة بضم الهمزة (الحبر) بفتح الحاء أي العالم ويجوز كسرها ويكون المعنى على التشبيه أي الذي هو كالحبر وهو المداد في الانتفاع به (ابن آجروم) بهمزة مفتوحة بعدها ألف فجيم مضمومة ثم راء مشددة فواو فميم ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي نسبة لصنهاجة وهي قبيلة بالمغرب (و) قد (انتفعت أجلة) جمع جليل كعظيم وزنا ومعنى (بعلمها) أي بالعلم الذي فيها (مع) بسكون العين للضرورة وهو مضاف و(ما) مضاف اليه موصولة (تراه) اما صلة أو صفة وقوله (من لطيف حجمها) بيان لما وترى هنا بصرية فلذلك تعدت الى واحد (نظمتها) أي جمعتها على وجه التقفية والوزن وقوله (نظما) مفعول مطلق وقوله (بديعا) صفة له والبديع هو الذي ليس على مثال سبق حال كوني (مقتدي) في هذا النظم (بالاصل) لهذا النظم والمراد بالاصل الكراسة السابقة (في تقريبه) أفهم (المبتدي) وهو من ابتدأ في العلم ولم يقدر على تصوير المسألة فان قدر على تصويرها دون اقامة الدليل عليها فمتوسط فان قدر على اقامة الدليل عليها أيضا فمنته * ثم استأنف الناظم فقال (وقد حذفت منه) أي من الاصل (ما عنه غنى) بالكسر والقصر والجار والمجرور خبر مقدم وغنى مبتدأ مؤخر والجملة صلة أو صفة (وزدته) أي الاصل (فوائدا) بالتنوين للضرورة (بها) أي بهذه الفوائد (الغنى) عما عداها والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما واصطلاحا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرته

لما اقتصر جل الورى على الكلام المختصر
وكان مطلوبا أشد الطلب
من الورى حفظ اللسان العربي
كي يفهموا معاني القرآن
والسنة الدقيقة المعاني
والنحو أولى أولا أن يعلما
اذ الكلام دونه لن يفهما
وكان خير كتبه الصغيره
كراسة لطيفة شهيره
في عربها وعجمها والروم
ألفها الحبر ابن آجروم
وانتفعت أجلة بعلمها
مع ما تراه من لطيف حجمها
نظمتها نظما بديعا مقتدي
بالاصل في تقريبه للمبتدي
وقد حذفت منه ما عنه غني
وزدته فوائدا بها الغني

وتقييده وخرج بهذه الحيثية الغاية فانها المصلحة من حيث هي في طرف الفعل والعلة الغائية فانها تلك المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل والغرض فانه تلك المصلحة من حيث هي مقصودة للفاعل من الفعل فالأربعة متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا ولا يخفى أنه لا ايطاء في هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثاني تعريفا وتنكيرا فان من شروط الايطاء أن يتحدا تعريفا وتنكيرا وما هنا ليس كذلك حال كوني (متمما) ما ذكره الاصل في (قالب الابواب) بذكر ما تركه منها (ف) بسبب ذلك (جاء) أي تحقق وثبت هذا النظم حال كونه (مثل الشرح) الموضوع (للكتاب) أي على الكتاب الذي هو الاصل ومعنى الشرح لغة الكشف واصطلاحا ألفاظ مخصوصة وضعت على ألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص (سئلت) بالبناء للمفعول (فيه) أي في هذا النظم سؤالا صادرا (من صديق) بفتح الصاد وتخفيف الدال وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده العدو والخليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في أعضائك والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في أعضائك وتفديه بمالك وأما الصاحب فهو من طالت عشرتك به فهو أعم جميعها (صادق) في صداقته بحيث تكون عن صميم القلب وفي نسخة أخرى حاذق وهو مأخوذ من الحذق وهو قوة الفهم وجملة (يفهم) صفة لصديق فهو من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد (قولي) أي معناه (الاعتقاد) منه أي أهل لذلك (واثق) أي أقوى فالاعتقاد نافع لامحالة ولو كان في الاحجار كما تشير اليه الآثار والاخبار وبه يحصل الانتفاع والارتفاع كما أشار اليه بقوله (اذ الفتى) أي لان الفتى (حسب اعتقاده) أي على حسب اعتقاده وبمقداره (رفع) بالبناء للمفعول أي رفعه الله الى المرتبة العليا فكل من اعتقد انتفع (وكل من لم يعتقد لم ينتفع) أي ولم يرتفع فاياك وعدم الاعتقاد (فنسأل) الكريم (المنان) أي كثير المن وهو الانعام أو تعداد النعم وهو بهذا المعنى صفة مدح في حقه تعالى صفة ذم في حق غيره الا ما استثني (أن يجيرنا) أي يحفظنا (من الرياء) وهو أن يعمل ليراه الناس حال كونه (مضاعفا أجورنا) على هذا النظم وعلى غيره من سائر الاعمال وأتى الناظم بنون المتكلم المعظم نفسه اظهارا لتعظيم الله له بتأهيله للعلم ويحتمل انه قصد نفسه وغيره فتكون للمتكلم ومعه غيره لا للمتكلم المعظم نفسه ويكون على الأول عاملا بقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وعلى الثاني عاملا بقوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم ثم عطف على المسؤل الاول قوله (وأن يكون) سبحانه وتعالى (نافعا بعلمه) أي العلم الذي فيه (من) أي الذي (اعتنى بحفظ) ألفاظ (ه وفهم) معاني (ه) وقيد بفهم معانيه لان مجرد حفظ ألفاظه لايجدي نفعا

متمما لقالب الابواب
فجاء مثل الشرح للكتاب
سئلت فيه من صديق صادق
يفهم قولي لاعتقاد واثق
اذ الفتى حسب اعتقاده رفع
وكل من لم يعتقد لم ينتفع
فنسأل المنان أن يجيرنا
من الريا مضاعفا أجورنا
وأن يكون نافعا بعلمه
من اعتنى بحفظه وفهمه

﴿ باب الكلام ﴾

الاصل هذا باب الكلام بناء على انه خبر لمبتدا محذوف أو باب الكلام هذا موضعه بناء على انه مبتدأ لخبر محذوف واذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدا وكونه الخبر ففي الاولى خلاف فقيل الاولى كونه المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقيل الاولى كونه الخبر لان المبتدأ مقصود لذاته بخلاف الخبر وأيضا الحذف بالاعجاز أليق منه بالصدور هذا كله على الرفع وهو الاولى ويليه النصب على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلا اقرأ باب الكلام واما الجر فضعيف لانه على حذف حرف الجر والتقدير انظر في باب الكلام والجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا وهذه الترجمة من زيادة الناظم تبعا لكثير من النحاة لكن الاصل نظر الى ان الكلام من المقدمات فلا يحتاج الى ترجمة بخلاف الاعراب وما بعده على انه يحتمل انه حذف الترجمة اختصارا وانما اقتصر الناظم في الترجمة على الكلام دون الكلمة وما بعدها لانه المقصود بالنسبة لذلك ومن عادتهم انهم يقتصرون في الترجمة على المقصود ويحتمل ان في الترجمة حذفا على ان الترجمة لشئ والزيادة عليه ليست بمعيبة وانما المعيب الترجمة لشئ والنقص عنه وبعد أن كتبت ذلك رأيت في نسخة أخرى زيادة قوله وهي

كلامهم لفظ مفيد مسند * والكلمة

ظاهرة * ثم لن الناظم قدم تعريف الكلام على تعريف الكلمة ومابعدها لان الكلام هو الذى به يقع التفاهم فقال (كلامهم) اى النحويين بقرينة السياق واحترز بذلك عن كلام اللغويين فانه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما فى القاموس وليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى بل مطلق اللفظ ولو مهملا ومراده بما كان مكتفيا بنفسه نحو الخط والاشارة ولسان الحال وحديث النفس فمن الاول قول الصديقة بنت الصديق رضى الله تعالى عنها وعن أبويها ما بين دفتى المصحف كلام الله ومن الثانى قول الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها * اشارة محزون ولم تتكلم

فايقنت ان الطرف قد قال مرحبا * وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

ومن الثالث قول بعضهم أمتلأ الحوض وقال قطنى * مهلا رويدا قد ملأت بطنى

ومن الرابع قول الشاعر ان الكلام لفى الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

واحترز بذلك أيضا عن كلام الفقهاء فانه كل ما أبطل الصلاة وهو حرف مفهم أو حرفان وان لم يفهما وقد اشتمل التعريف على جنس وفصلين فالجنس هو قوله (لفظ) وهو فى الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمى مطلقا وقيده بعضهم بكونه من الفم ولا يرد قولهم لفظت الرحا الدقيق لانه مجاز كما صرح به فى الاساس ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التى أولها الألف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات ويقال له غفل ويقال له أيضا ساذج ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز والحدود تصان عنه لانه صار حقيقة عرفية فى ذلك على ان حدود النحاة لا يحترصونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة ولو عبر بالقول بدل اللفظ لكان أولى لان القول جنس قريب فانه لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول فى الرأى والاعتقاد لم يعبر به وان كان استعماله فى ذلك مجازا مرسلا وخرج باللفظ ما ليس لفظا كالخط وماذكر معه * فان قيل شأن الجنس الادخال لا الاخراج وقد تقرر أن اللفظ جنس فما بالكم أخرجتم به * أجيب بما قاله بعضهم من أن الجنس قسمان أحدهما جنس أعم من الفصل عموما مطلقا وهذا هو الذى لا يخرج به وثانيهما جنس أعم من الفصل عموما من وجه وهذا يخرج به من جهة خصوصه ما دخل الفصل من جهة عمومه واللفظ فى هذا المقام مع المفيد بهذه المثابة فلذلك أخرج به والفصل الاول هو قوله (مفيد) وهو من الافادة بمعنى تحصيل الفائدة ان لم تكن حاصلة والتفات النفس اليها ان كانت حاصلة فلا يشترط تجدد الفائدة على الصحيح وعليه فما كان معلوما للمخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا من الكلام خلافا لما جرى عليه بعض شراح الأصل وخرج بالمفيد ما ليس مفيدا كجملة الشرط نحو ان قام زيد لأن الفائدة لا تتم الا بالجواب نحو يقم عمرو أو فعمرو قائم والفصل الثانى هو قوله (مسند) وهو والاسناد بمعنى ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد كضم الفعل الى فاعله نحو قام زيد وضم الخبر الى المبتدأ نحو زيد قائم وخرج بالمسند ما ليس مسندا من المفرد كزيد والمركب الاضافى كعبد الله والمزجى كبعلبك فتعبير الناظم بالمسند أولى من تعبير الاصل بالمركب لانه يشمل الاسنادى وهو المراد هنا والاضافى والمزجى وقد أغفل الناظم فصلا آخر ذكره الاصل وهو أن تكون افادته بالوضع خرج بذلك ما لا تكون افادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذى أفاد حياة المتكلم من وراء جدار فانه بالنظر لذلك لا يسمى كلاما وهذا على ما قاله الجمهور من تفسير الوضع بجعل شئ بازاء شئ آخر بحيث اذا فهم الأول فهم الثانى وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون افادته مقصودة كاللفظ الذى يخرج من النائم والساهى والطيور المعلمة فان ذلك كله لا يسمى كلاما على هذه الطريقة * ولما فرغ من تعريف الكلام شرع فى تعريف الكلمة فقال (والكلمة) بكسر الكاف وسكون اللام على وزن سدرة كما هو احدى اللغات الثلاث فيها وثانيها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على

وزن نبقة وثالثها كلمة بفتح الكاف وسكون اللام على وزن تمر وهذه اللغات تجرى فى كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فان كان وسطه حرفا حلقيا جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهد وقد اشتمل التعريف على جنس وفصل كما تقدم فى تعريف الكلام فالجنس هو قوله (اللفظ) وقد تقدم الكلام عليه قريبا ولما أخذ اللفظ جنسا فى التعريف احتاج الى التقييد بـ(المفيد) وهو الفصل الأول احترازا من غير المفيد وهو المهمل كديز مقلوب زيد فان اللفظ كما يطلق على المفيد وهو الموضوع لمعنى يطلق على غير المفيد وهو المهمل كما عرفت ومن أخذ القول جنسا فى التعريف كابن هشام لم يحتج الى التقييد بالمفيد احترازا من غير المفيد لان القول خاص بالمفيد كما يعلم من تعريفه الآتى والفصل الثانى هو قوله (المفرد) وخرج به المركب فلا يسمى كلمة الا مجازا مرسلا كما فى قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها والضمير راجع لقوله رب ارجعون الخ وكما فى قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

ألا كل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل

وقد عرفوا المفرد بانه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه نحو زيد فان جزأه كالزاى لا يدل على جزء معناه والمركب بانه ما يدل جزؤه على جزء معناه نحو غلام زيد فان جزأه كالغلام يدل على جزء معناه واعترض ذلك بان فيه خلط اصطلاح باصطلاح فان ما ذكروه هو اصطلاح المناطقة وأما اصطلاح النحاة الذى الكلام فيه فهو أن المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين فاكثر كغلام زيد وعلى الاول فعبد الله علما من قبيل المفرد بخلافه على الثانى ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر أنها تنقسم الى الاسم والفعل والحرف فقال (لاسم وفعل ثم حرف تنقسم) أى الكلمة فهى المقسم وكل من الاسم أو الفعل أو الحرف قسم منها وكل من الثلاثة قسيم لاخويه ففرق بين المقسم والقسم والقسيم اذ المقسم هو المحل الذى وردت عليه القسمة والقسم ما كان مندرجا تحت الشئ وأخص منه والقسيم ما كان مباينا للشئ ومندرجا معه تحت أصل كلى فاذا قسمت الحيوان الى انسان وحمار وفرس مثلا كان الحيوان مقسما وكل من هذه الثلاثة قسما منه وكل منها قسيما للآخرين ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده وثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للتراخى بين الاقسام لا يقال بل له معنى وهو الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه لانا نقول يكفى فى ذلك ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف والنحويون مجمعون على انحصار الكلمة فى الثلاثة ولا التفات الى من زاد رابعا وسماه خالفة وعنى بذلك اسم الفعل لأن ما زاده داخل فى أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل * واعلم أن تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام من تقسيم الكلى الى جزئياته اذ يصح الاخبار بالمقسم عن كل من الاقسام كما هو ضابط ذلك فيصح أن يقال الاسم كلمة وهكذا الا من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما هو ضابط ذلك كما فى تقسيم الحصير الى خيط وسمر فانه يصح تحليل المقسم وهو الحصير الى أقسامه وهو الخيط والسمر (تنبيه) الحرف الذى هو قسيم الاسم والفعل انما هو الحرف الذى جاء لمعنى كمن وفى وعن فكان على الناظم أن يقيده بذلك كما صنع الأصل احترازا من الحرف الذى لم يجئ لمعنى وهو ا ب ت ث الى آخرها وهذه تسمى حروف المبانى وأما السابقة فتسمى حروف المعانى وانما قلنا ا ب ت ث الى آخرها ولم نقل ألف باء تاء ثاء الى آخرها لأن تلك هى حروف التهجى الحقيقية بخلاف هذه فانها أسماء لتلك ولهذا لما قال الخليل لأصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤل عنه والجواب ج لأنه المسمى لكن يجوز زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال جه * ولما أنهى الكلام على الكلمة أخذ فى الكلام على الكلم فقال (وهذه) أى التى هى الاسم والفعل والحرف والاضافة فى قوله (ثلاثها) من اضافة اسم العدد للمعدود (هى الكلم) فهو اسم لمجموع ثلاثة نحو ان قام زيد لكن يرد على ذلك ان الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على

اللفظ المفيد المفرد
لاسم وفعل ثم حرف تنقسم
وهذه ثلاثها هى الكلم

كل ثلاث كلمات فصاعدا اتحد نوعها أولم يتحد أفادت أولم تفد وعلم من ذلك أن الكلم اسم جنس جمعي وهو المختار وعليه فيجوز في ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر وفي التنزيل يحرفون الكلم عن مواضعه إليه يصعد الكلم الطيب ﴿تنبيه﴾ بين الكلم والكلام عموم وخصوص من وجه فانهما يجتمعان في نحو قولك قام أبوزيد وينفرد الكلام في نحو زيد قائم وينفرد الكلم في نحو ان قام زيد * وقد أخذ الناظم في تعريف القول فقال (والقول) على الصحيح (لفظ) قد تقدم الكلام عليه قريبا (قد أفاد) بأن يكون موضوعا احترز بذلك عما اذا لم يفد بأن كان مهملا فلا يسمى قولا ومقابل الصحيح ان القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد خاصة فيكون مرادفا للكلام بخلافه على الصحيح فانه يكون أعم مطلقا من الكلام كالكلم والكلمة فكل كلام أوكلم أو كلمة قول ولا عكس حال كونه (مطلقا) عن التقييد بالتركيب وقد مثل له بقوله (كقم) فعل أمر من القيام (وقد) حرف تحقيق كما في قولك قد قام زيد أو تقليل كما في قولك قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب أو تقريب كما في قولك قد قامت الصلاة أى قرب قيامها (وان زيدا ارتقى) أى علا وارتفع ولما قسم الناظم الكلمة فيما تقدم الى اسم وفعل وحرف شرع يبين العلامات التي تميز كلا منها عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (فالاسم) المتقدم في التقسيم فأل فيه للعهد الذكرى والفاء فاء الفصيحة لانها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير اذا أردت بيان كل من الاسم والفعل والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا واعلم أن الاسم له حد وحكم واشتقاق وعلامة * فحده لغة مادل على مسمى واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا * وحكمه الاعراب وماجاء منه مبنيا فعلى خلاف الاصل * واشتقاقه من السمو وهو العلو أومن السمة وهى العلامة * وعلاماته كثيرة أوصلها بعضهم الى خمسين لكن الناظم اقتصر على أربعة منها حيث قال (بالتنوين و) (الخفض عرف) أى علم فنحو زيد من قولك زيد قائم اسم لوجود التنوين في آخره ونحو رجل من قولك مررت برجل اسم لوجود الخفض في آخره والتنوين لغة مطلق التصويت ومنه قولهم نون الطائر اذا صوت واصطلاحا نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم في اللفظ وتفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم وأقسامه عشرة لكن المختص منها بالاسم أربعة وهى المرادة هنا الاول تنوين التمكين وهو اللاحق لغير جمع المؤنث السالم من الاسماء المعربة المنصرفة كزيد ورجل والثانى تنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه والثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات ومما جمع بألف وتاء مزيدتين والرابع تنوين العوض وهو ماعوض عن جملة أوجمل نحو قوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون وقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها وما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته وماعوض عن حرف أو حركة نحو جوار وغواش في حالتى الرفع والجر بخلافه في حالة النصب وهذه الاربعة هى المختصة بالاسم والخامس تنوين الزيادة كما في قوله تعالى سلاسلا وأغلالا في قراءة من قرأ سلاسلا بالتنوين فانه قد زيد فيها التنوين لمناسبة أغلالا والسادس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة كما في قول الشاعر

أقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان أصبت لقد أصابن

والسابع تنوين الحكاية كما في قولهم قالت عاقلة بالتنوين مسمى به مؤنث فانه أبقى فيه التنوين مع أن حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث حكاية لما كان فيه قبل العلمية والثامن تنوين الضرورة كما في قول الشاعر

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

فانه قد نون مطر في الشطر الاول مع أن حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة والتاسع التنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة كما في قول الشاعر

والقول لفظ قد أفاد مطلقا
كقم وقد وان زيدا ارتقى
فالاسم بالتنوين والخفض عرف

قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

والعاشر تنوين الشذوذ سمع من كلامهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء على سبيل الشذوذ وقد نظم بعضهم الاقسام المذكورة بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ماحرزا
مكن وقابل وعوّض والمنكر زد * رنم أواحك اضطر رغال وماهمزا

والخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية وانما كان الخفض علامة للاسم لان كل مجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فان قيل حينئذ كان ينبغى التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض أجيب بان الاخبار عنه علامة خفية لا يدركها المبتدئ بخلاف الخفض (و) عرف أيضا بقبول دخول (حرف خفض) عليه فى أوله (و) بقبول دخول (لام وألف) عليه فى أوله فزيد فى قولك مررت بزيد اسم لدخول حرف الجر عليه ورجل فى قولك جاء الرجل اسم لدخول الالف واللام عليه ولا فرق فى الالف واللام بين المعرفة والزائدة والموصولة بخلاف الاستفهامية فانها تدخل على الفعل تقول أل فعلت كذا بمعنى هل فعلت كذا ولا يرد دخول الموصولة على الفعل فى قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * لانه شاذ على الراجح ولعل تعبير الناظم بالالف واللام للتوضيح أولضرورة الناظم والا فكان الاولى أن يعبر بأل لان القاعدة أن الكلمة اذا كانت على حرفين نطق بلفظها لكن وعن بخلاف ما اذا كانت على حرف واحد فانه ينطق باسمها كواو العطف وفائه ﴿تنبيه﴾ لا يخفى أن الناظم قد تكلم أولا على مايدخل فى آخر الاسم وثانيا على مايدخل فى أوله تبعا للاصل لكن المناسب عكس ذلك وعذر الاصل طول الكلام على حروف الخفض فناسب تأخيرها وماناسبها لان عادتهم تقديم مايقل الكلام عليه ليتفرغوا لما يطول الكلام عليه * ولما أنهى الكلام على علامات الاسم شرع فى الكلام على علامات الفعل فقال (والفعل) المتقدم فى التقسيم فأل فيه للعهد الذكرى كما تقدم فى الاسم واعلم أن الفعل له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة * فحده لغة الحدث الذى يحدثه الفاعل واصطلاحا كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت بأحد الازمنة الثلاثة وضعا * وحكمه البناء وماجاء منه معربا وهو الفعل المضارع الخالى من النونين فعلى خلاف الاصل * واشتقاقه من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم خلافا لمن قال من المصدر فضرب من الضرب وقعد من القعود وهكذا لان ذلك ليس قياس ماقالوه فى الاسم والحرف * وقد ذكر الناظم علامته بقوله (معروف) أى معلوم (ب) صحة دخول (قد) عليه وهى مشتركة بين الماضى والمضارع تقول قد قام وقد يقوم والمراد بقد هنا قد الحرفية دون الاسمية لانها تدخل على الاسم تقول قدنى بدرهم أى حسبه درهم ولا يعترض على الناظم كالاصل فى ترك التقييد بالحرفية لانها هى المفهومة عند الاطلاق (و) بصحة دخول (السين) عليه وهى مختصة بالمضارع تقول سيقوم وفى التنزيل سيقول السفهاء من الناس ولا يرد على الناظم شمول السين لسين الصيرورة والسين الهجائية ولغيرهما مع أنه ليس شئ من ذلك علامة للفعل لان أل فى السين للعهد والمعهود عند النحاة سين الاستقبال وهى التى معناها التنفيس ومثل السين سوف تقول سوف أفعل كذا وفى التنزيل سوف أستغفر لكم ربى ومعناها التنفيس كالسين الا أنها أكثر تنفيسا منها ومذهب الجمهور ان السين وسوف كلمتان مستقلتان أصلان برأسهما وقيل ان السين منقوصة من سوف (و) بصحة دخول (تاء تأنيث) للمسند اليه فاعلا كان أونائبا عنه (مع التسكين) أصالة ولو عرض تحريكها نحو قالت اخرج عليهن ونحو قالتا أتينا طائعين بخلاف المتحركة أصالة فليست علامة للفعل واحترزنا بقولنا للمسند اليه عن تاء ربت وثمت فانها فيهما لتأنيث اللفظة (و) بصحة دخول (تا) ء الفاعل وهى التى فى (فعلت مطلقا) أى سواء كانت للمتكلم بأن كانت مضمومة أو للمخاطب بأن كانت مفتوحة أو للمخاطبة بأن كانت مكسورة فالاولى كما فى قولك جئتك والثانية (ك) مافى قوله (حئت) يازيد (الى)

وحرف خفض وبلام وألف
والفعل معروف بقد والسين
وتاء تأنيث مع التسكين
وتا فعلت مطلقا كجئت لى

والثالثة كما في قولك جئت ياهندلي وكل من تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل مختص بالماضي (و) بقبول (النون) التي للتوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة مع دلالته على الطالب (و) بقبول (اليا) التي للمخاطبة مع الدلالة المذكورة فالاول كما (في) قولك (افعلن) بتشديد النون ومثله افعلن بتخفيفها (و) الثاني كما في قولك (افعلي) ياهند وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الامر وعلم من اعتبار الدلالة أيضا أن هذه العلامة مركبة فالناظم اقتصر على أحد الجزأين ولعل ترك الاصل هذه العلامة لعسرها على المبتدي بسبب تركبها من شيئين كما علمت ﴿تنبيه﴾ قد عرفت مما تقدم أن علامة الفعل أقسام أربعة منها ماهو مشترك بين الماضي والمضارع ومنها ماهو مختص بالمضارع ومنها ماهو مختص بالماضي ومنها ماهو مختص بالامر * ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف فقال (والحرف) المتقدم في التقسيم فأل فيه للعهد الذكري كما تقدم في كل من الاسم والفعل * واعلم ان الحرف له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة * فحده لغة الطرف واصطلاحا كلمة دلت على معنى في غيرها * وحكمه البناء ولم يجئ منه شئ على خلاف الاصل * واشتقاقه من التحرف وهو التطرف * وعلامته عدمية كما أشار اليه بقوله (لم يصلح له علامه) تميزه عن قسيميه (الا انتفا قبوله العلامه) التي لكل من الاسم والفعل فعدم العلامة له علامة لا يقال العدم لا يصح أن يكون علامة لانا نقول محل ذلك في العدم المطلق بخلاف المقيد كما هنا لان المراد عدم علامة الاسم والفعل لا العدم مطلقا فان قيل لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا أجيب بان ذلك للتناسب بين كل وعلامته فان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العدمية فجعلوا الاشرف للاشرف والاخس للاخس ﴿تنبيه﴾ نفي الصلاحية انما هو باعتبار اللغة لان هذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه فمتى شهد أهل اللغة بان دخولها عليه معيب تحقق عدم الصلاحية

﴿ باب الاعراب ﴾

ومعناه في اللغة الابانة يقال أعربت الشئ أبنته وعدم اللحن في الكلام يقال أعربت الكلام أي لم ألحن فيه والتحبب الى الغير ومنه العروبة أي المتحببة الى زوجها وغير ذلك وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما انه لفظي وعليه فيحد بانه ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وثانيهما أنه معنوي وهو الذي مشى عليه الناظم تبعا للاصل حيث قال (اعرابهم) أي النحاة (تغيير آخر الكلم) ذاتا أو صفة فالاول بان يبدل حرف باخر كما في المثنى والجمع والثاني بان تبدل حركة باخرى كما في المفرد وشمل الآخر في كلامه الآخر حقيقة كما في زيد وعمرو والآخر حكما كما في يد ودم فان قيل الكلم اسم جنس جمعي فأقل مايطلق عليه ثلاث كلمات وحينئذ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين أجيب بان المراد جنس الكلم وبانه على حذف مضاف أي آخر أحد الكلم وخرج بالتقييد باخر الكلم تغيير أول الكلم أو وسطه كقولك في زيد زيد أو زيود فلا يسمى اعرابا وانما اختص بالآخر لانه طارئ على الكلمة وحق الطارئ أن يكون في الآخر والمراد بالكلم هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع الخالي من النونين لان الاعراب لا يكون الا فيهما بخلاف الاسم غير المعرب والفعل الماضي والحرف والامر والمضارع الذي اتصل به احدى النونين سواء كان ذلك التغيير من حيث علامته (تقديرا) كما في قولك جاء الفتى (أو لفظا) كما في قولك جاء زيد وبقولنا من حيث علامته اندفع ماقد يقال من أن التغيير أمر معنوي فلا يكون تارة تقديرا وتارة لفظا وأو في كلامه للتنويع لا للشك فكأنه قال وذلك التغيير نوعان تقديري ولفظي وترك نوعا ثالثا وهو المحلي كما في قولك جاء سيبويه وقد يقال أراد بالتقديري ماعدا اللفظي فيشمل المحلي وذلك التغيير (لـ) أجل (عامل) وهو مابه يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لفظيا كان وهو ظاهر ومعنويا كالابتداء ونحوه مقدما كان وهو ظاهر أيضا أو مؤخرا كما في قولك زيدا رأيت كما يدل على

والنون واليا في افعلن وافعلي
والحرف لم يصلح له علامه
الا انتفا قبوله العلامه
﴿ باب الاعراب ﴾
اعرابهم تغيير آخر الكلم
تقديرا اولفظا لعامل

علم
أقسامه أربعة فلتعتبر *
رفع ونصب وكذا جزم
وجر
والكل غير الجزم فى
الاسما يقع
وكلها فى الفعل والخفض
امتنع
وسائر الأسماء حيث
لاشبه
قربها من الحروف
معربه *

ذلك كله تنكير عامل (علم) ولو محذوفا للدليل كما فى قولك زيد فى جواب القائل من جاء وخرج بذلك تغيير آخر الكلم لا لاجل عامل بان لم يكن لسبب أصلا كما فى حيث اذا فتحت أو كسرت بعضهم أو كان لسبب آخر كالاتباع فى نحو الحمدلله بكسر الدال اتباعا للام والنقل فى نحو من أمن بنقل حركة الهمزة الى النون والحكاية فى نحو من زيدا بالنصب بعد قول القائل رأيت زيدا والتقاء الساكنين فى نحو لم يكن الذين كفروا فان ذلك لا يسمى اعرابا ولما ذكر حقيقة الاعراب كأن قائلا قال له هل هذه الحقيقة شئ واحد أولها أقسام فاجاب بقوله (أقسامه) أى الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (أربعة) سواء قلنا بان الاعراب لفظى كما هو التحقيق أو بانه معنوى كما جرى عليه الناظم وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال جعله أقسام الاعراب أربعة غير صحيح لانه ان أراد أقسام اعراب الاسم فلا يصح لانها ثلاثة رفع ونصب وخفض وان أراد أقسام اعراب الفعل فكذلك لانها ثلاثة رفع ونصب وجزم ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد ما ذكر بل أراد أقسام الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل وتعبيره كالاصل بالاقسام أولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به وهو غير صحيح هنا لان فيه حمل الاخص على الأعم فلا يقال الاعراب رفع مثلا ولا يخفى أن تقسيم الاعراب الى هذه الأقسام من تقسيم الكلى الى جزئياته وقد تقدم ضابطه (فلتعتبر) أى الأقسام المذكورة ثم أبدل الناظم من الاربعة قوله (رفع) فى اسم وفعل نحو يقوم زيد وهو لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى أنه لفظى نفس الضمة وما ناب عنها وانما سمى بذلك لارتفاع الشفتين عند النطق به (ونصب) فى اسم وفعل أيضا نحو لن أضرب زيدا وهو لغة الاستقامة واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وعلى أنه لفظى نفس الفتحة وما ناب عنها وانما سمى بذلك لانتصاب الشفتين عند النطق به (وكذا) أى مثل ما ذكر فى كونه من أقسام الاعراب (جزم) فى فعل فقط نحو لم يقم وهو لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى أنه لفظى نفس السكون وما ناب عنه وانما سمى بذلك لان الجازم يقطع من المجزوم شيأ وقد عرفت أن الجزم فى اللغة القطع (وجر) فى اسم فقط نحو زيد فى قولك مررت بزيد وهو لغة السحب واصطلاحا على أن الاعراب معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى أنه لفظى نفس الكسرة وما ناب عنها وانما سمى بذلك لانجرار الشفة السفلى عند النطق به وقد تقدم أن الجر عبارة بصرية والخفض عبارة كوفية وعلم مما تقدم أن الاقسام الأربعة ترجع فى الحقيقة الى قسمين مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ومختص بأحدهما وهو الجزم والجر ولعل ذلك نكتة فصلها فى كلام الناظم ولا يرد ذلك على التشبيه لان المراد التشبيه فى كون كل من أقسام الاعراب كما تقدم * ولما ذكر الناظم هذه الاقسام مجملة باعتبار محلها شرع فى تفصيلها بذلك الاعتبار فقال (والكل) من الأقسام المذكورة (غير الجزم) من الرفع والنصب والجر (فى الاسما) ء المعربة ولو محلا (يقع) أى الكل المذكور (وكلها) أى الأقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه بعد يقع (فى الفعل) المعرب وهو الفعل المضارع الخالى من النونين ولذلك أفرده الناظم وانما عبر الأصل بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو المضارع نظرا لتعدد الافراد المعربة (والخفض امتنع) وقوعه فى الفعل المذكور وانما أعطى الخفض للاسم والجزم للفعل لان الاسم خفيف بخلاف الفعل والخفض ثقيل بخلاف الجزم فاعطى الثقيل للخفيف وبالعكس ليتعادلا * ولما أنهى الكلام على الاعراب وأقسامه شرع يتكلم على المعرب مستتبعا للكلام على المبنى فقال (وسائر الاسماء) بالمد أى جميعها فسائر بمعنى جميع هنا وقد يكون بمعنى باق (حيث لاشبه) بها (قربها من الحروف) لقوته بان لم يكن بها شبه أصلا أو كان شبه لم يقربها من الحروف لضعفه وهو الذى عارضه شئ من خواص الاسم (معربه) من

الاعراب وقد تقدم الكلام عليه (وغيرذي) أي هذه (الاسماء) بالمسودخل تحت الغير المذكور كل من الاسماء التي قام بها شبه قربها من الحرف كأسماء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضي اجماعا وفعل الامر على مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع قال في المغني وبقولهم أقول والفعل المضارع غير الخالي من النونين كما سيأتي فكل ذلك (مبني) من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء بحيث يراد به الثبات وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان كما تقدم في الاعراب أحدهما أنه لفظي وعليه فيحد بانه ماجيء به لا لبيان مقتضى العامل وليس حكاية ولا اتباعا ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين وثانيهما أنه معنوي وعليه فيحد بانه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل أو اعتلال ثم استثنى الناظم من الغير المذكور المضارع الخالي من النونين بقوله (خلا) هو هنا حرف استثناء بخلافه في آخر الشطر الثاني فلا يطاء فعل (مضارع) بالجر بخلا بشرط أن يكون (من كل نون) من نون الاناث ولا تكون الامباشرة ومن نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا (قد خلا) يتعلق به الجار والمجرور وقبله والتقدير قد خلا من كل نون فان لم يخل من كل نون بان لحقته نون الاناث ولا تكون الامباشرة كما علمت بني على السكون نحو النسوة يضربن أو لحقته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا بني على الفتح نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين وقد شمل ذلك المستثنى منه كما تقدم التنبيه عليه بخلاف غير المباشرة لفظا نحو لتبلون أو تقديرا نحو ولا يصدنك فانه لا يبنى بل يعرب ❊ ولما ذكر أقسام الاعراب وكانت محتاجة الى علامات تميزها أعقبها بذكر العلامات فقال

وغير ذي الاسماء مبني ❊ لا
مضارع من كل نون قد
خلا

❴باب علامات
الاعراب❵

للرفع منها ضمة واو
ألف
كذاك نون ثابت
لا منحذف
فالضم في اسم مفرد
كأحد

❴ باب) بيان (علامات) أقسام (الاعراب ❵

المتقدمة وهي أربعة عشر علامة أربعة للرفع وخمسة للنصب وثلاثة للخفض واثنتان للجزم والاصل منها أربعة الضمة أصل في الرفع والفتحة أصل في النصب والكسرة أصل في الخفض والسكون أصل في الجزم وما عدا هذه الاربعة على خلاف الاصل كما سيتضح لك ان شاء الله تعالى وانما قدرنا أقسام لانه مراد الناظم كالاصل بدليل كلامه بعد وأيضا هذه العلامات ليست لمطلق الاعراب والا لمادلت الضمة مثلا على خصوص الرفع وانما تدل على مطلق الاعراب واضافة العلامات الى ما بعدها على معنى اللام بناء على مامشى عليه الناظم كالاصل من ان الاعراب معنوي وبدأ بعلامات الرفع لانه اعراب العمد فقال (للرفع) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (منها) أي من تلك العلامات أربعة وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ماقد يقال ان أراد ذكر علامات الرفع في الاسم فكلامه غير صحيح لان علاماته فيه الضمة والواو والالف فقط وان أراد ذكر علامات الرفع في الفعل فكذلك لان علاماته فيه اثنتان الضمة والنون فقط العلامة الاولى (ضمة) على الاصل وقدمها لذلك الناظم العلامة الثانية (واو) على النيابة عن الضمة وثنى بها لانها تناسب الضمة العلامة الثالثة (ألف) على النيابة عن الضمة وثلث بها لانها أخت الواو في المد واللين والعلامة الرابعة أشار اليها بقوله (كذاك) أي مثل المذكور في أن كلا علامة للرفع (نون ثابت) في اللفظ (لا منحذف) منه وفي ذلك اشارة الى أن قول المعربين مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون معناه مرفوع بالنون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف وانما ذكر الوصف باعتبار كونه حرفا لاجل النظم وختم بالنون لانها علامة للرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته ❊ واذا أردت بيان موضع كل من هذه العلامات (ف) أقول لك (الضم) أي الضمة فراده بالضم الضمة تسمحا يكون علامة للرفع (في اسم مفرد) والمراد به هنا ماليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسماء الخمسة بخلافه في باب الخبر وباب لا وباب المنادى كما سيأتي ولا فرق بين أن يكون منصرفا كما في قولك جاء زيد وبين أن يكون غير منصرف (ك) ما في قولك جاء (أحد) فكل من زيد وأحد مرفوع وعلامة

رفعة الضمة (و) فى (جمع تكسير) وهو ماتكسر فيه بناء واحده امابزياده فقط كما فى صنو وصنوان أو بنقص فقط كما فى تخمة وتخم أو بتبديل الشكل فقط كما فى أسد وأسد أو بالزيادة والنقص وتبديل الشكل كما فى غلام وغلمان أو بالزيادة مع تبديل الشكل كما فى رجل ورجال ومن هذا القسم مثال المصنف الذى أشار اليه حيث قال (ك) قولك (جاء الاعبد) جمع عبد أو بالنقص مع تبديل الشكل كما فى رسول ورسل أو بالزيادة والنقص ولم يوجد له مثال وان اقتضته القسمة العقلية (و) فى (جمع تأنيث) اسما كان كهندات أو صفة (كمسلمات) والتقييد بالجمع و بالتأنيث جرى على الغالب لانه قد يكون اسم جمع كاولات ومفردا كعرفات وقد يكون مذكرا كحمامات وكذا تقييد الاصل بالسالم لانه قد يكون مكسرا كحبليات وجعل بعضهم جمع المؤنث السالم كاللقب لكل ما كان فى آخره ألف وتاء مزيدتان (و) فى (كل فعل معرب) وهو الفعل المضارع الخالى من النونين لكن بشرط أن لا يتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة واحترز الاصل عن ذلك بقوله الذى لم يتصل بآخره شئ لكن الناظم اتكل على علمه مما سيأتى ولا فرق بين أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتل الآخر (كيأتى) بتسهيل الهمزة فكل منهما مرفوع بضمة ظاهرة فى الاول مقدرة فى الثانى ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (والواو) تكون علامة للرفع (فى جمع المذكور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة فى آخره مقدرا انفصالها وانما كان سالما لانه سلم فيه بناء واحده ولا يرد أنه مما تغير بالزيادة لتقدير انفصالها هنا كما علمت ويشترط فيه أن يكون مفرده علما أو صفة فالاول كما فى قولك جاء الزيدون والثانى (ك) ما فى قولك (الصالحون هم أولو المكارم) وأن يكون لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث وما ذكر جار فى كل من العلم والصفة ويختص العلم بان لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين ويختص الصفة بان لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ويلحق به أربعة الاول أسماء جموع لا مفرد لها كعشرون وبابه الثانى جموع تكسير كسنون وبابه الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط كاهلون ووابلون الرابع ما سمى به من هذا الجمع كزيدون مسمى به وبذلك يعلم أن فى عبارة الناظم كاصله قصورا وأجيب بان التعبير بالجمع وبالسالم جرى على الغالب وبان المراد بجمع المذكر السالم كل ما جمع بواو ونون أو ياء ونون (كما أتت) أى الواو علامة للرفع (فى الخمسة الاسماء) بالمد فى عبارته تقديم اسم العدد على المعدود والاصل فى الاسماء الخمسة وهو الواقع فى أكثر نسخ الاصل ووقع فى بعض نسخه الاسماء الستة بزيادة الهن وهو كناية عما يقبح التصريح به واعرابه بالحروف لغة قليلة ولذا سقط فى أكثر نسخ الاصل كما علمت (وهى) أى الاسماء الخمسة (التى تأتى) قريبا (على الولاء) بالمد فى قوله (أب) نحو جاء أبوك و(أخ) نحو جاء أخوك و(حم) نحو جاء حموك بكسر الكاف لان الحم اسم لاقارب الزوج على المشهور وقيل اسم لاقارب الزوجة وقيل مشترك بينهما ففيه ثلاثة أقوال (وفو) وهو لغة فى الفم نحو هذا فوك (وذو) نحو جاء ذو مال والحال أنه قد (جرى * كل) من الاسماء الخمسة (مضافا) لغير ياء المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف أو مضافا الى المتكلم فانه يرفع بالضمة الظاهرة فى الاول نحو جاء أب والمقدرة فى الثانى نحو جاء أبى (مفردا) بخلاف ما لو كان مثنى أو مجموعا جمع تصحيح أو تكسير فانه يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو جاء أبواك ونحو جاء أبون ونحو جاء آباؤك (مكبرا) بخلاف ما لو كان مصغرا فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أخى زيد فهذه أربعة شروط بزيادة قولنا لغير ياء المتكلم ويزاد أيضا أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوبا فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو جاء أبويك وأن يكون الفم خاليا من الميم كما أشار اليه الناظم بخلاف ما لو لم يكن خاليا منها فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا فمك وأن تكون ذو مضافة الى اسم جنس ظاهر غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب فلو كانت موصولة بنيت على المشهور وقد تعرب حملا على التى بمعنى صاحب وقد روى بالوجهين قوله

وجمع تكسير كجاء الاعبد
وجمع تأنيث كمسلمات
وكل فعل معرب كيأتى
والواو فى جمع المذكور السالم
كالصالحون هم أولو المكارم
كما أتت فى الخمسة الاسماء
وهى التى تأتى على الولاء
أب أخ حم وفو وذو جرى
كل مضافا مفردا مكبرا

* خسي من نحو عندهم ما كفلبا * (وفي المثنى) وهو كل اسم دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه وذلك (نحو زيدان) في قولك جاء الزيدان (الالف) فهي علامة الرفع فيه وتعبيره بالمثنى أولى من تعبير الاصل بالتثنية لان الالف انما هي علامة للرفع في المثنى لا في التثنية لكن أجيب عن الاصل بأنه أراد بالمصدر اسم المفعول ويشترط له ثمانية شروط أشار اليها بعضهم بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

ويلحق به اثنان واثنتان وما سمي به مطلقا وكلا وكلتا ان أضيفا الى الضمير فان أضيفا الى ظاهر أعربا بحركات مقدرة كالفتى ونحوه (والنون) الثابتة تكون علامة الرفع (في) الفعل (المضارع) المتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة وهو (الذي عرف) عندهم (ب) موازنته وهي (يفعلان) بالياء التحتانية وهي للغائبين المذكرين لما كانت الالف فيه كما في قولك الزيدان يضربان أو حرفا كما في قولك يضربان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث ففيه صورتان و(تفعلان) بالتاء الفوقانية وهو للمخاطبين المذكرين كما في قولك تضربان (أنتما) يا زيدان وللمخاطبتين المؤنثتين كما في قولك تضربان أنتما يا هندان وللغائبتين المؤنثتين لما كانت الالف فيه كما في قولك الهندان تقومان أو حرفا على اللغة المذكورة كما في قولك تقومان الهندان ففيه أربع صور (ويفعلون) بالياء التحتانية وهو لجمع الذكور الغائبين لما كانت الواو فيه كما في قولك الزيدون يضربون أو حرفا على تلك اللغة كما في قولك يضربون الزيدون ففيه صورتان و(تفعلون) بالتاء الفوقانية وهو لجمع الذكور المخاطبين كما في قولك تضربون يا زيدون ولا تكون الواو فيه الا اسما ففيه صورة واحدة حال كونهما (معهما) بسكون العين اي مع يفعلان وتفعلان (وتفعلين) ولا يكون الا بالتاء الفوقانية وهو للمخاطبة المؤنثة كما في قولك (ترحين) يا هند (حالي) القائم بي ولا تكون الياء فيه الا اسما ففيه صورة واحدة (و) هذه الموازين (اشتهرت) عندهم (بالخمسة الافعال) لكنها باعتبار ما تقدم ترجع الى عشرة بل قد تزيد على ذلك وفي عبارته تقديم اسم العدد على المعدود والاصل بالافعال الخمسة ولما أنهى الكلام على علامات الرفع شرع في الكلام على علامات النصب وعقد لها بابا فقال

﴿ باب) بيان (علامات النصب ﴾

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها لدخولها في الترجمة السابقة وقد بينها بقوله (للنصب) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل كما تقدم في الرفع (خمس) من العلامات (و) اذا أردت بيانها (فهي فتحة) على الاصل فلذلك قدمها الناظم و(ألف) على النيابة عن الفتحة وثنى بها لانها تناسب الفتحة و(كسر) على النيابة عن الفتحة والمراد به الكسرة فعبر به عنها تسمحا وثلث بها لانها أخت الفتحة (وياء) على النيابة عن الفتحة وقدمها على النون لانها أخت الالف (ثم نون تنحذف) في اللفظ وفي ذلك اشارة الى أن قول المعربين منصوب وعلامة نصبه حذف النون معناه منصوب بالنون المحذوفة فهو من اضافة الصفة الى الموصوف وختم بالنون لانها علامة النصب في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته كما تقدم في الرفع وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فانصب بفتح) أي فتحة فعبر بالفتح عنها تسمحا (ما) أي الذي أو شيأ (بضم) أي ضمة ففيه التسمح السابق (قد رفع) يتعلق به الجار والمجرور قبله والجملة صلة أو صفة والمعنى أن الفتحة تكون علامة للنصب فيما تكون فيه الضمة علامة للرفع مما تقدم (الا) جمع التأنيث (كهندات) ومسلمات (فتحه منع) بالبناء للمفعول فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كما سيأتي ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (واجعل) علامة (لنصب الخمسة) أو الستة (الاسما) المتقدمة (ألف) بسكون الفاء للضرورة والا فكان عليه أن يقول ألفا لانه مفعول لاجعل ويحتمل انه جرى على لغة من يقف

وفي المثنى نحو زيدان الالف
والنون في المضارع الذي عرف
بيفعلان تفعلان أنتما * ويفعلون تفعلون معهما
وتفعلين ترحين حالي * واشتهرت بالخمسة الافعال
﴿باب علامات النصب﴾
للنصب خمس وهي فتحة ألف
كسر وياء ثم نون تنحذف
فانصب بفتح ما بضم قد رفع
الا كهندات ففتحه منع
واجعل لنصب الخمسة الاسما ألف

على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور والمعنى أن الالف تكون علامة للنصب في الاسماء الخمسة أو الستة نحو رأيت أباك وأخاك الى آخرها (وانصب بكسر) أي بكسرة ففيه التسمح المتقدم (جمع تأنيث) كهندات ومسلمات (عرف) فيما تقدم تمثيله له وفي التنزيل خلق الله السموات (والنصب في الاسم الذي قد ثنيا) كالزيدين في قولك رأيت الزيدين (و) في (جمع تذكير مصحح) لامكسر كمسلمين في قولك رأيت مسلمين (يا) مفتوح ماقبلها مكسور مابعدها في المثنى وبالعكس في جمع المذكر المصحح والمعنى أن الياء تكون علامة للنصب في المثنى وجمع المذكر السالم وانما أطلق الاصل الجمع حيث لم يقيده بما ذكره الناظم لان مراده الجمع الذي على حد المثنى بقرينة ذكره معه والذي على حد المثنى انما هو جمع المذكر السالم (والخمسة الأفعال) أي والافعال الخمسة المتقدمة وهي يفعلان وتفعلان و يفعلون وتفعلون وتفعلين (حيث تنتصب) بان دخل عليها عامل النصب كلن (فحذف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع عند رفع هذه الأفعال (مطلقا) أي من غير تفصيل (يجب) حينئذ فتقول لن يفعلا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلي فهذه كلها منصوبة وعلامة نصبها النون المحذوفة نيابة عن الفتحة ولا يرد على ذلك قوله تعالى الا أن يعفون لان النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع في الكلام على علامات الخفض وعقد لها بابا فقال

﴿ باب) بيان (علامات الخفض ﴾

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها لما مر في علامات النصب وقد بينها بقوله (علامة الخفض) أي علاماته فاندفع ماقد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع انه يشترط تطابق المبتدا والخبر ووجه الاندفاع أن التطابق حاصل معنى لان المفرد المضاف لمعرفة يعم فكانه قال علامات الخفض (التي بها انضبط) وتميز عن غيره ثلاثة العلامة الاولى (كسر) على الاصل ولذلك قدمه الناظم وقد عرفت أن المراد به الكسرة ففيه التسمح السابق (و) العلامة الثانية (ياء) بالمد على النيابة عن الكسرة وثنى بها لانها تناسب الكسرة والعلامة الثالثة ذكرها بقوله (ثم فتحة) على النيابة عن الكسرة وثلث بها لانها أخت الكسرة وكما نابت الفتحة عن الكسرة هنا نابت الكسرة عن الفتحة فيما تقدم فقد تقارضا وهذه المذكورات هي علامات الخفض (فقط) أي فحسب بزيادة الفاء لتزيين اللفظ وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فاخفض بكسر) أي بكسرة ففيه التسمح المار (ما) أي الذي أو شيأ (من الاسما) لامن الافعال (عرف في) حال (رفعه بالضم) أي بالضمة ففيه التسمح السابق وذلك هو الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة للخفض في كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أي ينون بتنوين الصرف وهو تنوين التمكين و يسمى الاسم حينئذ متمكنا أمكن واحترز بذلك عما اذا لم ينصرف كذلك فانه يخفض بالفتحة كما سيأتي لكن الاصل انما قيد كلا من الاولين أعني الاسم المفرد وجمع التكسير بالمنصرف ولم يقيد الاخير أعني جمع التأنيث بذلك لانه لا يكون الا منصرفا فلا حاجة الى التقييد به الا أنه اذا سمي به نحو عرفات وأذرعات جاز فيه الصرف وعدمه لان العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق فبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية فقط فيعرب بالكسرة مع التنوين كما كان قبل التسمية وهذه هي اللغة المشهورة و بعضهم ينظر لحاله قبل التسمية و بعدها فيعرب به بالكسرة نظرا لما قبل التسمية و يترك تنوينه نظرا لما بعد التسمية و بعضهم ينظر لحاله بعد التسمية فقط فعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث ولعل الناظم راعى ذلك فقيد في الكل بالقيد المذكور ولما بين موضع الاصل شرع يبين موضع النائب فقال (واخفض بياء) بالمد (كل ما) أي الذي أو شيء (بها) أي بالياء (نصب) بالبناء للمفعول و به يتعلق الجار والمجرور قبله وذلك هو المثنى وجمع المذكر السالم (و) اخفض بها أيضا (الخمسة) أو الستة (الاسما) المتقدمة (بشرطها) أي بشروطها

وانصب بكسر جمع تأنيث عرف
والنصب في الاسم الذي قد ثنيا
وجمع تذكير مصحح يا
والخمسة الافعال حيث تنتصب
فحذف نون الرفع مطلقا يجب
﴿ باب علامات الخفض ﴾
علامة الخفض التي بها انضبط
كسر وياء ثم فتحة فقط
فاخفض بكسر ما من الاسما عرف
في رفعه بالضم حيث ينصرف
واخفض بياء كل ما بها نصب
والخمسة الاسما بشرطها

لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم كامر وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافا لغير الياء مفردا مكبرا غير منسوب الى آخر ماسبق فتلخص أن الياء تكون علامة للخفض فى المثنى كما فى قولك مررت بالزيدين وفى جمع المذكر السالم كما فى قولك مررت بمسلمين وفى الأسماء الخمسة أو الستة على ماتقدم فاذا فعلت ذلك (تصب) أى توافق الحق (واخفض بفتح) أى فتحة ففيه التسمح المار (كل ما) أى الذى أو اسم (لم ينصرف) أى لم ينون تنوين الصرف وهو تنوين التمكين كامر ثم بين مالم ينصرف بقوله (مما) أى من الذى أو من اسم (بوصف الفعل) من العلتين الفرعيتين واحدة منهما ترجع الى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر عند البصريين وشبه التركيب عند الكوفيين لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة والأخرى ترجع الى المعنى وهو احتياجه الى الفاعل فى الافادة وقوله (صار يتصف) يتعلق به الجار والمجرور قبله والأصل مما صار يتصف بوصف الفعل ولما اتصف الاسم بوصف الفعل منع منه مامنع من الفعل وهو الكسر مع التنوين واتصافه بوصف الفعل (بأن يحوز) بالحاء المهملة والزاى المعجمة من الحيازة وهى الجمع (الاسم) سواء كان مفردا أو جمعا ظاهر الاعراب أو مقدره (علتين) فرعيتين ترجع احداهما الى اللفظ والأخرى الى المعنى بخلاف ما لو كان كل منهما يرجع الى اللفظ كما فى نحو اجيمال بالجيم تصغير اجمال أو الى المعنى كما فى نحو حائض (أو) يحوز الاسم (علة) واحدة (تغنى عن اثنتين) من العلل فلابد من علتين معا أو علة تقوم مقام العلتين وانما لم يكتف بعلة واحدة الا اذا أغنت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة فلا تثبت الا بعلتين أو بعلة تقوم مقام العلتين وقد بين الناظم ذلك على اللف والنشر المشوش بقوله (فألف التأنيث) مقصورة كانت وهى ألف لينة كما فى حبلى أو ممدودة وهى ألف قبلها ألف قلبت هى همزة كما فى صحراء (أغنت) عن علتين حال كونها (وحدها) وانما أغنت عن علتين لانها دالة على التأنيث ولازمة لما هى فيه فالتأنيث بمنزلة علة وهى ترجع الى المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهى ترجع الى اللفظ وعلم من ذلك أن الفتحة تقدر فى نحو حبلى جرا كما تقدر فى ذلك نصبا وهذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمنى الى أن المقدر فى ذلك جرا انما هو الكسرة لانه لا ثقل مع التقدير (و) كذلك أغنت وحدها (صيغة الجمع الذى قد انتهى) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصيغة وضابطه كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح والتقييد بالتكسير لجواز جمعه جمع سلامة كما فى صواحب فانه يجوز جمعه على صواحبات ووجهه أن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضر فى نهاية الجمعية وانما أغنت صيغة منتهى الجموع عن علتين لأن الجمعية بمنزلة علة هى ترجع الى المعنى وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهى ترجع الى اللفظ وخرج بقولنا أوسطها ساكن نحو ملائكة لان أوسط الثلاثة فيه متحرك وبعضهم أخرجه باشتراط أن لا يكون فى آخر هذا الجمع تاء التأنيث ولما بين العلة التى تقوم مقام العلتين شرع يبين العلتين فقال (والعلتان) اما (الوصف) أى الوصفية ولو عبر بها لكان أولى لان الوصف هو الاسم بخلاف الوصفية فانها كون الاسم يدل على حال من أحوال الذات (مع) بسكون العين للضرورة (عدل) وهو فى اللغة نقيض الجور ويطلق على الميل عن الطريق وعلى غير ذلك وفى الاصطلاح تحويل الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة أخرى لغير اعلال ولا الحاق مع اتحاد المعنى وأشار بقوله (عرف) الى أنه لابد وأن يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقى كما فى مثنى وثلاث ورباع ومحل اشتراط ذلك فى العدل الذى مع الوصفية بخلاف الذى مع العلمية فانه لا يشترط فيه ذلك ولذلك اكتفوا معها بالعدل التقديرى وهو الذى لا يدل عليه دليل الا منع الصرف كما فى عمر فانهم لما لم يجدوا فيه علة أخرى مع العلمية قدروا أنه معدول عن عامر لئلا يلزم خرم ماهو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف الا لعلتين أو علة تقوم مقام العلتين (أو) الوصف مع (وزن فعل) أى مع كون الاسم على وزن فعل ما كما فى أحمر وأفضل (أو) الوصف

تصب
واخفض بفتح كل مالم
ينصرف
مما بوصف الفعل صار
يتصف
بأن يحوز الاسم علتين
وعلة تغنى عن اثنتين
فألف التأنيث أغنت
وحدها
وصيغة الجمع الذى قد
انتهى
والعلتان الوصف مع
عدل عرف
أووزن فعل أو

الملتبس (بنون وألف) زائدتين كما فى سكران وعطشان وقد اختلف النحاة فعند الاكثر أنه يشترط فى ذلك أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة وقيل الشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى و يظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا كرحمن فعلى الأول يمنع من الصرف بخلافه على الثانى ﴿ تنبيه ﴾ يشترط فى الوصفية حتى تمنع الصرف مع علة أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفى وان غلبت عليه الاسمية فلا نظر الى الاسمية العارضة كما لا نظر الى الوصفية العارضة ولذلك قال ابن مالك

وألغين عارض الوصفيه * كأربع وعارض الاسميه

(وهذه الثلاث) التى هى العدل ووزن الفعل والألف والنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (تمنع) مع العلمية (العلم) فالعدل مع العلمية كما فى عمر لأنه معدول عن عامر كما تقدم وقد نقل عن السعد التفتازانى أن رجب وصفر اذا لم يرد بهما معين صرفا وان أريد بهما معين منعا من الصرف فيكون المانع لهما حينئذ العلمية والعدل لانهما معدولان عن الرجب والصفر وعلى هذا فرجب فى حديث من صام يوما من رجب منصرف لان المراد به غير معين ووزن الفعل مع العلمية كما فى أحمد و يزيد وشمر أعلاما والألف والنون الزائدتان مع العلمية كما فى عمران وعثمان وحمدان وخرج بقولنا الزائدتان الألف والنون الأصليتان واللتان احداهما أصلية كما فى مستعان وان تجاذبه أصلان الصرف وعدمه سيلان وذلك نحو شيطان فانه ان أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفا لاصالة النون حينئذ وان أخذ من شاط بمعنى احترق كان ممنوعا من الصرف ولذلك لما قيل لبعضهم هل عفان مصروف أو ممنوع من الصرف أجاب بقوله ان هجوته صرفته لأنه حينئذ من العفونة وان مدحته منعته من الصرف لانه حينئذ من العفة (وزاد) أى العلم عن الوصف (تركيبا) وهو جعل اسمين بمنزلة اسم والمراد تركيبا مزجيا ليس عدديا ولا مختوما بويه كما فى معديكرب فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف الاضافى والاسنادى والتقييدى والعددى والمختوم بويه (و) زاد أيضا (أسماء العجم) كابراهيم واسحق ويعقوب فكل من هذه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وهل يشترط أن تكون العلمية فى لغة العجم أولا ذهب قوم الى الأول قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثانى وبه جزم الرضى قال ألا ترى أن قالون اسم جنس فى العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فصار غير منصرف * واعلم أن أسماء الأنبياء كلها أعجمية الا أربعة وكذلك أسماء الملائكة فكلها أعجمية الا أربعة ولذلك قال بعضهم

هود شعيب صالح محمد * أوضاعها فى العجم ليست توجد
رضوان مالك نكير منكر * أمثالها فى حكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة فانها مصروفة وكذلك الأربعة الأول فهى مصروفة ومثلها نوح ولوط وشيث وقد جمعها بعضهم فى قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * ولوطا وشيثا ثم هودا محمدا

(كذاك) أى مثل ذاك (تأنيث) معنوى أو لفظى (بما عدا الألف) المقصورة أو الممدودة فأما التأنيث اللفظى بما عدا الالف فلا شرط له الا انضمامه الى العلمية نحو طلحة وفاطمة وأما التأنيث المعنوى فيشترط فيه زيادة على انضمامه الى العلمية اما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد واما كونه اسما أعجميا نحو جور واما تحرك الوسط نحو سقر واما كونه منقولا من مذكر نحو زيد مسمى به امرأة فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه وجهان والمنع أجود وأكثر عند سيبويه وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب

وقد أشار ابن مالك الى ذلك كله بقوله

بنون وألف
وهذه الثلاث تمنع العلم
وزاد تركيبا وأسماء العجم
كذاك تأنيث بما عدا الالف

كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أو سقر
أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر * وجهان في العادم تذكيرا بقى * وعجمة كهند والمنع أحق

فتلخص أن موانع الصرف تسع نظمها بعضهم في قوله

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت * ثنتان منها فالصرف تصويب * عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب

وأخصر منه قول بعضهم اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وعلم من كلام الناظم أن بعض هذه العلل يستقل بالمنع لقيامه مقام العلتين وبعضها الآخر لا يستقل بذلك فالاول علة وبعض علة أما البعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وأما العلة فهي صيغة منتهى الجموع والثاني السبعة الباقية وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها مع كل من الوصفية والعلمية وما يمنع منها مع خصوص العلمية وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لتنافيهما لان العلمية تقتضي التخصيص والوصفية تقتضي الاشتراك ولذلك أشار بعضهم بقوله

عدل ووزن ونون قبلها ألف * كل مع الوصف صرف الاسم قدمنعا
وزد عليها مع التعريف عجمة او * تركيب مزج أو التأنيث فاستمعا
وامنع بجمع تناهي حسب أو ألف الـ * تأنيث مدا وقصرا كيفما وقعا

ومحل منع الاسم الذي وجد فيه العلتان أو علة تقوم مقامهما من الصرف مالم يضف أو يأت بعد أل (فان يضف) كما في قوله تعالى في أحسن تقويم (أو يأت بعد أل) كالأعمى والأصم (صرف) أي جر بالكسرة وان لم ينون وظاهر ذلك أن الناظم جرى على القول بان الاسم حينئذ غير باق على منع الصرف ولو لم تزل احدى علتيه بالاضافة أو بأل والتحقيق أنه ان زالت احدى علتيه بذلك لم يبق على الصرف نحو باحمدكم وباليزيد فان العلمية لا تبقى مع الاضافة أو أل وان لم تزل فهو باق على منع الصرف نحو باحسنكم والأعمى والأصم * ولما نهى الكلام على علامات الخفض أخذ في الكلام على علامات الجزم وعقد لذلك بابا فقال

﴿ باب ﴾ بيان (علامات الجزم)

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها كما مر في علامات النصب وقد بينها بقوله (والجزم في الافعال) لا في الأسماء ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو الفعل المضارع نظرا للافراد المعربة كما تقدم (بالسكون) على الأصل ولذلك قدمه الناظم وهو لغة ضد الحركة واصطلاحا حذف الحركة (أو) بـ(حذف حرف علة) على النيابة عن السكون وحرف العلة اما الواو والياء أو الالف كما سيأتي وانما سمي كل منها بذلك لانه يدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالمريض ولما كان حرف العلة ضعيفا كان شبيها بالحركة ولذلك تسلط عليه الجازم فحذفه (أو) بحذف (نون) الرفع على النيابة عن السكون وقد بين مواضع كل من هذه العلامات لا على اللف والنشر المرتب ولا على اللف والنشر المشوش بل على اللف والنشر المختلط فقال (حذف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع (قطعا يلزم) أي لزوما مقطوعا به (في الخمسة الافعال) أي في الافعال الخمسة المتقدمة (حيث تجزم) أي في حالة جزمها نحو لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي فهذه كلها مجزومة وعلامة جزمها حذف النون (وبالسكون اجزم) فعلا (مضارعا) بشرط أن يكون قد (سلم * من كونه) أي المضارع (بحرف علة ختم) به يتعلق الجار والمجرور قبله والاصل ختم بحرف علة وقد فصل ذلك بقوله (اما بواو أو بياء أو) بـ(ـالف) وبشرط أن لا يتصل بآخره شئ يوجب بناءه أو ينقل اعرابه فالاول نون التوكيد بقسميها ونون الاناث والثاني ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ولم ينبه على ذلك اتكالا على علمه مما سبق ولا يخفى ان مثال الفعل المذكور نحو لم يضرب وفي التنزيل لم يلد ولم يولد فكل

فان يضف أو يأت بعد أل صرف
﴿باب علامات الجزم﴾
والجزم في الافعال بالسكون
أو حذف حرف علة أو نون
حذف نون الرفع قطعا يلزم
في الخمسة الافعال حيث تجزم
وبالسكون اجزم مضارعا سلم
من كونه بحرف علة ختم
اما بواو أو بياء أو ألف

من ذلك مجزوم وعلامة جزمه السكون (وجزم معتل بها) أى بالواو نحو يغزو أو بالياء نحو يهتدى أو بالالف نحو يخشى (بأن تنحذف) أى بحذفها فتقول لم يغز لم يهتد ولم يخش فكل منها مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وعلى هذا الحرف العلة حذف بالجازم لا عند الجازم وذهب سيبويه الى أنه حذف عند الجازم لا بالجازم والمحذوف به انما هو الحركة المقدرة وأما حرف العلة فانما حذف لالتباس المجزوم بالمرفوع وعدم حذف حرف العلة فى قول الشاعر

هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

للضرورة وقيل الحرف الاصلى محذوف والمذكور انما هو حرف اشباع وكذلك يقال فى قول الآخر

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

ومحل تعين حذف حرف العلة للجازم اذا كان أصليا والا بأن كان بدلا من همزة كما فى يوضو و يقرا جاز الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداء بالعارض والاعتداد به والاول هو الاكثر وهذا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وهو حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة والحرف المتحرك متعاص بالحركة عن الابدال فان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه والابدال حينئذ قياسى لكون الهمزة حينئذ ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسى * ولما تكلم الناظم على جزم الفعل المعتل باحد الاحرف الثلاثة تكلم على نصبه وغيره تتميما للفائدة فقال (ونصب) فعل (ذى واو) نحو يغز (و) فعل ذى (ياء) نحو يهتدى (يظهر) فتقول لن يغزو وأحب أن يهتدى لخفة الفتحة على كل من الواو والياء وأما قول الشاعر * أبى الله أن أسمو بام ولا أب * فضرورة وخرج ذو الالف نحو يخشى فالنصب لا يظهر عليه بل يقدر لان الالف لا تقبل الحركة أصلا (وماسواه) أى وماسوى النصب من الرفع فقط اذ الجزم قد تقدم الكلام عليه وأما الخفض فلا يدخل الافعال كما سبق (فى الثلاث) التى هى ذو الواو نحو يغزو وذو الياء نحو يهتدى وذو الالف نحو يخشى (قدروا) أى النحاة أو العرب وبه يتعلق الجار والمجرور قبله والواو داخلة عليه وفى الحقيقة والأصل وقدروا ماسواه فى الثلاث لكن فى الاولين للثقل لان الحرف يقبل الحركة الا أنها عليه ثقيلة وفى الاخير للتعذر لان الحرف لا يقبل الحركة أصلا وقد ذكر ضابط المعتل والسالم بقوله (فنحو يغزو) من كل ما كان آخره واوا ونحو (يهتدى) من كل ما كان آخره ياء ونحو (يخشى) من كل ما كان آخره ألفا (ختم) بالبناء للمجهول (ب) حرف (علة) وهو الواو فى الاول والياء فى الثانى والالف فى الثالث (وغيره) أى وغير ذلك وهو الذى لم يختم باحد الاحرف الثلاثة بل ختم بحرف صحيح نحو يضرب (منها) أى من العلة (سلم) به يتعلق الجار والمجرور قبله ولما ذكر الناظم المعتل من الافعال جره ذلك الى ذكر المعتل من الاسماء بقوله (وعلة الاسماء) أى العلة التى تكون فى الأسماء (ياء) كما فى القاضى (وألف) كما فى الفتى (فنحو قاض) كداع (و) نحو (الفتى) كالعصا (بها) أى بالعلة (عرف) به يتعلق الجار والمجرور قبله الاول يسمى منقوصا وضابطه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة بخلاف المبنى نحو الذى وما آخره ألف نحو الفتى وما آخره ياء غير لازمة كالمثنى فى حالة النصب نحو رأيت غلاميك وما آخره ياء لازمة ليس قبلها كسرة نحو ظبى والثانى المقصور وضابطه كل اسم معرب آخره ألف لازمة لينة بخلاف المبنى نحو متى والذى آخره ياء نحو القاضى والذى آخره ألف غير لازمة كالمثنى فى حالة الرفع نحو جاء الزيدان والذى آخره ألف غير لينة كصحراء و (اعراب كل منهما مقدر) بالاشباع لكن تقديره على الاول للثقل وعلى الثانى للتعذر (فيها) أى فى العلة أى حرفها وهو اما الياء أو الالف وفى بمعنى على فتقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وتقول أيضا جاء القاضى ومررت بالقاضى ولا تقل رأيت القاضى باسكان الياء بل بفتحها كما أشار اليه بقوله (ولكن نصب) نحو (قاض يظهر) لخفة الفتحة ومن العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا حملا لحالة النصب على حالة الرفع والجر وعليه قول الشاعر

وجزم معتل بها ان تنحذف
ونصب ذى واو وياء يظهر
وماسواه فى الثلاث قدروا
فنحو يغزو يهتدى يخشى ختم
بعلة وغيره منها سلم
وعلة الاسماء ياء وألف
فنحو قاض والفتى بها عرف
أعراب كل منهما مقدر
فيها ولكن نصب قاض يظهر

وقدروا ثلاثة الاقسام
في الميم قبل الياء من
غلامي
والواو في كمسلمي أضمرت
والنون في لتبلون قدرت
﴿ فصل ﴾
المعربات كلها قد تعرب
بالحركات أو حروف
تقرب
فأول القسمين منها أربع
وهي التي صرت بضم ترفع
وكل ما بضمة قد ارتفع
فنصبه بالفتح مطلقا يقع
وخفض الاسم منه
بالكسر التزم
والفعل منه بالسكون
منجزم
لكن كهندات لنصبه
انكسر

ولو أن واش باليمامة داره * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

ولما ذكر الناظم الاعراب التقديري الأصلي أخذ يذكر العارض فقال (وقدروا) أي النحاة أو العرب (ثلاثة الاقسام) أي التي هي الرفع والنصب والجر لكن هذا على رأي الجمهور وذهب ابن مالك الى أنه انما يقدر الرفع والنصب دون الجر لأنه لا حاجة الى التقدير مع وجود الكسرة والجمهور يجعلونها للمناسبة وحركة الاعراب مقدرة (في الميم) أي على الميم الكائنة (قبل الياء) التي للمتكلم (من غلامي) وكذلك في الدال قبل الياء من عبدي ونحو ذلك فتقول جاء غلامي وعبدي ورأيت غلامي وعبدي ومررت بغلامي وعبدي ولما ذكر الناظم الاعراب التقديري في الحركات ذكر التقديري في الحروف بقوله (والواو في ك) قولك جاء (مسلمي) ومؤمني (أضمرت) والأصل مسلمون لي ومؤمنون لي حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار مسلموي ومؤمنوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار مسلمي ومؤمني (و) كذلك (النون في) نحو (لتبلون) بالبناء للمفعول (قدرت) لانها حذفت لتوالي النونات والأصل تبلوون بواوين قلبت الواو الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وأدخلت عليه لام القسم ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ولما حذفت التقى ساكنان فحركت الواو بحركة تناسبها وهي الضمة وانما لم تحذف الواو كما في ولا بد نك لعدم ما يدل عليها فان قيل قد اجتمعت النونات في قولهم النساء جنن ويجنن أجيب بأن النونات في ذلك ليست كلها زوائد بل منها نونان من الفعل بخلافها في لتبلون فانها زوائد كلها والثقل انما يحصل بالزوائد وقد ذكر الناظم حاصل ما تقدم كالأصل تمرينا للمبتدي على عادة المتقدمين وعقد لذلك فصلا فقال

﴿ فصل ﴾ أي هذا فصل أو فصل هذا موضعه فهو اما خبر لمبتدإ محذوف ومبتدأ والخبر محذوف ويجوز فيه النصب وان كان لا يساعده الرسم وكذا الجر وان كان ضعيفا وقد بين ذلك بقوله (المعربات) جمع معرب وهو مفرد مذكر لكن لما كان صفة لغير عاقل جمعه الناظم بالألف والتاء لا بالواو والنون (كلها) قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف كما أشار اليه بقوله (قد تعرب بالحركات) وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالسكون فانه عدم الحركة وبذلك يندفع ما يقال ان المعرب بالسكون ليس داخلا في المعرب بالحركات (أو) تعرب بـ (حروف تقرب) من الحركات وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون وبذلك يندفع ما يقال المعرب بحذف حرف العلة والمعرب بحذف النون كل منهما لا يدخل في المعرب بالحروف واذا أردت بيان ذلك (فأول القسمين) المذكورين (منها) أي من المعربات (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لانها لا تنحصر وقد بين تلك الاربع بقوله (وهي التي صرت بضم) أي ضمة (ترفع) به يتعلق الجار والمجرور قبله والأصل ترفع بضم وهي الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء (وكل ما بضمة قد ارتفع) من الاربعة المذكورة الا جمع المؤنث السالم كما يعلم من الاستدراك الآتي (فنصبه بالفتح) أي الفتحة (مطلقا) أي في الاسم والفعل (يقع) أي النصب (وخفض الاسم) دون الفعل (منه) أي مما بضمة قد ارتفع (بالكسر) أي بالكسرة (التزم) بالبناء للمفعول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كما يعلم من الاستدراك الآتي (والفعل) دون الاسم (منه) أي مما بضمة قد ارتفع (بالسكون) متعلق بقوله (منجزم) ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتي وما ذكر هو الأصل وخرج عن ذلك الاصل بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء ولذلك استدرك الناظم على الأصل المذكور بقوله (لكن كهندات) أي مثل الهندات من كل ما كان مجموعا بألف وتاء مزيدتين (لنصبه انكسر) فنصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة

(و) لكن (غير مصروف) وهو الاسم الذى لا ينصرف (بفتحة) متعلق بقوله (يجر) نيابة عن الكسرة فقد تعارضا كما تقدم (و) لكن (كل فعل كان معتلا) بأن كان آخره حرف علة (جزم * بحذف حرف علة) وهو اما الواو واما الياء وإما الألف (كاعل) مما تقدم وقد أشار الأصل الى هذا الاستدراك بقوله وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة والاسم الذى لا ينصرف يخفض بالفتحة والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره * ثم بين الناظم ثانى القسمين بقوله (والمعربات بالحروف) وجودا أوعدما كامر (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لما مر (وهى المثنى) نحو الزيدان (وذ كور) أى وذالذكور (تجمع) أى يجمع مفردها (جمعا صحيحا) لا جمعا مكسرا وذلك (كالمثال الخالى) أى الماضى فى قوله * كالصالحون هم أولو المكارم * (وخمسة الاسما) ء أى الستة نحو أبوك وأخوك الى آخرها (و) خمسة (الأفعال) وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ثم فصل ذلك بقوله (أما المثنى فلرفعه الألف) كما فى قولك جاء الزيدان (ونصبه وجره) كل منهما (بالياء عرف) كما فى قولك رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وكالمثنى الجمع) أى جمع الذكور جمع تصحيح فأل للعهد والمعهود ماذكر (فى نصب) فينصب بالياء كما فى قولك رأيت مسلمين (و) كذا فى (جر) فيجر بالياء كما فى قولك بمسلمين (و) أما (رفعه) فهو (بالواو) كما (مر واستقر) فى قولك جاء مسلمون (والخمسة الأسما) بالقصر (كهذا الجمع فى * رفع) فترفع بالواو كما فى قولك جاء أبوك وأخوك الى آخره (و) كذا فى (خفض) فتخفض بالياء كما فى قولك مررت بأبيك وأخيك الى آخرها وأما النصب فليست فيه كالجمع كما أشار اليه بقوله (وانصبن) بنون التوكيد الخفيفة والمفعول محذوف والتقدير وانصبن الأسماء الخمسة (بالألف) بالاشباع كما فى قولك رأيت أباك وأخاك الى آخرها (والخمسة الأفعال) وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (رفعها عرف * بنونها) الثابتة كما فى قولك الزيدان يضربان وتضربان يا زيدان الى آخرها (وفى سواه) أى سوى الرفع من النصب والجزم وأما الخفض فلا يدخلها كما لا يخفى (تنحذف) أى تلك النون فتنصب وتجزم بحذفها كما فى قولك لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا الى آخرها * ولما أنهى الكلام على المعربات عقب ذلك ببيان المعرفة والنكرة فقال

﴿ باب ﴾ بيان ﴿ المعرفة والنكرة ﴾

وقدم هنا المعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على التعريف وقدم فيما يأتى النكرة لخفة الكلام عليها ولأنها الأصل اذ الشئ أول وجوده يلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم وقد بين حد النكرة بقوله (وان ترد) أيها المخاطب (تعريف الاسم) بدرج الهمزة للضرورة (النكرة ف) أقول (هو) الاسم (الذى يقبل) بحسب اللغة لا بحسب العقل (أل) بحيث اذا دخلت عليه لم تنكره أهل اللغة وزاد على الاصل التقييد بقوله (مؤثره) فيه التعريف احترازا من أل الزائدة فانها تدخل على المعرفة كما فى العباس والفضل وعلى النكرة كما فى قولك ادخلوا الأول فالأول وطبت النفس ﴿ تنبيه ﴾ لا يرد على التعريف أسماء الشروط والاستفهام والتعجب ونحو ذلك لأنها وان لم تقبل أل بنفسها لكنها تقبلها بمرادفها والمراد فى التعريف مايقبلها اما بنفسه أو بمرادفه ولذلك لم يحتج الناظم الى زيادة ذلك فى التعريف كما صنع ابن مالك حيث قال

نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا

وقد استغنى الناظم بحد النكرة عن حد المعرفة لان كل ما غاير النكرة فهو معرفة كما أشار اليه بقوله (وغيره) أى غير الذى يقبل أل مؤثرة (معارف) بالتنوين للضرورة وقد حدها ابن الحاجب حيث قال المعرفة ما وضع لشئ بعينه لكن قال ابن مالك فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون

استدراك

وغير مصروف بفتحة يجر
وكل فعل كان معتلا جزم
بحذف حرف علة كاعلم
والمعربات بالحروف أربع
وهى المثنى وذ كور تجمع
جمعا صحيحا كالمثال الخالى
وخمسة الأسماء والافعال
أما المثنى فلرفعه الألف
ونصبه وجره بالياء عرف
وكالمثنى الجمع فى نصب وجر
ورفعه بالواو مر واستقر
والخمسة الاسما كهذا الجمع فى
رفع وخفض ولنصبن بالألف
والخمسة الافعال رفعها عرف
بنونها وفى سواه تنحذف
﴿باب المعرفة والنكرة﴾
ولئن ترد تعريف الاسم النكره
فهو الذى يقبل أل مؤثره
وغيره معارف

استدراك عليه (وتحصر) بالبناء للمفعول (فى ستة) من الانواع وان جعلها الاصل خمسة لانه أغفل الكلام على الموصول ولعله أدرجه فى المبهم و بعضهم يجعل المعارف سبعة فزاد النكرة المقصودة فى النداء كقولك يارجل اذا أردت به شخصا بعينه بناء على أن تعريفه بقصد الاقبال وقد جرى على ذلك جلال الدين بن صالح البلقيني وجعها فى قوله * أنا صالح ذا ما الفتى ابني يارجل * واذا أردت بيان الستة المذكورة (ف) أقول لك (الاول) منها (اسم مضمر) يقال له ضمير و يسميه الكوفيون الكناية والمكنى لانه (يكنى به عن) اسم (ظاهر) وقد قسموه أولا الى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار اليه بقوله (فينتمى) أى ينتسب (للغيب) بان دل على غائب كهو (والحضور) بان دل على مخاطب كانت (والتكلم) بان دل على متكلم كأنا وهى فى التعريف على عكس هذا الترتيب كما أشرنا اليه فأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ولعل الناظم لم يرتبها هكذا لضرورة النظم (وقسموه ثانيا) بعد أن قسموه أولا الى ماذكر (لمتصل) بعامله وهو مالا يبتدأ به ولا يلى الا فى الاختيار وان وليها فى الاضطرار كما فى قول الشاعر

ومانبالى اذا ما كنت جارتنا * أن لايجاورنا الاك ديار

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) الى أن المتصل قسمان مستتر وهو مالا صورة له فى اللفظ و بارز وهو ماله صورة فيه والمستتر أيضا قسمان مستتر وجوبا وهو مالا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل ومستتر جوازا وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل هذا تقسيم الجمهور وذهب بعضهم الى أن الاستتار واجب دائما غاية الامر أن العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر (أومنفصل) عن عامله وهو ما يبتدأ به أو يقع بعد الا فى الاختيار وهذا القسم لا يكون الا بارزا فلذلك خص التقسيم الى مستتر و بارز بالقسم الاول (ثانى المعارف) أى الثانى منها (الشهير) أى المشهور (بالعلم) شخصيا كان أو جنسيا والاول ماوضع لمعين فى الخارج كزيد وعمرو والثانى ماوضع لمعين فى الذهن كأسامة وقد قسموا العلم الى ثلاثة أقسام وهى اسم وكنية ولقب ومثل للاول بقوله (كجعفر) هو فى الاصل اسم للنهر الصغير ثم سمى به (ومكة) بالتنوين للضرورة وهى اسم للبلد المشرفة (وكالحرم) هو اسم للموضع المحدود حوالى مكة بحدود معلومة (و) مثل للثانى بقوله (كأم عمرو وأبى سعيد) وابن زيد و بنت خالد (و) مثل للثالث بقوله (نحو كهف الظلم) أى مأوى الظلم ومحله (والرشيد) هو الذى يضع الشئ فى محله وقد ذكر ضابط كل من الثلاثة بقوله (فما أتى منه) بالاشباع أى من العلم حال كونه مصدرا (بام أو باب) أو بابن أو بنت (فكنية) فضابطها كل ماصدر باب أو أم أو ابن أو بنت (وغيره) أى غير ما أتى الخ (اسم أو لقب) واذا اردت الفرق بينهما (فما بمدح أو بذم مشعر) أى فما هو مشعر بمدح أو بذم (فلقب) فضابطه كل مالم يصدر بماذكر وأشعر بمدح أو ذم (والاسم مالا يشعر) بذلك فضابطه كل مالا يصدر بماذكر ولم يشعر بمدح أو ذم (ثالثها) أى الثالث من المعارف (اشارة) أى اسم اشارة (كذا) للمفرد المذكر ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق (وذى) وذه بالاسكان وذه بالكسر مع الاختلاس وذهى بالكسر مع الاشباع وذات للمفردة للمؤنثة ولو حكما لصحة قولك ذى الجماعة وذى الفرقة وذان للمثنى المذكر وتان للمثنى المؤنث وأولاء بالمد والقصر للجمع مطلقا فالمشار اليه اما أن يكون مفردا مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون مثنى مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون جمعا مذكرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المذكر والمؤنث فى الجمع واحدة وكل من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدها أو متوسطها على رأى الجمهور فهذه ثمانية عشر فاذا ضربت فى أحوال المخاطب تصير مائة وثمانية لان أحوال المخاطب ستة فانه اما أن يكون مفردا مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون مثنى مذكرا أو مؤنثا واما أن يكون جمعا مذكرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المثنى المخاطب واحدة مذكرا كان أو مؤنثا ﴿تنبيه﴾

وتحصر فى ستة فالاول اسم مضمر يكنى به عن ظاهر فينتمى للغيب والحضور والتكلم وقسموه ثانيا لمتصل مستتر أو بارز أو منفصل ثانى المعارف الشهير بالعلم كجعفر ومكة وكالحرم وأم عمرو وأبى سعيد ونحو كهف الظلم والرشيد فما أتى منه بام أو باب فكنية وغيره اسم أو لقب فما بمدح أو بذم مشعر فلقب والاسم مالا يشعر ثالثها اشارة كذا وذى

تعبير الناظم بذا وذى أولى من تعبير الاصل بهذا وهذه لان اسم الاشارة ليس لفظ هذا أو هذه بتمامها اذها التنبيه كلمة مستقلة تصحب المجرد كثيرا وتصحب المقرون بالكاف قليلا ولا تجامع اللام فلا يقال هذالك لكثرة الزوائد (رابعها) أى الرابع من المعارف (موصول الاسم) بدرج الهمزة للضرورة وخرج بالاضافة الى الاسم موصول الحرف فالموصول قسمان موصول اسمي وهو ما احتاج الى صلة وعائد وموصول حرفي وهو ما احتاج الى صلة فقط فالاول (كالذى) للمفرد المذكر واللذين لمثنى المذكر والذين للجمع المذكر والتى للمفردة المؤنثة واللتين للمثنى المؤنث واللات للجمع المؤنث والالى للجمع مطلقا ومن للعاقل وما لغير العاقل وأى للجميع وأل نحو الضارب والمضروب كذلك وذو عند طيئ وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين اذا لم تلغ بان تجعل مع ما أو من كلمة واحدة (خامسها) أى الخامس من المعارف (معرف بحرف أل) أى بحرف هو أل فالاضافة للبيان وهل المعرف أل بتمامها أو الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بين الهمزة المعرفة والاستفهامية أو اللام وحدها وزيدت الهمزة للتوصل بها الى الابتداء بالساكن وحقها الكسر لكن فتحت تخفيفا لكثرة الاستعمال وهى اما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لان الاولى اما للعهد الذهني وضابطه أن يعلم مصحو بها ذهنا (كما تقول فى محل) معهود بينك وبين مخاطبك (المحل) ومنه قوله تعالى اذهما فى الغار واما للعهد الذكرى وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها كما تقول جاءنى رجل فاكرمت الرجل ومنه قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول واما للعهد الحضورى وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرا كما تقول بحضرة رجل أكرمت الرجل ومنه قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم والثانية اما لاستغراق الأفراد نحو ان الانسان لفى خسر بدليل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محلها حقيقة واما لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها أن يصح حلول كل محلها مجازا واما للحقيقة من حيث هى هى نحو قولك الرجل خير من المرأة قال المولى التفتازانى ومنه أل الواقعة فى التعاريف لان المقصود منها بيان الحقيقة (سادسها) أى السادس من المعارف (ما كان من مضاف) بزيادة من والاصل ما كان مضافا (لواحد من هذه الاصناف) التى هى الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف بأل فالمضاف للضمير (كقولك ابنى و) المضاف للعلم كقولك (ابن زيد و) المضاف لاسم الاشارة كقولك (ابن ذى) المرأة (و) المضاف للموصول كقولك (ابن الذى ضربته و) المضاف للمعرف بأل كقولك (ابن البذى) من البذاء بالمد ﴿تنبيه﴾ هذه الاقسام فى التعريف على الترتيب الذى ذكره الناظم لكن المضاف لواحد منها فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه ليس فى رتبة الضمير بل فى رتبة العلم على الصحيح وهذا كله بعد لفظ الجلالة لانه أعرف المعارف على الاطلاق * ولما أنهى الكلام على المعرفة والنكرة أخذ فى الكلام على الافعال وعقد لها بابا فقال

﴿باب﴾ بيان (الافعال)

أى أقسامها وأحكامها وأل للعهد والمعهود الافعال الاصطلاحية لا اللغوية كما أشار الى ذلك بالاضافة فى قوله (أفعالهم) أى النحاة لكن الاصل لم يقيد بذلك لان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم والافعال جمع فعل بكسر الفاء وقد تقدم تعريفه وهو جنس تحته ثلاثة أنواع فكان التعبير بها أخصر لكن الناظم كأصله أراد مزيد البيان للمبتدى ولذلك أظهر فى مقام الاضمار والا فكان مقتضى الظاهر أن يقول وهى (ثلاثة) لا رابع لها (فى الواقع) اجماعا وهى فعل (ماض) كقاض فأصله ماضى فعل به ما فعل بقاض وهو ما دل على حدث وزمن ماض وضعا و بقولنا وضعا خرج نحو يضرب اذا اقترن بلم أو لما فانه وان دل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لانه موضوع للحدث والزمن المستقبل وانما عرض له ذلك ودخل نحو بعت واشتريت ونحو أتى أمر الله فانه وان لم يدل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لانه موضوع

الحدث

رابعها موصول الاسم
كالذى
خامسها معرف بحرف
أل
كما تقول فى محل المحل
سادسها ما كان من
مضاف
لواحد من هذه الاصناف
كقولك ابنى وابن زيد
وابن ذى
وابن الذى ضربته وابن
البذى
﴿باب الافعال﴾
أفعالهم ثلاثة فى الواقع
ماض

وفعل الامر والمضارع
فالماض مفتوح الاخير ان قطع
عن مضمر محرك به رفع
فان أتى مع ذا الضمير سكنا
وضمه مع واو جمع عينا

للحدث والزمن الماضي وانما عرض لهذلك والمراد من الموضع مايشمل التقديري لان المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب أنه لم يثبت فى عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجاله فى نظم أخواته * فان قيل فى التعريف المذكور دور لاخذ المعرف فيه * أجيب بأن المراد بالماضي المأخوذ فى التعريف اللغوى بخلاف المعرف فان المراد به الاصطلاحي وحينئذ فلادور لايقال ينتقض التعريف بما لايتصور معه زمان نحو أراد الله فى الازل كذلو خلق الله الزمان اذلازمان حينئذ لانا نقول يكفى فى ذلك الزمان المتوهم كما قاله بعضهم (وفعل الامر) وهو مادل بصيغته وضعا على حدث مطلوب وزمن مستقبل باعتبار الحدث وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ فلايطلق القول بأنه للزمن المستقبل أو الحال و بقولنا بصيغته خرج نحو لتضرب فانه وان دل على ذلك لكن لابصيغته بل باللام و بقولنا وضعا خرج نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله فانه وان دل على ذلك لانه بمعنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا فى سبيل الله بدليل جزم المضارع فى جوابه لكن لا بالوضع ودخل ما اذا استعمل فعل الامر فى الاباحة أو التهديد أو نحوهما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض وليس من فعل الامر أفعل فى التعجب نحو أسمع بهم وأبصر لانه لم يدل على ماذكروا انما هو من الفعل الماضي لكن أتى به على صورة فعل الامر كما هو مقرر فى محله ﴿تنبيه﴾ المقصود من فعل الامر حصول مالم يحصل وهو ظاهر أو دوام ما هو حاصل كما فى قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا آمنوا (و) فعل (المضارع) أى فعل هو المضارع وهو مادل على حدث وزمن حال أو مستقبل وضعا فهو مشترك بين زمني الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا على الصحيح عند كثيرين منهم ابن الحاجب فيكون موضوعا لكل منهما بوضع كما هو ضابط المشترك اللفظي و بقولنا وضعا خرج نحو أتى أمر الله فانه وان دل على ذلك لكن لا بالوضع كما تقدم ودخل نحو يضرب اذا اقترن بلم أو لما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض كما تقدم أيضا وانما سمى هذا القسم مضارعا لانه مشابه للاسم والمضارعة فى اللغة المشابهة مأخوذة من الضرع لان المتشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد ﴿تنبيه﴾ قدم الناظم الفعل الماضي لتقدمه فى الوجود وثنى بالامر لانه كالماضي فى البناء وختم بالمضارع لتعينه للتأخير حينئذ لكن الاصل قدم المضارع على الامر حيث قال ماض ومضارع وأمر اقتداء بالقرآن العزيز قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فرتبها كذلك واذا أردت بيان أحكام هذه الاقسام (ف) أقول لك (الماضي مفتوح الاخير) أى مبنى على فتح الحرف الاخير منه (ان قطع * عن مضمر محرك به رفع) وعن واو جمع أخذا من كلامه الآتى بأن اتصل به اسم ظاهر نحو ضرب زيد أو ضميره سكن نحو ضرب بناء على أن هذه الفتحة الاصلية وهو الصحيح أو اتصل به ضمير محرك به نصب نحو ضربك (فان) لم يقطع عن المضمر المذكور وعن واو الجمع بل (أتى مع ذا) أى مع هذا (الضمير) وهو الضمير المحرك الذى رفع به نحو ضربت أو مع واو الجمع نحو ضربوا (سكنا) بألف الاشباع فى الاولى لئلا يتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة فى نحو ضربت وطرد الباب فى نحو استخرجت وضم فى الثانى لمناسبة الواو كما أشار اليه بقوله (وضمه) أى الحرف الاخير من الماضي (مع) بسكون العين للضرورة (واو جمع) أى الواو التى هى ضمير الجمع (عينا) بألف الاشباع ولا يرد على ذلك نحو غزوا ورموا لان الضم فيه مقدر على الواو والياء المحذوفتين اذ الاصل غزووا ورميوا استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين أو يقال تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين ﴿تنبيه﴾ لاخلاف فى بناء الماضي وانما الخلاف فيما يبنى عليه فقيل يبنى على الفتح مالم يتصل به ضمير متحرك أو واو جمع والا بنى على السكون فى الاول وعلى الضم فى الثانى كما يصرح به كلام ابن هشام فى شرح الشذور وقيل يبنى على الفتح مطلقا لكن اذا اتصل به الضمير المذكور أو واو

الجمع يكون الفتح مقدرا وهذا هو الراجح وكلام الاصل ظاهر فيه وكلام الناظم محتمل له وان كان المتبادر منه الاول اذ يحتمل أن كلا من السكون والضم فى كلامه ليس للبناء كما هو المختار (والامر مبنى على السكون) ان كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضرب ومحل بناء ذلك على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا فان باشرته كذلك بنى على الفتح نحو اضربن (أو) على (حذف حرف علة) ان كان معتل الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اخش وارم واغز ومحل بناء ذلك على حذف حرف العلة اذا لم تدخل عليه نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد فان دخلت عليه الاولى بنى على السكون فتقول اخشين وارمين واغزون أو الثانية بنى على الفتح فتقول اخشين وارمين واغزون (أو) على حذف (نون) ان اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضربا واضربوا واضربى فتلخص من ذلك أن الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان جزم مضارعه بالسكون بنى على السكون وان جزم مضارعه بحذف حرف العلة بنى على حذف حرف العلة وان جزم مضارعه بحذف النون بنى على حذف النون ﴿تنبيه﴾ اختلف البصريون والكوفيون فى بناء الامر فقال البصريون بأنه مبنى وقال الكوفيون بأنه غير مبنى بل مجزوم بلام الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع فأصل اضرب عندهم لتضرب فحذفت اللام تخفيفا ثم التاء لخوف التباس الامر حينئذ بالمضارع حالة الوقف ثم أتى بهمزة الوصل فصار اضرب وقد صرح الناظم بالاول وهو مراد الاصل وان كان المتبادر من كلامه الثانى حيث قال والامر مجزوم أبدا اذ يحتمل أن كلامه على التشبيه فيكون فيه حذف الاداة والأصل والامر كمجزوم أو أن المجزوم فى كلامه بمعنى المعامل معاملة المجزوم وعلى كل فيكون قد أشار الى أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه كما فصله الناظم وبذلك تعلم أنه لا يتعين حمل كلام الاصل على مذهب الكوفيين وان حمله بعض الشارحين عليه أخذا بظاهره جواز حمله على مذهب البصريين كما علمت بل هو الاولى (وافتتحوا) أى النحاة أو العرب فعلا (مضارعا) بحرف (واحد) بالاشباع (من الحروف الاربع) لم يقل الاربعة لان الحروف تذكر وتؤنث كما صرح به المرادى على أن زيادة التاء فى عدد المذكر وتركها فى عدد المؤنث انما يجب كل منهما اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة له فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة الوجود وقوله (الزوائد) بالاشباع صفة للحروف أو الاربع وهى جمع زائد وان اقتضى كلام الاصل أنها جمع زائدة حيث قال احدى الزوائد وانما سميت زوائد لانها زيدت فى المضارع دون الماضى وسميت أيضا حروف المضارعة وهى (همز) بشرط أن تكون للمتكلم مع الانفراد كما فى قولك أقوم بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما فى أكرم (ونون) بشرط أن تكون للمتكلم مع التعدد أو تعظيم النفس كما فى قولك نقوم اذا كنت مع غيرك أو كنت معظما نفسك بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما فى نرجس (وكذا ياء) بشرط أن تكون للغيبة مع التذكير مطلقا أو التأنيث جمعا كما فى قولك يقوم زيد والهندات يقمن بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما فى يرنأ (وتا) بشرط أن تكون للخطاب مطلقا أو للغيبة مع التأنيث افرادا أو تثنية كما فى قولك تقوم يا زيد وتقوم هند والهندان تقومان بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما فى تعلم وهذه الاحرف (يجمعها) أى تلك الاحرف (قولى أنيت) أى قربت وأدركت (يافتى) فان قيل كما يجمعها أنيت يجمعها نأيت ونأتى وأتين فما وجه اختيار أنيت أجيب بان أنيت بمعنى قربت وأدركت كما علمت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب وأيضا كل حرف من حروف أنيت بضعف ما قبله ففيه تفاؤل بحصول الخير أضعافا مضاعفة (و) هذه الاحرف (حيث كانت فى) فعل (رباعى) أى ذى أربعة أحرف سواء كان ماضيه ثلاثيا مزيدا بحرف نحو أكرم أو رباعيا مجردا نحو دحرج (تضم) فتقول أكرم وأدحرج ونكرم وندحرج ويكرم ويدحرج وتكرم وتدحرج

والامر مبنى على السكون ❊ أو حذف حرف علة أو نون
وافتتحوا مضارعا بواحد من الحروف الاربع الزوائد ❊ همز ونون وكذا ياء وتا ❊ يجمعها قولى أنيت يافتى
وحيث كانت فى رباعى تضم

بضم

بضم حروف المضارعة فى جميع ذلك (وفتحها) أى تلك الاحرف (فيما سواه) أى فيما سوى الرباعى من الثلاثى والخامسى والسداسى (ملتزم) فتقول أضرب وأنطلق وأستخرج ونضرب وننطلق ونستخرج ويضرب وينطلق ويستخرج وتضرب وتنطلق وتستخرج بفتح حروف المضارعة فى جميع ذلك * ولما تكلم الناظم على حكم المضارع فى أوله من ضمه وفتحه أخذ يتكلم على حكم المضارع فى آخره وعقد لذلك بابا فقال

﴿ باب ﴾ بيان (اعراب الفعل) المضارع ﴾

(رفع) الفعل (المضارع الذى تجردا) بألف الاشباع أى عرى من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله (عن ناصب) من النواصب التى سيذكرها (و) عن (جازم) من الجوازم التى سيذكرها (تأبدا) بألف الاشباع أى ثبت أبدا ولذلك قال الأصل وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم ﴿ تنبيهان * الأول ﴾ لاخلاف فى رفع المضارع بالشرط المذكور وانما الخلاف فى رافعه فقيل حلوله محل الاسم والصحيح انه التجرد من الناصب والجازم كما جرى على ألسنة المعربين * فان قيل التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يصح أن يكون مؤثرا فى الوجودى * أجيب بمنع أن التجرد عدمى لأن المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودى لا عدمى على أن هذا السؤال انما يتجه بناء على أن عوامل الاعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به الرضى بخلافه على أنها علامات لا مؤثرات (الثانى) يرد على اطلاق الناظم كالأصل ما اذا اتصل بالفعل المضارع نون الاناث أو باشرته نون التوكيد لأنه مبنى مع الأولى على السكون ومع الثانية على الفتح ولذلك قيد بعض شراح الأصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم لا حاجة الى التقييد بذلك لأن الفعل المضارع اذا اتصلت به نون الاناث أو باشرته نون التوكيد وان كان مبنيا لفظا لكنه مرفوع محلا ورد بانا لا نسلم ذلك بل لا حظ له حينئذ فى الاعراب أصلا لأنه انما أعرب لشبهه بالاسم وقد ضعف ذلك الشبه باحدى النونين لأنها لا تتصل الا بالفعل فرجع الى أصله وهو البناء فالحق أنه لا بد من التقييد المذكور ولما ذكر حالة الرفع أخذ فى ذكر حالة النصب مع بيان النواصب فقال (فانصب) الفعل المضارع (ب) واحد من (عشر) على ما ذهب اليه الكوفيون من أن كلا من العشر التى سيذكرها الناظم ينصب المضارع بنفسه والصحيح ما ذهب اليه البصريون من أن الذى ينصب المضارع بنفسه أن اتفاقا ولن واذن وكى المصدرية على الصحيح وأما الباقى من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وانما ينصبه أن مضمرة بعده فتلخص أن هذه العشرة ثلاثة أقسام قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقا وهو أن فقط وقسم ينصبه بنفسه على الصحيح وهو لن واذن وكى المصدرية وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقى من العشر ومن قال من شراح الأصل انها قسمان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشرة تتميما للفائدة فقال (وهى) أى العشر التى ينصب بها (أن) المصدرية وانما لم يقيدها الناظم كالأصل لأنها المتبادرة عند الاطلاق وخرج بها المخففة من الثقيلة وهى الواقعة بعد فعل يقين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ برفع تكون ونصبه والأكثر النصب والمفسرة وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك والزائدة والأكثر أن تقع بعد لما كما فى قوله تعالى فلما أن جاء البشير فاذا وقع المضارع بعدها فلا تنصبه نحو آتيك لما أن يقدم زيد (ولن) وهى حرف نفى ونصب واستقبال فتنفى الحدث وتنصب اللفظ وتخص الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملا للحال والاستقبال نحو لن نبرح عليه عاكفين (وكى) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب اليه الكوفيون من أن التعليلية ناصبة بنفسها كالمصدرية بخلافه على ما ذهب اليه البصريون من أن التعليلية ليست ناصبة بنفسها وانما الناصب أن مضمرة بعدها ﴿ تنبيه ﴾ كى تتعين للمصدرية فى صورة واحدة وهى ما اذا تقدمت عليها اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا وللتعليل فى صورتين وهما ما اذا تقدمت على اللام أو ان نحو قولك جئت لك

وفتحها فيما سواه ملتزم
﴿ باب اعراب الفعل ﴾
رفع المضارع الذى تجردا
عن ناصب وجازم تأبدا
فانصب بعشر وهى أن
ولن وكى

كى لا اقرأ وقولك جئتك كى تكرمنى وتحتملهما فى صورتين وهما ما اذا توسطت بين اللام وأن أو خلت من اللام وأن نحو قولك جئتك لكى أن تكرمنى وقولك جئتك كى تكرمنى ومن هذه الصورة قوله تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم (كذا اذن) وهى حرف جواب وجزاء كذا قال سيبويه وهل هى كذلك فى كل موضع أو فى الاكثر وقد تتمحض للجواب قال بالاول الشلوبين وقال بالثانى الفارسى واستدل بأنه اذا قال لك شخص أحبك قلت اذن أظنك صادقا قال اذ لا مجازاة هنا لان المراد أظنك حالا ولا مدخل للجزاء فى الحال وتكلف الشلوبين فى جعلها هنا للجزاء بجعل المراد ان ثبت ذلك أظنك صادقا وانما تنصب اذن (ان صدرت) أى ان أتى بها فى صدر الجواب كما اذا قلت اذن أكرمك جوابا لمن قال أزورك غدا فان لم تصدر بأن أخرت أو وسطت ألغيت كما اذا قلت أكرمك اذن أو قلت أنا اذا أكرمك وأما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا ✽ انى اذا أهلك أو أطيرا

فضرورة أو مؤول بأنه على حذف الخبر والتقدير انى لا أقدر على ذلك ثم استأنف وقال اذا أهلك أو أطير ﴿تنبيهان ✽ الاول﴾ ذكر الناظم لاعمال اذن شرطا وترك شرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلا فلو كان حالا لم تعمل كما فى قولك لمن يحدثك اذن تصدق والآخر أن يكون متصلا بها لكن يغتفر الفصل بالقسم لانه للتأكيد وبلا لانها لم يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى اذن واغتفر بعضهم أيضا الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار والمجرور وان اقترنت اذن بحرف عطف لم تعمل الا على قلة وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولا ✽ وسقت فعلا بعدها مستقبلا ✽ واحذر اذا أعملتها أن تفصلا

الا بحلف أو نداء أو بلا ✽ وافصل بظرف أو بمجرور على ✽ رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وان تجئ بحرف عطف أولا ✽ فأحسن الوجهين أن لا تعملا

الثانى نقل أن للنحويين فى رسم اذا ثلاثة مذاهب الاول انها تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر والثانى انها تكتب بالنون مطلقا والثالث ان ألغيت كتبت بالالف وان أعملت كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه وتبعه عليه ابن خروف (ولام كى) وهى اللام الموضوعة للتعليل وان استعملت فى غيره كالعاقبة والصيرورة وسميت بلام كى لانها تخلفها فى افادة التعليل وظاهر كلام الناظم انها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة جوازا بعدها كما هو مذهب البصريين فتقول أسلمت لأدخل الجنة أو لان أدخل الجنة ومحل كونها مضمرة جوازا بعدها ما لم تقترن بلا والا وجب اظهارها نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقوله لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شئ من فضل الله فلها حالتان بعد لام كى وأما بعد غير لام كى مما سيأتى فهى واجبة الاضمار فتحصل أن لها ثلاثة أحوال جواز الاضمار والاظهار وذلك بعد لام كى اذا لم تقترن بلا ووجوب الاظهار وذلك بعد لام كى اذا اقترنت بلا ووجوب الاضمار وذلك بعد غير لام كى مما سيأتى (ولام جحد) وهى اللام المسبوقة بكان المنفية بما نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم أو يكن المنفى بلم نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم والمراد بالجحد هنا كالجحود مطلق النفى وان كان كل منهما فى الاصل موضوعا لنفى ما علم قال تعالى وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم وظاهر كلام الناظم أن هذه اللام ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا بعدها كما هو مذهب البصريين ﴿تنبيه﴾ اختلف فى خبر كان أو يكن فذهب البصريون الى انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف وذهب الكوفيون الى أنه بالفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتوكيد النفى وجرى عليه ابن مالك فى متن التسهيل وصرح بموافقته لكن الذى فى شرح التسهيل موافقة البصريين (وكذا حتى) الجارة وانما لم يقيد بها الناظم كالاصل لانها المرادة حيث أطلقت فى هذا الباب وخرج بها العاطفة وهى التى تعطف بعضا على كل نحو ملت الناس حتى الانبياء وجاء الحجاج حتى المشاة والابتدائية وهى

كذا اذن ان صدرت
ولام كى
ولام جحد وكذا حتى

التى تبتدأ بعدها الجمل نحو قوله فمازالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا بعدها كما هو مذهب البصريين وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلا فان كان حالا رفع كقولك مررت حتى أدخل البلد فى حالة دخولها ﴿ تنبيه ﴾ معنى حتى غالبا للغاية فيكون مابعدها غاية لما قبلها وعلامة ذلك أن يصح فى موضعها الى كما فى قوله تعالى حكاية عن قوم موسى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وقد تكون للتعليل فيكون ماقبلها علة لما بعدها وعلامة ذلك أن يصلح فى موضعها كى التعليلية كما فى قولك أسلم حتى تدخل الجنة (وأو) التى بمعنى الى وهى التى ينقضى ماقبلها شيأ فشيأ كما فى قولك لألزمنك أو تقضينى حقى والتى بمعنى الا وهى التى ينقضى ماقبلها دفعة واحدة كما فى قولك لأقتلن الكافر أو يسلم والتى بمعنى التعليل وهى التى يكون ماقبلها علة فيما بعدها كما فى قولك لاطيعن الله أو يغفر لى بخلاف التى للعطف وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا بعدها كما هو مذهب البصريين (والواو) التى للمعية بخلاف العاطفة والاستئنافية (والفاء) التى للسببية بخلاف العاطفة والاستئنافية فيشترط فى الواو أن تكون للمعية وفى الفاء أن تكون للسببية و يشترط فى كل منهما أن يكون (فى جواب) للنفى أو الطلب وصنيع الناظم أعنى قوله والواو والفاء فى جواب أولى من قول الاصل والجواب بالفاء والواو لان الكلام فى النواصب والجواب منصوب لا ناصب وان أجاب بعضهم عن الاصل بأن فى عبارته قلبا والاصل والفاء والواو فى الجواب (قد عنوا) أى النحاة (به) أى الجواب (جوابا) واقعا (بعد نفى) محض أى خالص من شائبة الاثبات بأن لم ينتقض بالا وغيرها بخلاف غير المحض كقولك ما أنت الا تأتينا فتحدثنا برفع الفعل (أو) بعد (طلب) محض وهو الذى يكون بالفعل بخلاف غير المحض نحو صه فنستريح برفع الفعل وأقسام الطلب ثمانية فالجملة مع النفى تسعة وقد نظمها بعضهم فى بيت فقال

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفى قد كملا

* فمثال الامر قولك أقبل فأحسن اليك أو وأحسن اليك ومثال النهى ما أشار اليه بقوله (كلا ترم) أى ترد (علما) فتترك التعب أو (وتترك التعب) وفى التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وقال الشاعر

لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

* ومثال الدعاء قولك رب وفقنى فأعمل صالحا أو وأعمل صالحا قال الشاعر

رب وفقنى فلا أعدل عن * سنن الساعين فى خير سنن

وفى التنزيل ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا * ومثال السؤال أى الاستفهام قولك من يستنصرنى فأنصره أو وأنصره قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا * ومثال العرض فى قولك الا تنزل عندنا فتصيب خيرا أو وتصيب خيرا قال تعالى لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق * ومثال التحضيض هلا تكرم زيدا فيحسن اليك أو ويحسن اليك قال تعالى لولا أنزل اليه ملك فيكون معه نذيرا * ومثال التمنى قولك ليت لى مالا فأنفق منه أو وأنفق منه قال تعالى ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما * ومثال الترجى قولك لعل الحبيب قادم فأزوره أو وأزوره قال تعالى حكاية عن فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع الى اله موسى * ومثال النفى قولك لا يقضى على زيد فيموت أو ويموت وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقال تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم و يعلم الصابرين وظاهر كلام الناظم أن كلا من الواو والفاء فى ذلك كله ناصب بنفسه كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبا بعده كما هو مذهب البصريين * ولما ذكر كلا من حالتى الرفع والنصب ذكر حالة الجزم مع بيان الجوازم فقال (وجزمه) أى الفعل المضارع (بلم) نحو لم يلد ولم يولد (و) بـ(لما) أختلم نحو لما يذوقوا عذاب بخلاف لما الحينية وهى التى بمعنى حين كما فى قولك

وأو
والواو والفا فى جواب
قد عنوا * به جوابا بعد
نفى أو طلب
كلا ترم علما وتترك
التعب
وجزمه بلم ولما

عرضت عليك لما فعلت كذا والايجابية وهى التى بمعنى الا كما فى قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ فى قراءة من شدد الميم كذا قيل والحق أنه لاحاجة الى هذا الاحتراز لانه لم يحفظ دخول كل من الحينية والايجابية على المضارع واختلف هل لما بسيطة أو مركبة من لم وما والحق انها بسيطة كما هو مذهب الجمهور (تنبيه) ذكر الاصل بعد لم ولما ألم وألما وظاهر ذلك أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام ولذلك لم يذكرهما الناظم (قد وجب) صناعة وأما رفعه بعد لم فى قوله

* يوم الصليفاء لم يوفون بالجار * فضرورة وقيل لغة وزعم اللحيانى أن بعض العرب ينصب بها كما فى قراءة بعضهم ألم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وخرجت على أن الاصل ألم نشرحن بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفت وبقيت الفتحة لتدل عليها وفى هذا شذوذان أحدهما توكيد المنفى والآخر حذف النون لغير وقف ولاساكنين (و) كذا (لا ولام دلتا) وضعا (على الطلب) للترك فى الاولى والفعل فى الثانية نحو لا تؤاخذنا ونحو ليقض علينا ربك وأشرت بقولى وضعا الى أنهما قد يدلان على التهديد كما فى قولك لمملوكك لا تطعنى وكما فى قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كى فى نحو جئته لا يكن له على حجة ويجوز حذف اللام فى الشعر دون غيره على الصحيح كما فى قوله

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

(تنبيه) الحق ان لا الناهية والدعائية بمعنى غاية الامر أن التعبير بالدعائية فى جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للادب وكذلك لام الامر ولام الدعاء وان تبادر من قول الاصل ولام الامر والدعاء ولا فى النهى والدعاء خلاف ذلك ولذلك عدل عنه الناظم الى ما عبر به (كذاك ان) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمخففة من الثقيلة وتقترن ان الشرطية بلا النافية نحو ان لا تنصروه فقد نصره الله وان لا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين فاياك أن تتوهم أن الاستثنائية كما غلط فيه بعض من يدعى الفضل (وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصدرية (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية (واذما) وهى حرف على الاصح و (أى) بتشديد الياء وهى بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى ظرف فهى ظرف زمانا أو مكانا وان أضيفت الى ما يعقل فهى لما يعقل وان أضيفت الى ما لا يعقل فهى لما لا يعقل وهكذا و (متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهى للعموم فى الازمان و (أيان) بفتح الهمزة على المشهور وكسرها لغة وهى للعموم فى الازمان كمتى وقد تستعمل فى الازمان التى يقع فيها الامور العظام وزعم بعضهم أنها للعموم فى الاحوال و (أين) وهى للعموم فى المكان و (مهما) وهى لما يعقل غير الزمان وهى بسيطة (وحيثما) وهى للعموم فى المكان كأين (وكيفما) وهى للعموم فى الاحوال وقد جرى الناظم فى عدها من الجوازم على ما ذهب اليه الكوفيون من الجزم بها والحق ما ذهب اليه البصريون من عدم الجزم بها وان كانت تستعمل فى المجازاة فيجازى بها معنى لا عملا (وأنى) بتشديد النون وهى للعموم فى المكان كأين وحيثما فمثال ان ما أشار اليه بقوله (كـ) قولك (ان يقم زيد وعمرو قمنا) * ومثال ما قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله * ومثال من قوله تعالى من يعمل سوأ يجز به * ومثال اذما قول الشاعر

وانك اذ ما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

ويروى وانك اذ ما تأب ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آبيا

* ومثال أى قوله تعالى أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى * ومثال متى قول الشاعر

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفونى

* ومثال أيان قوله * أيان ما تعدل به الريح تنزل * ومثال أين قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت ومثال مهما قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين * ومثال حيثما قوله

قد وجب
ولا ولام دلتا على الطلب
كذاك ان وما ومن
واذما
أى متى أيان أين مهما
وحيثما كيفما وأنى
كان يقم زيد وعمرو قمنا

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان

*ومثال كيفما قولك كيفما تجلس أجلس ولم يوجد لها شاهد من كلام العرب بعد الفحص *ومثال أنى قول الشاعر فأصبحت أنى تأتها تستجر بها * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

ثم ان هذه الادوات منها ما يجزم فعلا واحدا بطريق الاصالة وهو لم ولما وكذا لا واللام الطلبيتان وانما قلت بطريق الاصالة لان ماذكر قد يجزم أكثر من فعل بطريق التبع كالعطف ومنها ما يجزم فعلين غالبا وهو ان وما بعدها كما أشار اليه بقوله (واجزم) أيها المتكلم (بان) الشرطية (و) بـ(ما بها) أى بان (قد ألحقا) من باقى الادوات المذكورة بعدها (فعلين) ويسمى الاول منهما فعل الشرط والثانى جوابه وجزاءه وشرط الاول أن لا يكون ماضى المعنى وأن لا يكون طلبيا وأن لا يكون جامدا وأن لا يكون مقرونا بقد أو حرف تنفيس أو حرف نفى غير لا ولم وشرط الثانى أن يكون صالحا لأن يكون شرطا والا وجب قرنه بالفاء فاذا وجدت هذه الشروط جزمت الفعلين اما (لفظا) فيهما أو أحدهما (أو محلا) كذلك وأشار بقوله (مطلقا) الى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعا نحو وان تعودوا نعد وماضيا نحو وان عدتم عدنا أو الاول ماضيا والثانى مضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه أو عكس ذلك وهو قليل والصحيح أنه جائز فى الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقول الشاعر

ان تصرمونا وصلنا كم وان تصلوا * ملأتم أنفس الاعداء ارهابا

فالصور أربع اجمالا وتسع تفصيلا لان الاولى تحتها أربع باعتبار كون كل منهما مصحوبا بلم أو غير مصحوب بها فاما أن يكونا مصحوبين بها واما أن يكونا غير مصحوبين بها واما أن يكون الاول مصحوبا بها دون الثانى أو بالعكس والثانية تحتها صورة واحدة والاخيرتان تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيهما مصحوبا بلم أو غير مصحوب فالجملة تسع وكلها جائزة حتى فى صورة الاختلاف على الراجح وانما قلت غالبا فيما تقدم لان ماذكر قد يجزم فعلا وجملة نحو قوله تعالى وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين بل قد يجزم فعلا واحدا نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطى مالا لئيم فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج الى جواب وهو الذى اختاره السعد التفتازانى واختلف بعضهم ان الجواب محذوف دل عليه خبر المبتدا *ولما قدم الكلام على الافعال لأنها عوامل ورتبة العامل التقدم على المعمول شرع فى الكلام على الاسماء مبتدئا بالمرفوعات منها لانها العمد فقال

﴿باب﴾ بيان (مرفوعات الاسماء﴾

أى الاسماء المرفوعة أو المرفوعات من الاسماء أو مرفوعات هى الاسماء فالاضافة فى كلامه اما من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة التى على معنى من أو من الاضافة البيانية والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لا جمع مرفوعة كما يقتضيه قوله (مرفوع الاسما) بالقصر وفى الاضافة ما تقدم وقوله (سبعة) خبر عن قوله مرفوع الاسماء المقصود به الجنس فلذلك صح الاخبار عنه بالجمع فاندفع ما قد يقال كيف يصح الاخبار فى كلامه مع عدم المطابقة وهذه السبعة (نأتى بها) ان شاء الله تعالى مبوبة وقد اعتذر الناظم عن ذكر اسمائها كما صنع الأصل بقوله (معلومة الاسماء) بلد (من تبويبها) أى فلا حاجة الى ذكرها هنا وبدأ بالفاعل لانه أصل المرفوعات فقال (فالفاعل) لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم مطلقا) أى سواء كان صريحا نحو قام زيد أو مؤولا نحو يعجبنى أن تقوم وخرج الحرف والفعل والجملة ما لم يقصد لفظها كما اذا قلت صدر عنى لا حول ولا قوة الا بالله أى صدر عنى هذا اللفظ وهذا الاسم (قد ارتفع) لفظا نحو قال الله أو تقديرا نحو جاء الفتى أو محلا نحو قال الذى عنده علم من الكتاب وقد يجر بمن أو الباء الزائدتين نحو ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو كفى بالله شهيدا ورافعه قيل الاسناد والصحيح أنه (بفعله) أو ما فى تأويله كاسم الفاعل نحو مختلف

واجزم بان وما بها قد ألحقا
فعلين لفظا أو محلا مطلقا
وليقترن بالفا جواب لو وقع
بعد الاداة موضع الشرط امتنع
﴿باب مرفوعات الاسماء﴾
مرفوع الاسما سبعة نأتى بها
معلومة الاسماء من تبويبها
فالفاعل اسم مطلقا قد ارتفع * بفعله

ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه وأفعل التفضيل نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والمصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف نحو ومن عنده علم الكتاب والجار والمجرور نحو أفى الله شك وانما اقتصر الناظم على الفعل لأنه الأصل (والفعل) أى والحال أن الفعل أو ما فى تأويله (قبله وقع) اما لفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو وان أحد من المشركين استجارك أو حكما نحو قم واستقم (وواجب) صناعة (فى الفعل) ماضيا كان أو مضارعا (أن يجردا) من علامة التثنية والجمع (اذا الجمع) مذكرا كان (أو) مؤنثا أولى (مثنى) كذلك (أسندا) به يتعلق الجار والمجرور قبله وقد فرع على ذلك لكن على اللف والنشر المشوش قوله (فقل أتى الزيدان) والهندان ويأتى الزيدان والهندان (و) قل أتى (الزيدونا) والهندات ويأتى الزيدون والهندات كما اذا أسند للمفرد ماضيا كان أو مضارعا (ك) قولك (جاء زيد) وجاءت هند (و) قولك (يجى) بلا همز (أخونا) وتجىء هند وهذا كله على اللغة الفصحى وهناك لغة قليلة تلحقه علامة التثنية والجمع ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلونى البراغيث وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء وبعضهم أنها لغة أزدشنوأة ومن هذه اللغة قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله

نصرونك قومى فاعتززت بنصرهم * ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

وعلى هذه اللغة حمل قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار لكن الصواب حمله على اللغة الفصحى لأن هذا الحديث مختصر من حديث مطول وهو ان لله ملائكة يتعاقبون الى آخره فالواو ضمير لا علامة كما عليه ابن مالك (وقسموه) أى الفاعل (ظاهرا) سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا جمع تصحيح أو تكسير وعلى كل مذكرا كان أو مؤنثا فهذه ثمانية فمثال المفرد بقسميه جاء زيد وجاءت هند ومثال المثنى بقسميه جاء الزيدان وجاءت الهندان ومثال جمع التصحيح بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندات ومثال جمع التكسير بقسميه جاء الزيود وجاءت الهنود (ومضمرا) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا لأن الاصل فى نحو قولك زيد ذهب زيد ذهب زيد فلما كنى بالضمير عن الظاهر وقيل زيد ذهب كان أخصر ﴿تنبيهان * الاول﴾ كان التعبير بالواو أولى لأنها أجود فى التقسيم * الثانى لعل النصب فى كلامه على نزع الخافض أى الى ظاهر أو مضمر (فالظاهر) هو (اللفظ الذى قد ذكرا) فى قوله فقل أتى الزيدان الخ (والمضمر اثناعشر) بسكون الشين (نوعا قسما) منها اثنان للمتكلم الاول التاء المضمومة للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا والثانى نا للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان أو مؤنثا مثنى أو جمعا وذلك (ك) ما فى قولك (قمت) بضم التاء وقولك (قمنا) ومنها خمسة للمخاطب الأول التاء المفتوحة للمفرد المذكر وذلك كقولك (قمت) يا زيد والثانى التاء المكسورة للمفردة المؤنثة وذلك كقولك (قمت) يا هند والثالث التاء المضمومة مع الميم والالف للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا وذلك نحو قولك (قمتما) يا زيدان أو يا هندان والرابع التاء المضمومة مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك (قمتن) يا هندات والخامس التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكر وذلك كقولك (قمتم) يا زيدون ومنها خمسة للغائب الاول هو للمفرد المذكر نحو قولك زيد (قام) فان الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هو والثانى هى للمفردة المؤنثة نحو قولك هند (قامت) فان الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هى والثالث الالف للمثنى المذكر نحو قولك الزيدان (قاما) فان الالف فيه هى الفاعل وأخل الناظم كالاصل بقامتا للمثنى المؤنث ولا بد منه ومنه قالتا أتينا طائعين والرابع الواو للجمع المذكر نحو قولك الزيدون (قاموا) فان الفاعل فيه هو الواو (و) الخامس النون للجمع المؤنث نحو قولك الهندات (قمن) فان الفاعل فيه هو النون وقد مثل أيضا لضمير جمع الذكور المخاطبين لزيادة التوضيح وتميم البيت بقوله (نحو صمتم) * يا زيدون (عاما) أى حولا وعلم أن الضمير قسمان متصل بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يلى الا

والفعل قبله وقع
وواجب فى الفعل أن
يجردا
اذا لجمع أو مثنى أسندا
فقل أتى الزيدان
والزيدونا
كجاء زيد ويجى أخونا
وقسموه ظاهرا
ومضمرا
فالظاهر اللفظ الذى
قد ذكرا
والمضمر اثنا عشر نوعا
قسما
كقمت قمنا قمت قمت
قمتما * قمتن قمتم قام قامت
قاما
قاموا وقمن نحو صمتم
عاما

فى الاختيار ومنفصل عن عامله وهو ما يبتدأ به و يلى الا فى الاختيار فالاول تقدم ذكره فى الامثلة المذكورة كما أشار اليه بقوله (وهذه ضمائر) بالتنوين للضرورة (متصلة) بعواملها لانه لا يبتدأ بها ولا تلى الا فى الاختيار والثانى أشار اليه بقوله (ومثلها) أى مثل الضمائر المتصلة (الضمائر المنفصلة) عن عواملها فهى اثنا عشر نوعا أيضا منها اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب ومنها خمسة للغائب كما تقدم فى المتصلة وذلك (ك) قولك (لم يقم الا أنا أو) قولك لم يقم الا (أنتم) يا زيدون فالاول للمتكلم وحده والثانى للجمع المذكر المخاطب (وغير ذين) من بقية أنواع المنفصلة (بالقياس) على المتصلة (يعلم) وذلك كقولك لم يقم الا نحن ولم يقم الا أنت يا زيد ولم يقم الا أنت يا هند ولم يقم الا أنتما يا زيدان أو يا هندان ولم يقم الا أنتن يا هندات وزيد لم يقم الا هو وهند لم يقم الا هى والزيدان أو الهندان لم يقم الا هما والزيدون لم يقم الا هم والهندات لم يقم الا هن ومثل الا مع لم فى هذه الامثلة انما فتقول انما يقوم أنا وانما يقوم نحن وانما يقوم أنت يا زيد وانما يقوم أنت يا هند وانما يقوم أنتما يا زيدان أو يا هندان وانما يقوم أنتم يا زيدون وانما يقوم أنتن يا هندات وزيد انما يقوم هو وهند انما يقوم هى والزيدان أو الهندان انما يقوم هما والزيدون انما يقوم هم والهندات انما يقوم هن * والحاصل ان الضمير اما للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب وكل من هذه الثلاثة اما مفرد أو مثنى أو مجموع فهذه تسعة قائمة من ضرب ثلاثة فى مثلها وكل من هذه التسعة اما مذكر أو مؤنث فالحاصل بالضرب ثمانية عشر وكل من الثمانية عشر اما متصل أو منفصل فالجملة ستة وثلاثون لكن ألفاظ الضمائر المتصلة اثنا عشر فقط وكذلك المنفصلة لان المتكلم باقسامه الستة وضع له لفظان فقط واحد للمفرد مذكرا كان أو مؤنثا والآخر للاربعة الباقية والمخاطب باقسامه الستة وضع له خمسة ألفاظ والغائب كذلك لان المثنى من كل منهما اكتفى بلفظ واحد فى المذكر والمؤنث فسقط ستة من ثمانية عشر يبقى اثنا عشر لكل من الضمائر المتصلة والمنفصلة وعلم من كلام الناظم أن الضمائر المستترة من قسم المتصلة * ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع فى الكلام على نائب الفاعل فقال

﴿ باب ﴾ بيان (نائب الفاعل ﴾

وتعبيره بنائب الفاعل أولى من تعبير الاصل بالمفعول الذى لم يسم فاعله لانه لا يشمل درهما من نحو قولك أعطى زيد درهما ولا يشمل كلا من الظرف والجار والمجرور والمصدر اذا أنيب عن الفاعل لكن أجيب عن الاصل بأن الكلام فى المرفوعات فلا يرد درهما من نحو قولك أعطى زيد درهما لانه منصوب وبأنه اقتصر على المفعول لانه الاصل فى النيابة وأجيب أيضا بان المفعول الذى لم يسم فاعله صار علما على النائب عن الفاعل وقد بين ذلك بقوله (أقم) أيها المتكلم (مقام) بضم أوله لانه من أقام بخلاف ما لو كان من قام فانه يكون بفتح أوله ومقام مضاف و (الفاعل) مضاف اليه وقد وصفه بقوله (الذى حذف) لغرض من الاغراض كالخوف منه أو عليه والابهام على السامع ونحو ذلك (مفعوله) ان وجدته نحو ضرب عمرو ويضرب عمرو فتقيم مقام الفاعل الذى حذف مفعوله (فى كل ماله عرف) من الرفع وغيره مما تقدم (أو مصدرا) نحو قوله تعالى فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة (أو ظرفا) زمانيا أو مكانيا فالاول نحو صيم رمضان والثانى نحو جلس أمام الامير (أو) جارا و (مجرورا) نحو سير بزيد ومحل جواز اقامة كل من هذه الثلاثة (ان لم تجد مفعوله المذكورا) والا فلا تجوز اقامة كل منها على الصحيح ثم انك اذا أقمت مقام الفاعل الذى حذف مفعوله كأن قلت ضرب عمرو ويضرب عمرو والتبس الاسناد للمفعول بالاسناد للفاعل وحينئذ فلابد من تغيير الفعل المسند لاحدهما تمييزا بينهما والاولى بالتغيير الفعل المسند للمفعول لانه الذى حصل به اللبس كما أشار اليه الناظم بقوله (وأول الفعل) سواء كان ماضيا أو مضارعا بخلاف فعل الامر فانه لا يصح بناؤه للمفعول واحترز بقوله (الذى هنا) أى فى باب نائب الفاعل عن الفعل فى باب الفاعل لما علمت من أن الاولى بالتغيير انما هو الفعل المسند للمفعول وجملة قوله (يضم) خبر عن الاول ثم ان كان ماضيا كسر ما قبل آخره كما أشار

وهذه ضمائر متصله
ومثلها الضمائر المنفصله
كلم يقم الا أنا أو أنتم
وغير ذين بالقياس يعلم
﴿ باب نائب الفاعل ﴾
أقم مقام الفاعل الذى
حذف
مفعوله فى كل ماله
عرف
أو مصدرا أو ظرفا او
مجرورا
ان لم تجد مفعوله
المذكورا
وأول الفعل الذى هنا
يضم

اليه بقوله (وكسرما) أى حرف أو الحرف الذى (قبل) الحرف (الاخير ملتزم) بفتح الزاى أى التزمته العرب (فى كل) فعل (ماض) وان كان مضارعا فتح ماقبل آخره كما أشار اليه بقوله (وهو) أى ماقبل الحرف الاخير (فى) الفعل (المضارع منفتح) وقد مثل لكل من الماضى والمضارع على اللف والنشر المشوش بقوله (ك) قولك (يدعى) بتشديد الدال وأصله يدعى زيد كذا فاذا بنيته للمفعول تقول يدعى كذا و (ك) قولك (ادعى) بتشديد الدال وأصله ادعى زيد كذا فاذا بنيته للمفعول تقول ادعى كذا وهذا كله فى صحيح العين وأما معتل العين فان كان ماضيا كباع وقال كسر أوله كما أشار اليه بقوله (وأول الفعل الذى كباعا) من كل فعل ماض معتل العين (منكسر) لفظا وان كان منضما تقديرا فتقول بيع وقيل وأصله بيع وقول نقلت حركة العين فيهما الى ماقبلها بعد سلب حركته وقلبت الواو فى الثانى ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ولم تقلب الياء لعدم المقتضى فصار بيع وقيل ولعل الناظم اعتذر عن الاصل فى عدم ذكره لذلك بقوله (وهو الذى قد شاعا) أى اشتهر فلذلك تركه الاصل وان كان مضارعا ضم أوله على الاصل ولذلك لم ينبه عليه الناظم فتقول يقال و يباع وأصله يقول و يبيع نقلت حركة العين الى الساكن قبلها ثم قلبت ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فصار يقال و يباع * واعلم أن نائب الفاعل قسمان كما أشار اليه بقوله (وذاك) أى نائب الفاعل (اما مضمر) سواء كان متصلا أو منفصلا (أو مظهر) بأقسامه السابقة فى باب الفاعل (ثانيهما) وهو الظاهر (ك) ما فى قولك (يكرم المبشر) بكسر الشين بصيغة اسم الفاعل (أما الضمير) متصلا كان أو منفصلا (فهو نحو) الضمير فى (قولنا دعيت) فالتاء نائب الفاعل وقولنا (ادعى) فالضمير المستتر نائب الفاعل وهذا فى المتصل بارزا كان أو مستترا وأما المنفصل فهو نحو الضمير فى قولنا (مادعى الا أنا) وهذا فى الماضى ومثله المضارع و بالجملة فجميع ماتقدم فى باب الفاعل يأتى فى باب النائب عن الفاعل * ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل شرع فى الكلام على المبتدا والخبر فقال

﴿ باب) بيان (المبتدا والخبر ﴾

وانما جمعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا وخرج بقولنا غالبا نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران لان المبتدأ فى ذلك لا خبر له لكن له مرفوع سد مسد الخبر وقد عرف الناظم كلا من المبتدا والخبر مبتدئا بالاول فقال (المبتدأ) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو وأن تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المشتق والجامد و يشمل أيضا العلم المنقول كشمر والجملة التى أريد لفظها نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا يشمل الفعل والحرف فان قيل قد وقع الفعل مبتدأ فى قولهم ضرب فعل ماض ووقع الحرف مبتدأ فى قولهم من حرف جر أجيب بأن ضرب ومن فى ذلك ونحوه مما يذكر على ألسنة المعربين اسمان لان المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعلية والحرفية بالنظر لمسماها وهو ضرب ومن فى تركيب آخر والا لكان كذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا وقوله (رفعه مؤبد) أى أبده النحاة أى أثبتوه أبدا فصل أول خرج به الاسم المنصوب كخبر كان واسم ان والمجرور وخرج به أيضا الاسم الذى لا اعراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الاعراب واختلف فى الرافع للمبتدا والصحيح أنه الابتداء واختلف أيضا فى الرافع للخبر والصحيح أنه المبتدا قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

وقيل انهما ترافعا فكل منهما رفع الآخر وقيل ان الابتداء رفعهما معا وقيل ان الابتداء رفع المبتدا وهما رفعا الخبر فالاقوال أربعة وقوله (عن كل لفظ عامل) غير زائد وشبهه (مجرد) فصل ثان خرج به الفاعل ونائب الفاعل واسم كان واسم ان ومن الفاعل نحو زيد فى جواب من قام لانه وان كان مجردا عن لفظ عامل لفظا لم يكن مجردا عنه تقديرا فان التقدير قام زيد ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بما بعده وقيد باللفظ لان

وكسر ماقبل الاخير ملتزم
فى كل ماض وهو فى المضارع
منفتح كيدعى كادعى
وأول الفعل الذى كباعا
منكسر وهو الذى قد شاعا
وذاك اما مضمر أو مظهر
ثانيهما كيكرم المبشر
أما الضمير فهو نحو قولنا
دعيت ادعى مادعى الا أنا

﴿ باب المبتدا والخبر ﴾

المبتدا اسم رفعه مؤبد
عن كل لفظ عامل مجرد

المبتدأ ليس مجردا عن غير اللفظ فانه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت و عما قلت غير زائد وشبهه فيدخل المجرور بحرف زائد أوشبيه به فالاول كما فى قولك بحسبك درهم ومنه قولهم ناهيك بزيد وقولهم كيف بك اذا كان، كهذا والثانى كما فى قوله * لعل أبى المغوار منك قريب * ومنه مجرور رب نحو قولك رب رجل كريم لقيته ومنه أيضا الواقع بعد لولا فى نحو لولاى ولولاك ولولاه على ما قاله سيبويه من أن لولا جارة للضمير مختصة به * فان قيل حيث كان لابد من التقييد بغير الزائد وشبهه فلم تركه الناظم كالاصل أجيب بأن العامل متى أطلق انما ينصرف الى ماليس زائدا ولا شبيها وتعبيره بالعامل بصيغة الافراد أولى من تعبير الاصل بالعوامل بصيغة الجمع لانه لا يخرج ما دخل عليه عامل أو عاملان وان أجيب عنه بان أل جنسية * ولما فرغ من تعريف المبتدا شرع فى تعريف الخبر فقال (والخبر) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول نحو شأن زيد أن يفعل كذا وانما اقتصر على الاسم لانه الاصل فى الاخبار والا فالخبر قد يكون جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا كما سيأتى ويحتمل أن المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو الجملة والظرف والجار والمجرور وقوله (ذو ارتفاع) فصل أول خرج به الاسم المنصوب والمجرور بل والاسم الذى لا اعراب له أصلا كما تقدم نظيره وقوله (أسندا) بالبناء للمفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر ان فتعريف الخبر هو الاسم المرفوع الذى أسند حال كونه (مطابقا فى لفظه) من حيث التذكير وضده ومن حيث الافراد وضداه (للمبتدا) فان كان المبتدأ مفردا يكون الخبر كذلك (كقولنا زيد عظيم الشان) أى عظيم القدر (و) ان كان المبتدأ مثنى يكون الخبر كذلك كـ(قولنا الزيدان قائمان) وان كان المبتدا جمعا كان الخبر كذلك وأشار اليه بقوله (ومثله) قولنا (الزيدون قائمونا) ثم ان الخبر حقه التأخر عن المبتدا وقد يكون متقدما عليه كما أشار اليه بقوله (ومنه) أى من المبتدا والخبر (أيضا) أى كما منه ما تقدم قولنا (قائم أخونا) فان أصله أخونا قائم فقدم الخبر على المبتدا ولا يصح ان يكون قائم مبتدا وأخونا فاعلا سد مسد الخبر لان شرط ذلك أن يعتمد الوصف على نفى أو استفهام وما هنا ليس كذلك * ولما فرغ من تعريف كل من المبتدا والخبر شرع فى أقسام كل منهما مبتدئا بأقسام المبتدا فقال (والمبتدا) قسمان كما أشار اليه بقوله (اسم ظاهر كما مضى) فى الامثلة السابقة (أو مضمر) منفصل أخذا مما يأتى (كـ)ما فى قولنا (أنت أهل للقضا) أى أنت أهل للحكم بين الناس (ولا يجوز الابتدا بما اتصل * من الضمير) الاول نحو لولاى ولولاك ولولاه بناء على أن الضمير المتصل فى ذلك فى محل رفع بالابتداء وقيل انه فى محل جر بلولا (بل بكل ما انفصل) منه وهو ثلاثة أقسام قسم يختص بالمتكلم وهو (أنا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وقسم يختص بالمخاطب وهو (أنت) للمخاطب المفرد المذكر و(أنت) للمخاطبة المفردة المؤنثة و(أنتما) للمخاطب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا و(أنتن) لجمع النسوة المخاطبات و(أنتم) لجمع الذكور المخاطبين (و) قسم يختص بالغائب وهو (هو) للغائب المفرد (وهى) للغائبة المفردة و(هم) لجمع الذكور الغائبين و(هما) للغائب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا (وهن أيضا) لجمع النسوة الغائبات فللمتكلم اثنان وللمخاطب خمسة وللغائب كذلك (فالجميع اثنا عشر) ضميرا (وقد مضى منها) فى قوله كأنت أهل للقضا (مثال معتبر) ولم يأت ببقية الامثلة لعلمها بالمقايسة * ولما فرغ من تقسيم المبتدا شرع فى تقسيم الخبر فقال (ومفردا) وهو هنا ما ليس جملة ولا شبه الجملة وهو قسمان مشتق وجامد فالمشتق هو ما دل على متصل مصوغا من مصدر والجامد بخلافه والاول متحمل لضمير المبتدا ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه بخلاف الثانى الا اذا أوّل بالمشتق نحو زيد أسد وانما كان الاول مفردا لان الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو أقائم الزيدان (وغيره) وهو الجملة وشبهها ولا يخفى أن كلا من قوله مفردا وقوله غيره حال مقدم من فاعل قوله (يأتى الخبر) والتقدير ويأتى الخبر حال كونه مفردا وحال كونه غيره واذا أردت بيان كل منهما (فالاول)

والخبر اسم ذو ارتفاع أسندا
مطابقا فى لفظه للمبتدا
كقولنا زيد عظيم الشان
وقولنا الزيدان قائمان
ومثله الزيدون قائمونا
ومنه أيضا قائم أخونا
والمبتدا اسم ظاهر كما مضى
أو مضمر كأنت أهل للقضا
ولا يجوز الابتدا بما اتصل
من الضمير بل بكل ما انفصل
أنا ونحن أنت أنت أنتما
أنتن أنتم وهو وهى هم هما
وهن أيضا فالجميع اثنا عشر
وقد مضى منها مثال معتبر
ومفردا وغيره يأتى الخبر * فالاول

وهو (اللفظ) المفرد هو (الذى فى النظم مر) فى قوله كقولنا زيد عظيم الشأن الخ. لا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده الذى هو صلة الموصول (وغيره) أى غير المفرد (فى أربع محصور) أى لا يخرج عنها وأكذلك بقوله (لاغير) بالبناء على الضم وانما كان أربعة لان شبه الجملة شيآن والجملة كذلك كما يعلم من قوله (وهى) أى تلك الاربع (الظرف والمجرور) التامان والتام هو الذى تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخلاف الناقصين والناقص هو الذى لا تتم الفائدة من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد اليوم أو زيد بك أو فيك أو عنك (وفاعل مع فعله الذى صدر) منه أى من مدلوله لأن المراد الفاعل الاصطلاحى الذى هو اللفظ وصدور الفعل انما هو من الفاعل الحقيقى وهذا اشارة الى الجملة الفعلية وهى ما صدرت بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحو لن يقوم زيد وظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو انشائية فقضيته أنه يجوز نحو زيد اضربه من غير حاجة الى تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك ولذلك قال فى التسهيل ولا يمتنع كونه طلبية خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافا لابن السراج اه (والمبتدا مع ماله من الخبر) وهذا اشارة الى الجملة الاسمية وهى ما صدرت باسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحو ان زيدا قائم فالظرف (ك) ما فى قولك (أنت عندى و) الجار والمجرور كما فى قولك (الفتى بدارى) وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ولا خلاف فى جواز تقديره اسما نحو كائن أو مستقر أو فعلا نحو كان أو استقر وانما الخلاف فى الترجيح فبعضهم رجح تقديره اسما لقلة التقدير عليه و بعضهم رجح تقديره فعلا لأن الأصل فى العمل للافعال والحق كما قاله الموضح فى المغنى أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى (و) الجملة الفعلية كما فى قولك (ابنى قرا) فجملة قرا من الفعل والفاعل الذى هو الضمير المستتر فى محل رفع خبر عن المبتدا (و) الجملة الاسمية كما فى قولك (ذا أبوه قارى) فجملة أبوه قارى من المبتدا وخبره خبر عن المبتدا الاول الذى هو اسم الاشارة وجملة الفعل والفاعل والمبتدا وخبره فى هذين القسمين تسمى جملة صغرى وأما الجملة بتمامها فتسمى جملة كبرى لأن ضابط الصغرى ما وقعت خبرا عن غيرها وضابط الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة ومن ذلك تعلم أن قولك زيد قائم لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو جملة أبوه غلامه منطلق فى قولك زيد أبوه غلامه منطلق فباعتبار كونها وقعت خبرا عن غيرها تسمى جملة صغرى و باعتبار كونها وقع الخبر فيها جملة كبرى وأما جملة زيد أبوه الخ فتسمى جملة كبرى فقط وجملة غلامه منطلق تسمى صغرى فقط ﴿تنبيه﴾ يشترط لصحة وقوع الجملة خبرا أن تكون مشتملة على الرابط ما لم تكن عين المبتدا فى المعنى نحو نطقى الله حسبى والرابط فى الجملة الاولى من كلام الناظم الضمير المستتر وفى الثانية الضمير من أبوه * ولما فرغ من الكلام على المبتدا والخبر شرع فى الكلام على العوامل الداخلة عليهما وهى ثلاثة أقسام فالقسم الاول ما يرفع الاسم و ينصب الخبر وهو كان وأخواتها والقسم الثانى ما ينصب الاسم و يرفع الخبر وهو ان وأخواتها والقسم الثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وقد تكلم عليها الناظم على هذا الترتيب حيث قال

﴿كان وأخواتها﴾

أى نظائرها فى العمل فهو استعارة تصريحية و بدأ بكان لأنها أم الباب فقال (ارفع بكان المبتدا) حال كونه (اسما) لها فى اصطلاحهم و يسمى أيضا فاعلا مجازا والاصح أنها احدثت فيه رفعا غير الذى كان به (والخبر) بالنصب على أنه مفعول مقدم (بها) أى بكان (انصبن) بنون التوكيد الخفيفة حال كونه خبرا لها فى اصطلاحهم و يسمى مفعولا لها مجازا وذلك (ك) ما فى قولك (كان زيد ذا بصر) أى صاحب بصر (كذاك) أى مثل كان (أضحى) فارفع بها المبتدا اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك أضحى الفقيه ورعا وكذلك (ظل) فارفع بها المبتدأ اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك ظل زيد صائما وكذلك (بات) فارفع بها المبتدا اسما لها وانصب بها الخبر وذلك كما فى قولك بات زيد قائما وكذلك (أمسى) فارفع بها المبتدأ

اللفظ الذى فى النظم مر
وغيره فى أربع محصور
لاغير وهى الظرف
والمجرور * وفاعل مع فعله
الذى صدر
والمبتدا مع ماله من الخبر
كأنت عندى والفتى
بدارى
وابنى قرا وذا أبوه
قارى

﴿كان وأخواتها﴾
ارفع بكان المبتدا اسما
والخبر * بها انصبن
ككان زيد ذا بصر
كذاك أضحى ظل بات
أمسى

اسماهاوانصب بها الخبروذلك كما فى قولك أمسى زيدغنيا (وهكذا أصبح) فارفع بهاالمبتدأ اسماهاوانصب بها الخبر ـذلك كمافى قولك أصبح البردشديداوهكذا (صار) فارفع بها المبتدا اسماهاوانصب بها الخبروذلك كما فى قولك صارزيدغنياوهكذا (ليسا) فارفع بها المبتدأ اسماهاوانصب بها الخبروذلك كما فى قولك ليس زيد قائماولايخفى أن ماتقدم يعمل بلاقيدوأماماسيأتى فيعمل بقيد وهوقسمان قسم يعمل بقيد أن يكون من بعد نفى أوما ألحق به وهو (فتئ وانفك وزال) ماضى يزال (مع برح) فهذه (أربعها) أى أربع هى (من بعد نفى) أوما ألحق به من النهى والدعاء (تتضح) وذلك كمافى قولك مافتئ زيدعالماوما انفك عمرومستقيما ومازال بكر صالحا ومابرح خالدمطيعا وانماشرط فيها ذلك لانهابمعنى النفى فاذا دخل عليها النفى أوشبهه انقلبت اثباتافيستفادمنها الاستمرارالمقصودحينئذ وقسم يعمل بقيدأن يكون بعدما الظرفية المصدرية وهوما أشاراليه بقوله (كذاك دام) بشرط أن تكون (بعدما الظرفية) وانماسميت ظرفية لنيابتهاعن الظرف (وهى التى تكون مصدرية) لكونها آلة فى تأويل الفعل الذى بعدها بمصدروذلك كمافى قولك لاأصحبك مادام زيدمترددا اليك أى مدة دوام تردد زيداليك فلولم تكن دام بعدما المذكورة لم تعمل العمل المذكور بل يكون المنصوب بهاحالا ثم ان هذه الافعال منها مالايتصرف أصلا وهوليس اتفاقا ودام على الصحيح ومنها مايتصرف تصرفاناقصا وهوزال وأخواته ومنها مايتصرف تصرفاتاما وهو الباقى وحكم المتصرف منهاحكمها كما أشاراليه بقوله (وكل ماصرفته مماسبق) من الافعال (من مصدروغيره) كالامر والمضارع (به التحق) أى التحق به فى المذكور ثم مثل لذلك على اللف والنشرغيرالمرتب لانه مثل للثانى بقوله (ك) قولك (كن صديقا) و (لاتكن مجافيا و) للاول بقوله (انظرلكونى مصبحاموافيا) وفى نسخة مصافيا * ولمافرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع فى الكلام على ان وأخواتها حيث قال

﴿ ان وأخواتها ﴾

أى نظائرها كمامر وبدأبان لانها أم الباب فقال (تنصب ان المبتدا) حال كونه (اسما) لها فى اصطلاحهم (والخبر * ترفعه) حال كونه خبرالها فى اصطلاحهم أيضاوذلك (ك) قولك (ان زيداذونظر) أى صاحب نظر (ومثل ان) المكسورة الهمزة (أن) المفتوحة الهمزة وذلك كقولك بلغنى أن زيداقائم ومثلها أيضا (ليت) وذلك كقولك ليت لى مالافاحج منه والمثلية انما هى (فى العمل) لافى غيره اذان للمكسورة الهمزة مع اسمهاوخبرها كلام تام بخلاف المفتوحة الهمزة فانهامع اسمهاوخبرها فى حكم المفرد ومعناهما التوكيد وأماليت فمعناها التمنى كماسيذكره الناظم (وهكذا كأن) بالهمزة وتشديد النون وذلك كقولك كأن زيدا أسدوكذلك (لكن) بتشديد النون وذلك كقولك زيدشجاع لكنه بخيل وكذلك (لعل) وذلك كقولك لعل الحبيب قادم * وشرط عمل هذه الحروف أن لاتقترن بما الكافة والابطل عملها الاليت ففيها الوجهان ثم ان معنى ان بكسر الهمزة وأن بفتحها التوكيد كما أشاراليه بقوله (وأكدوا المعنى) وجوبا ان كان المخاطب منكرا واستحسانا ان كان مترددافان كان خالى الذهن لم يؤكد (بان) بكسر الهمزة (أنا) بفتحها والمراد بالتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا كان نحوان زيداقائم أوسلبا نحوان زيدا ليس بقائم ومعنى ليت التمنى كما أشاراليه بقوله (وليت من ألفاظ من) أى شخص أوالذى (تمنى) فهى للتمنى وهوطلب مالاطمع فيه بان كان مستحيلا نحوقول الشاعر

ألاليت الشباب يعود يوما * فأخبره بمافعل الشيب

أومافيه عسرنحوقولك ليت لى قنطارامن الذهب ومعنى كأن التشبيه كما أشاراليه بقوله (كأن) موضوعة (للتشبيه) وهوالحاق ناقص بكامل فى الشرف أوفى الخسة فالاول نحوقولك كأن زيدا أسدوالثانى كقولك كان زيداحماروذلك انما يكون (فى المحاكى) أى فى المشابه لغيره ومعنى لكن الاستدراك كما أشاراليه

وهكذا أصبح صار ليسا
فتئ وانفك وزال مع برح
أربعها من بعد نفى تتضح
كذاك دام بعدما الظرفيه
وهى التى تكون مصدريه
وكل ماصرفته مما سبق
من مصدر وغيره به التحق
ككن صديقا لاتكن مجافيا
وانظر لكونى مصبحا موافيا .

﴿ ان وأخواتها ﴾

تنصب ان المبتدا اسما والخبر
ترفعه كان زيداذونظر
ومثال ان أن ليت فى العمل
وهكذا كأن لكن لعل
وأكدوا المعنى بان أنا
وليت من ألفاظ من تمنى
كأن للتشبيه فى المحاكى

بقوله (واستعملوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو باثبات مايتوهم نفيه فالاول كما في قولك زيد شجاع لكنه ليس بكريم والثاني كما في قولك زيد جبان لكنه كريم ومعنى لعل الترجي والتوقع كما أشار اليه بقوله (ولترج) وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول (و) (لتوقع) وهو الاشفاق من المكروه أي الخوف منه وعلى هذا فالتوقع قسيم للترجي وقيل هو أعم منه لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يخفى ان الجار والمجرور خبر مقدم و(لعل) مبتدأ مؤخر فالاول (كقولهم لعل محبوبي وصل) الى مقصده والثاني كقولهم لعل زيدا هالك * ولما فرغ من الكلام على ان وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها حيث قال

﴿ ظن وأخواتها ﴾

أي نظائرها وبدأ بظن لانها أم الباب فقال (انصب بظن المبتدا مع الخبر) على أنهما مفعولان لها على الصحيح وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالحال (و) انصبهما أيضا (بكل فعل) يذكر (بعدها) أي بعد ظن (على الاثر) بفتحتين ويجوز في غير النظم كسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة ومحل ذلك مالم تعلق أو تلغ والتعليق هو ابطال العمل لفظا ومحلا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معموليها نحو علمت لزيد قائم والالغاء هو ابطال العمل لفظا لا محلا لضعف العامل بتوسطه والاعمال والالغاء حينئذ على السواء أو تأخره والاهمال حينئذ أرجح فالاول نحو زيد ظننت قائم والثاني نحو زيد قائم ظننت ويمتنع الاهمال مع تقدمه نحو ظننت زيدا قائما وذلك الفعل (كـ) الفعل في (خلته) أي ظننته وقد ترد لليقين كما في قوله

دعاني الغواني عمهن وخلتني * لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء نقلت حركة الياء الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين و(حسبته) أي ظننته وقد ترد لليقين كما في قوله

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

و(زعمته) أي ظننته وأما بمعنى كفلته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول زعمت زيدا أي كفلته و (رأيته) أي علمته وأما بمعنى أبصرته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول رأيت زيدا أي أبصرته و (وجدته) أي علمته وأما بمعنى أصبته فليست مما نحن فيه لانها تتعدى الى مفعول واحد تقول وجدت زيدا أي أصبته و (علمته) لا بمعنى عرفته والا تعدت حينئذ لمفعول واحد تقول علمت المسئلة أي عرفتها و (جعلته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة و (اتخذته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة (وكل ما * من هذه) الافعال (صرفته) كالامر واسم الفاعل واسم المفعول فهو مثلها (فليعلما) أي فليعلمن فالالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وذلك (كقولهم ظننت زيدا منجدا) من الشدة وخلته قائما وحسبته صادقا وزعمته عالما ورأيته محبوبا ووجدته نافعا وعلمته صديقا وجعلته معينا واتخذته خليلا (و) كقولهم (اجعل لناهذا المكان مسجدا) وظن زيدا قائما الى آخرها ولا يخفى أن هذا القسم أعني ظن وأخواتها حقه أن يذكر في المنصوبات ولكن ذكر في المرفوعات استطرادا وهكذا خبر كان واسم ان * ولما أنهى الكلام على ما يعرب استقلالا أخذ في الكلام على ما يعرب تبعا وهو أربعة النعت والعطف والتوكيد والبدل وقد بدأ بالنعت لانه كالجزء من متبوعه حيث قال

﴿ باب) بيان (النعت ﴾

وهو لغة وصف الشئ بما هو فيه واصطلاحا التابع الذي يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفة ما يتعلق به فهو قسمان الاول يسمى نعتا حقيقيا وهو الرافع لضمير المنعوت والثاني يسمى سببيا وهو الرافع للظاهر المضاف الى السبب وهو ضمير المنعوت كما أشار الى ذلك بقوله (النعت) بمعنى التابع المخصوص (اما رافع

ولستعملوا لكن في استدراك
ولترج وتوقع لعل
كقولهم لعل محبوبي وصل
﴿ظن وأخواتها﴾
انصب بظن المبتدا مع الخبر
وكل فعل بعدها على الاثر
كخلته حسبته زعمته
رأيته وجدته علمته
جعلته اتخذته وكل ما
من هذه صرفته فليعلما
كقولهم ظننت زيدا منجدا
واجعل لناهذا المكان مسجدا
﴿باب النعت﴾
النعت امارافع

لمضمر) مستتر (يعود للمنعوت) وذلك هو النعت الحقيقي (أو) رافع (لمظهر) أو لضمير بارز ثم ان المنعوت له عشرة أحوال الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير ولا تجتمع كلها في وقت واحد ألا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا في حالة واحدة ولا مفردا ومثنى ومجموعا كذلك ولا مذكرا ومؤنثا معا ولا معرفا ومنكرا كذلك وانما يجتمع منها في الوقت الواحد أربعة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتنكير ولذلك لا يتبع النعت المنعوت في جميع العشرة معا سواء كان حقيقيا اوسببيا وانما يتبعه الاول في الاربعة المذكورة كما أشار الى ذلك بقوله (فأول القسمين) وهو الرافع لمضمر مستتر يعود الى المنعوت الذي هو الحقيقي (منه) أي من النعت ولفظ أول منصوب على أنه مفعول مقدم بقوله (أتبع) بقطع الهمزة (منعوته من عشرة) بسكون الشين للضرورة (الاربع) أي في أربعة من عشرة كما علمته مما سبق وقد أبدل من قوله أربع قوله (في واحد من أوجه الاعراب) الثلاثة وقد بينها بقوله (من رفع اوخفض أو انتصاب) وأو في ذلك بمعنى الواو لانه بيان لاوجه الاعراب الثلاثة كما علمت فان جعل بيانا للواحد منها كانت أو على بابها (كذا) في واحد (من الافراد) والضد (و) في واحد من (التذكير والضد) وضد الافراد التثنية والجمع وضد التذكير التأنيث (و) كذا في واحد من (التعريف والتنكير) فتلخص أنه يتبع منعوته في أربعة من عشرة وذلك (كقولنا جاء الغلام الفاضل) فان النعت فيه تبع منعوته في واحد من أوجه الاعراب وهو الرفع وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الافراد وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التذكير وفي واحد من التعريف والتنكير وهو التعريف فقد تبعه في أربعة من عشرة (و) كقولنا زيد (جاء معه نسوة حوامل) فان النعت فيه تبع منعوته في واحد من أوجه الاعراب وهو الرفع كما في الذي قبله وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التأنيث وفي واحد من التعريف والتنكير وهو التنكير وأما الثاني فيتبعه في اثنين من خمسة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتنكير ولا يتبعه في شئ من الخمسة الباقية بل يلزم الافراد وان كان المنعوت مثنى أو مجموعا كما أشار الى ذلك بقوله (وثاني القسمين) وهو الرافع للمظهر أو للضمير البارز (منه) أي من النعت ولا يخفى أن الواو داخلة على قوله (أفرد) بقطع الهمزة والتقدير وأفرد ثاني القسمين منه (وان جرى المنعوت) حال كونه (غير مفرد) بأن كان مثنى أو مجموعا لان النعت كالفعل وهو ملازم للافراد اذا اسند للظاهر الا على لغة أكلوني البراغيث كما أشار الى ذلك ابن مالك بقوله

وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

ويتبع الظاهر الذي رفعه في واحد من التذكير والتأنيث كالفعل المسند للظاهر كما أشار اليه بقوله (واجعله) أي ثاني القسمين (في) واحد من (التأنيث والتذكير) لا فيهما معا كما لا يخفى والجار والمجرور متعلق بقوله (مطابقا) أي موافقا (للظاهر المذكور) فان كان الظاهر المذكور مذكرا ذكر النعت وان كان المنعوت مؤنثا (مثاله قد جاء حرتان * منطلق زوجاهما العبدان) فمنطلق مفرد وان كان المنعوت غير مفرد ومطابق للظاهر في التذكير وان كان المنعوت مؤنثا وان كان الظاهر المذكور مؤنثا أنث النعت وان كان المنعوت مذكرا كما أشار الى ذلك بقوله (ومثله أتى غلام سائله * زوجته) أي زوجة ذلك الغلام (عن دينها المحتاج له) أي اليه والشاهد في قوله سائله فانه مطابق للظاهر في التأنيث وان كان المنعوت مذكرا واياك ان تتوهم أنه تبع منعوته في الافراد لان كونه مفردا هنا ليس بطريق التبعية وانما هو أمر اتفاقي * ولما فرغ من الكلام على النعت شرع في الكلام على العطف حيث قال

لمضمر
يعود للمنعوت أو لمظهر
فأول القسمين منه أتبع
منعوته من عشرة لاربع
في واحد من أوجه الاعراب
من رفع اوخفض أو انتصاب
كذا من الافراد والتذكير
والضد والتعريف والتنكير
كقولنا جاء الغلام الفاضل
وجاء معه نسوة حوامل
وثاني القسمين منه أفرد
وان جرى المنعوت غير مفرد
واجعله في التأنيث والتذكير
مطابقا للظاهر المذكور
مثاله قد جاء حرتان
منطلق زوجاهما العبدان
ومثله أتى غلام سائله
زوجته عن دينها المحتاج له

﴿ باب العطف ﴾
وأتبعوا المعطوف بالمعطوف
عليه فى اعرابه المعروف
وتستوى الاسماء والافعال فى
اتباع كل مثله ان يعطف
بالواو والفا أو وأم وثما
حتى و بل ولا ولكن اما

﴿ باب ﴾ بيان (العطف ﴾

وهو لغة الثنى والرجوع وأما اصطلاحا فهو قسمان عطف بيان وهو التابع الموضح أو المخصص لمتبوعه الجامد غير المؤول بالمشتق وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينه و بين متبوعه أحد الحروف الآتية وقد بين ذلك بقوله (واتبعوا) أى العرب أو النحاة (المعطوف) وهو التابع المخصوص وقوله (بالمعطوف * عليه) متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله (فى اعرابه المعروف) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ولا فرق فى ذلك بين الاسماء والافعال كما أشار اليه بقوله (وتستوى الاسماء والافعال فى * اتباع كل) منهما (مثله) فتعطف الاسماء على الاسماء وتعطف الافعال على الافعال ومحل ذلك فى عطف النسق (ان يعطف ب) أحد هذه الحروف التى هى (الواو) وهى لمطلق الجمع و يقال للجمع المطلق فمؤدى العبارتين واحد عند النحويين وأما عند الفقهاء فيفرق بينهما ولذلك جعلوا مطلق الماء شاملا لأى ماء كان حتى المستعمل والمتنجس وجعلوا الماء المطلق خاصا بما يسمى ماء بلا قيد فالفرق بين العبارتين اصطلاح فقهى (والفا) وهى للترتيب مع التعقيب لكن التعقيب فى كل شئ بحسبه فيقال دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق و يقال أيضا تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدماته ولا يرد قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وكذلك قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما لان التقدير والله أعلم فى الاول فمضت مدة فجعله غثاء أحوى وفى الثانى فمضت مدة فخلقنا العلقة مضغة فمضت مدة فخلقنا المضغة عظاما و (أو) وهى بعد الطلب للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين كما فى قولك تزوج هندا أو اختها وللاباحة ان جاز الجمع بينهما كما فى قولك جالس الحسن أو ابن سيرين و بعد الخبر للابهام ان كان المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع كما فى قوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين وللشك ان كان المتكلم مترددا فى الحكم كما فى قولك جاء زيد أو عمرو اذا لم تعلم أيهما جاء (وأم) وهى قسمان متصلة ومنفصلة فالمتصلة هى المسبوقة بهمزة الاستفهام نحو أعندك زيد أم عمرو او بهمزة التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ومثل همزة التسوية ما فى معناها كما أدرى وما أبالى وليت شعرى والمنفصلة وتسمى المنقطعة وهى التى لم تسبق بشئ من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين فهى مختصة بالجمل وعطفها للمفرد قليل بل قيل ليست عاطفة أصلا لا مفردا ولا جملة (وثما) بضم المثلثة وهى للترتيب مع التراخى بحيث يكون بين المتعاطفين زائدا على ما لابد منه بينهما أخذا مما مر وقد ترد بمعنى الواو كما فى قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها و بمعنى الفاء كما فى قول الشاعر

كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب

و (حتى) وهى للتدريج والغاية فيشترط كون ما بعدها غاية لما قبلها فى شرف أو عدمه و يشترط أيضا كونه جزأ له لو حكما وكونه ظاهرا ومفردا ﴿تنبيه﴾ انما لم يقل الناظم فى بعض المواضع كما صنع الاصل حيث قال وحتى فى بعض المواضع لان ذلك لا يختص بحتى بل غيرها كذلك لان كل حرف من هذه الحروف له معان غير العطف لكن أجيب عن الاصل بانه انما خص حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لان العطف بها قليل على أنه يحتمل رجوع قوله فى بعض المواضع لجميع الحروف لا لخصوص حتى (و بل) بعد نفى أو نهى أو ايجاب أو أمر وهى فى الاولين لاثبات الحكم لما قبلها وضده لما بعدها وفى الاخيرين تصرف الحكم الى ما بعدها و يصير ما قبلها فى حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلم مما ذكر أنه لا يعطف بها بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا (ولا) بعد أمر أو ايجاب اتفاقا أو نداء على الراجح نحو يا ابن أخى لا ابن عمى وهى لنفى الحكم عما بعدها واثباته لما قبلها (ولكن) بعد نفى أو نهى وهى للاستدراك و (اما) بكسرة الهمزة على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائدة والتحقيق أنها ليست بعاطفة بل لمجرد التفصيل والعاطف الواو قبلها

وهى مثل أوفى معانيها فتكون بعد الطلب للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء وللاباحة ان جاز الجمع بينهما نحو قولك تعلم اما فقها واما نحوا وبعد الخبر للابهام ان كان المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع نحو قولك جاءنى اما زيد واما عمرو وللشك ان كان المتكلم مترددا فى الحكم نحو قرأت سورة كذا واما سورة كذا اذا لم تعلم أيهما قرأت وقد مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال وذلك (ك) قولك (جاء زيد ثم عمرو) وكقولك (أكرم * زيدا وعمرا باللقا والمطعم) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة (و) كقولك (فئة) اى جماعة (لم يأكلوا) من الطعام (أو) لم (يحضروا) موضعه (حتى يفوت أو يزول المنكر) بفتح الكاف ولا يخفى أن العطف فى هذا البيت من قبيل عطف الفعل على الفعل وفى البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم * ولما فرغ من الكلام على العطف أخذ فى الكلام على التوكيد فقال

﴿باب﴾ بيان (التوكيد)

بالواو وبالهمز وبالالف والاول هو الافصح وهو الذى جاء به القرآن قال تعالى ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وهو لغة التقوية وأما اصطلاحا فهو قسمان لفظى ومعنوى فاللفظى اعادة اللفظ الاول بنفسه أو بمرادفه وسيأتى الكلام عليه والمعنوى تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره ويختص بالاسم كما أشار اليه بقوله (وجائز فى الاسم) دون غيره من الفعل والحرف (أن يؤكدا) بالبناء للمفعول (فيتبع المؤكد) بكسر الكاف على أنه اسم فاعل (المؤكدا) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول (فى) واحد من (أوجه الاعراب) الثلاثة فيتبعه فى الرفع ان كان مرفوعا وفى النصب ان كان منصوبا وفى الخفض ان كان مخفوضا (و) يتبعه أيضا فى (التعريف) فيكون تابعا لمؤكد معرف (لا) لمؤكد (منكر) لان ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع المنكر (ف) هو (عن مؤكد خلا) عند البصريين وأما قوله * ياليت عدة حول كله رجب * فشاذ ويكون بالفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها الى غيرها وتلك الالفاظ المعلومة منها ما هو مشهور ومنها ما هو غير مشهور فالمشهور ما ذكره بقوله (ولفظه المشهور فيه) أى فى التوكيد (أربع) من الالفاظ وهى (نفس وعين ثم كل أجمع) والاولان يؤكد بهما لرفع المجاز والاخيران يؤكد بهما للاحاطة والشمول ولذلك لا يؤكد بهما الا ماله أجزاء ينفصل بعضها عن بعض حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا لبعض أجزائه دون بعض كما فى قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر حقيقة لكن ينفصل حكما لجواز أن يشترى نصفه دون نصفه الآخر وغير المشهور ما ذكره بقوله (وغيرها) أى غير الاربع المذكورة (توابع) بالتنوين للضرورة (لأجمعا) ولكونها توابع لاجمع لا تتقدم عليه ولا يؤكد بها استقلالا وشذ قوله

ياليتنى كنت صبيا مرضعا * تحملنى الذلفاء حولا أكتعا

اذا بكيت قبلتنى أربعا * اذا أظل الدهر أبكى أجمعا

ثم بين ذلك الغير بقوله (من أكتع) وهو من تكتع الجلد اذا اجتمع (وأبتع) وهو من البتع وهو طول العنق (وأبصعا) وهو من البصع بالصاد المهملة وهو العرق المجتمع ففى التأكيد بكل من هذه الثلاثة اشارة الى أن المؤكد اجتمعت أجزاؤه ولم يتخلف منها شىء وتقديم الناظم أبتع على أبصع مجاراة لكلام الأصل والأصح العكس فآخرها أبتع والأصل افراد النفس عن العين (ك) قولك (جاء زيد نفسه) وقد يجمع بين النفس والعين لكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك جاء زيد نفسه عينه (و) اذا أكدت بكل فـ(قل أرى) أى أعلم أو أبصر (جيش الامير) أى جنده (كله) وجملة (تأخرا) فى محل المفعول الثانى لأرى ان كانت علمية وفى موضع الحال ان كانت بصرية (و) اذا أكدت باجمعين وتوابعها فقل (طفت حول القوم أجمعينا) حال كونها (متبوعة بنحو أكتعينا) كابصعين وأبتعين وهذا فى الجمع المذكر وتقول فى الجمع المؤنث جاءت النساء جمع كتع بصع بتع وتقول فى نحو الجيش جاء الجيش أجمع

كجاء زيد ثم عمرو أكرم
زيدا وعمرا باللقا والمطعم
وفئة لم يأكلوا أو يحضروا
حتى يفوت أو يزول المنكر

﴿باب التوكيد﴾

وجائز فى الاسم أن يؤكدا
فيتبع المؤكد المؤكدا
فى أوجه الاعراب والتعريف لا
منكر فعن مؤكد خلا
ولفظه المشهور فيه أربع
نفس وعين ثم كل أجمع
وغيرها توابع لاجمعا
من أكتع وأبتع وأبصعا
كجاء زيد نفسه وقل أرى
جيش الامير كله تأخرا
وطفت حول القوم أجمعينا
متبوعة بنحو أكتعينا

أ كتع أبصع أبتع وتقول في نحو القبيلة جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء * ولما أنهى الكلام على التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي فقال (وان تؤكد كلمة) بكسر الكاف وسكون اللام كما هو أحد اللغات فيها (أعدتها) أي أعدت تلك الكلمة (بلفظها) أو بمرادفها وهذا القسم يكون في الاسم والحرف والفعل فالاول كقولك قام رجل رجل والثاني كقول الشاعر

لا لا أبوح بحب بثنة انها * أخذت عليّ مواثقا وعهودا

والثالث (كقولك انتهى انتهى) ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام حيث أشار الى انتهاء الباب * ولما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ في الكلام على البدل فقال

﴿ باب ﴾ بيان (البدل) ﴿

وهو لغة العوض واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما حده بذلك ابن مالك ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله (اذا اسم اوفعل) بدرج الهمزة (لمثله تلا) أي تبع مثله من الاسم والفعل (والحكم للثاني) أي والحال أن الحكم للثاني (وعن عطف) بالحرف (خلا) أي والحال أنه خلا عن عطف واحترز بقوله والحكم للثاني عن النعت والتوكيد وعطف البيان فان الحكم فيها للاول لا للثاني و بقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق فانه وان كان الحكم فيه للثاني كالاول لكن لم يخل عن العطف وجواب اذا جملة قوله (فاجعله) أي الاسم أو الفعل وانما أفرد الضمير لان العطف باو وهي لاحد الشيئين أو الاشياء فكأنه قال فاجعل أحدهما (في اعرابه) من رفع ونصب وخفض في الاسم أو رفع ونصب وجزم في الفعل (كالاول) أي مثل الاول منهما حال كونك (ملقبا) بكسر القاف المشددة بصيغة اسم الفاعل (له) أي لاحدهما (بلفظ البدل) أي بلفظ هو البدل * ولما ذكر حكم البدل شرع في بيان أقسامه فقال (كل) من كل أي بدل كل من كل وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالاول وانما لم يعبر الناظم بما عبر به الاصل في هذا القسم أعني قوله بدل الشيء من الشيء لأن ذلك لا يختص ببدل الكل من الكل بل يشمل غيره اذ بدل البعض من الكل يصدق عليه انه بدل الشيء من الشيء لكن أجيب عن الأصل بان المراد بالشيء المساوي لا مطلق الشيء وما عبر به الناظم هو ما عبر به الجمهور وعبر ابن مالك ببدل المطابق وهو أولى لصلاحيته لاسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر (و بعض) من كل أي و بدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثاني جزأ من الاول قليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا (واشتمال) أي و بدل اشتمال وضابطه أن يشتمل المبدل منه على البدل وان لم يكن كاشتمال الظرف على المظروف (وغلط) أي و بدل غلط وليس المراد ان البدل نفسه غلط بل المراد أنه بدل عن لفظ وقع غلطا وضابطه أن لا يقصد ذكر الاول بل يسبق اليه لسانه (كذاك اضراب) أي بدل اضراب و يسمى بدل البداء وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم بعد الاخبار به يبدو له أن يخبر بالثاني وحينئذ (فبالجنس انضبط) أي فالبدل انضبط بهذه الجنس وقد أغفل الناظم سادسا وهو بدل النسيان وضابطه أن يقصد ذكر الأول ثم يتبين فساد ذلك القصد فيقصد ذكر الثاني لا يقال يكفي بدل الغلط عن بدل النسيان لانا نمنع ذلك اذ الغلط في اللسان والنسيان في الجنان وقد مثل الناظم لما ذكره من الاقسام على اللف والنشر المرتب حيث قال فالاول أعني بدل الكل من الكل (كـ) قولك (جاءني زيد أخوك و) الثاني أعني بدل البعض من الكل كقولك (أكل عندي رغيفا نصفه ولا بد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق للمبدل منه مذكور كما مثل الناظم أو مقدر كما في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أي من استطاع منهم (و) الثالث أعني بدل الاشتمال كقولك (قد وصل اليّ) بتشديد الياء (زيد علمه الذي درس) أي درسه (و) الرابع والخامس والسادس أعني بدل الغلط و بدل الاضراب و بدل النسيان (قد ركبت اليوم بكرا الفرس) فـ(ان قلت بكرا دون

قصد

وان تؤكد كلمة أعدتها بلفظها كقولك انتهى انتهى

﴿ باب البدل ﴾

اذا اسم او فعل لمثله تلا والحكم للثاني وعن عطف خلا
فاجعله في اعرابه كالاول ملقبا له بلفظ البدل
وكل و بعض واشتمال وغلط كذاك اضراب فبالجنس انضبط
كجاءني زيد أخوك وأكل عندي رغيفا نصفه وقد وصل
اليّ زيد علمه الذي درس وقد ركبت اليوم بكرا الفرس
ان قلت بكرا دون

قصد) بان سبق اليه لسانك (ف) لفظ الفرس في المثال المذكور (غلط) أي بدل غلط (أوقلته) أي بكرا (قصدا) بان قصدته أولا ثم بعد الاخبار به بدالك أن تخبر بالفرس (ف) لفظ الفرس (اضراب فقط) أي بدل اضراب لا غلط و يسمى بدل البداء كما علمت أوقلته قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الفرس فلفظ الفرس بدل نسيان وهذه الامثلة كلها في بدل الاسم من الاسم ومثال بدل الفعل من فعل ماذكره في قوله (والفعل) أي و بدل الفعل (من فعل ك) قولك (من يؤمن) بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم (يثب) على ايمانه (يدخل جنانا لم ينل) به (فيها تعب) فمن شرطية و يؤمن فعل الشرط و يثب جواب الشرط و يدخل جنانا بدل من يثب وهو بدل كل من كل لان المراد بالثواب دخول الجنان ولم ينله فيها تعب بدل من يدخل جنانا وهو بدل اشتمال لان دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها وقد مثل بعضهم لبدل الكل من الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب ولبدل البعض من الكل بما اذا قلت ان تصل تسجد لله يرحمك ولبدل الاشتمال بقول الراجز

ان على الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

ولبدل الغلط والاضراب والنسيان بما اذا قلت ان تأتنا تسألنا نعطك فان قلت تأتنا من غير قصد بان سبق لسانك اليه فتسألنا بدل غلط وان قلت تأتنا قصدا بان قصدته أولا ثم بعد الاخبار به بدالك أن تخبر بتسألنا فتسألنا بدل اضراب و يسمى بدل البداء كما تقدم وان قلت تأتنا قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر تسألنا فتسألنا بدل نسيان * ولما أنهى الكلام على مرفوعات الاسماء شرع في الكلام على منصوباتها فقال

﴿باب﴾ بيان (منصوبات الاسماء)

أي الاسماء المنصوبة أو المنصوب باب من الاسماء أو منصوبات هي الاسماء فالاضافة في كلامه امامن اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة التي على معنى من أو من الاضافة البيانية وقد بينها بقوله (ثلاثة من سائر الاسماخلت) أي مضت حال كونها (منصوبة) فلا حاجة الى ذكرها هنا والمراد بهذه الثلاثة خبر كان واسم ان ومفعولا ظن (وهذه) المذكورات هنا (عشر تلت) أي تلت الثلاثة المتقدمة (وكلها) أي كل هذه العشرة (تأتي على ترتيبه) أي ترتيب كل (أولها الذكر مفعول به) والضمير في به يعود الى الموصوف المحذوف والتقدير لمم مفعول به (وذلك) أي المفعول به هو (لمم جاء) حال كونه (منصوبا) لفظا كما في قولك ضربت زيدا أو محلا كما في قولك ضربت هذا أو تقديرا كما في قولك ضربت الفتى وحال كونه قد (وقع * عليه) أي تعلق به (فعل) لغوي وهو الحدث اثباتا (ك) قولك (احذروا أهل الطمع) أو نفيا كقولك لا تحذروا أهل التقوى وهو قسمان لا ثالث لهما كما أشار اليه بقوله (في ظاهر ومضمر قد انحصر) فلا يخرج عنهما (وقد مضى التمثيل للذي ظهر) أي في قوله احذروا أهل الطمع (وغيره) أي غير الذي ظهر (قسمان أيضا) أحدهما (متصل) وذلك (ك) قولك (جاءني) زيد (و) كقولك (جاءنا) عمرو (و) الآخر (منفصل مثاله) أي مثال المنفصل (اياي) حييت (أو ايانا * حييت) من التحية (أكرم بالذي حيانا) هذا ليس محط المثال وانما هو تتميم اقتصر الناظم في تمثيل كل من المتصل والمنفصل على ضميري المتكلم ولم يذكر غيرهما لعلمه بالمقايسة كما أشار اليه بقوله (وقس بذين) أي بهذين الضميرين أعني اياي وايانا (كل مضمر فصل) من ضمائر المخاطب كما في قولك اياك يازيد أكرمت واياك ياهند أكرمت واياكما يازيدان أو ياهندان أكرمت واياكم يازيدون أكرمت واياكن ياهندات أكرمت وضمائر الغائب كما في قولك زيد اياه أكرمت وهند اياها أكرمت والزيدان أو الهندان اياهما أكرمت والزيدون اياهم أكرمت والهندات اياهن أكرمت (و) قس (بالذين قبل) أي بالضميرين اللذين ذكرا قبل ذلك في المتصل (كل) مضمر (متصل) من ضمائر المخاطب كما في قولك أكرمتك يازيد أكرمتك ياهند أكرمتكما يازيدان أو ياهندان أكرمتكم يازيدون أكرمتكن

قصد فغلط
أوقلته قصدا فاضراب فقط
والفعل من فعل كمن يؤمن يثب
يدخل جنانا لم ينل فيها تعب
﴿باب منصوبات الاسماء﴾
ثلاثة من سائر الاسماء خلت
منصوبة وهذه عشر تلت
وكلها تأتي على ترتيبه
أولها الذكر مفعول به
وذلك لمم جاء منصوبا وقع
عليه فعل كاحذروا أهل الطمع
في ظاهر ومضمر قد انحصر
وقد مضى التمثيل للذي ظهر
وغيره قسمان أيضا متصل
كجاءني وجاءنا ومنفصل
مثاله اياي أو ايانا
حييت أكرم بالذي حيانا
وقس بذين كل مضمر فصل
وبالذين قبل كل متصل

يا هندات وضمائر الغائب كما في قولك زيداً أكرمته وهنداً أكرمتها والزيدان أو الهندان أكرمتهما والزيدين أكرمتهم والهندات أكرمتهن وحينئذ (فكل قسم منهما) أي من المتصل والمنفصل (قد انحصر * ماجاء من أنواعه) أي من أنواع كل قسم منهما (في اثني عشر) اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وجملتها اثنا عشر واعلم أن الضمير فيما تقدم انما هو الكاف والهاء في المتصل وايا في المنفصل واللواحق لها حروف خطاب وغيبة وتكلم وتثنية وجمع على الصحيح لكن الضمير في هاء الغائبة مجموع الهاء والالف للزوم الالف وحكى السيرافي أنه لاخلاف في ذلك كما قاله في التسهيل * ولما تكلم على المفعول به أخذ يتكلم على المصدر فقال

﴿باب﴾ بيان (المصدر)

وهو اسم الحدث الجاري على فعله بخلاف اسم المصدر فانه اسم الحدث الغير الجاري على فعله نحو توضأ وضوأ واغتسل غسلا وليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو وانما المراد بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وهو اما مؤكد لعامله نحو ضربت ضربا أو مبين لنوعه نحو ضربت ضرب الامير أو لعدده نحو ضربت ضربتين وقد ذكر الناظم ضابطا للمصدر توضيحا للمتعلم حيث قال (وان ترد تصريف نحو قاما) أي تحويله الى صيغ مختلفة (فقل) في مضارعه (يقوم ثم قل) في مصدره (قياما) وقل في أمره قم وفي اسم الفاعل منه قائم (فانه يجيء) حال كونه (ثالثا) في تصريف الفعل (ف) هو (المصدر) وهذا انما هو بحسب ماجرى في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر والا فقد يجيء المصدر أولا كما اذا نطقت أولا بالمصدر ثم بالماضي وهكذا وقد يجيء ثانيا كما اذا نطقت أولا بالماضي ثم بالمصدر وهكذا وقد يجيء رابعا كما اذا نطقت بالماضي ثم بالمضارع ثم بالامر ثم بالمصدر وهكذا وقد ذكر حكمه بقوله (ونصبه بفعله مقدر) وهو قسمان لفظي ومعنوي فالاول ماوافق فعله في اللفظ والمعنى والثاني ماوافقه في المعنى فقط كما أشار اليه بقوله (فان يوافق) أي المصدر (فعله الذي جرى) في الذكر (في اللفظ) من حيث الحروف لا الحركات والسكنات (و) في (المعنى فلفظيا يرى) وهذا هو القسم الاول (أو وافق) فعله في (المعنى فقط) أي دون اللفظ (وقد روى) أي المصدر (بغير لفظ الفعل فهو معنوى) وهذا هو القسم الثاني واذا عرفت ذلك (فقم قياما من قبيل الاول) وهو اللفظي (وقم وقوفا من قبيل مايلي)ـه وهو المعنوي وهذا التقسيم انما يمشي على ماذهب اليه المازني من أن المعنوي منصوب بالفعل المذكور معه وأما على ماذهب اليه غيره من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظيا أبدا الا أن فعله لا يكون الا من لفظه * ولما تكلم على المصدر أخذ يتكلم على الظرف فقال

﴿باب﴾ بيان (الظرف)

وهو لغة الوعاء واصطلاحا ماذكره بقوله (هو اسم وقت أو) اسم (مكان) قد (انتصب * كل) منهما (على تقدير) معنى (في) وهو الظرفية (عند العرب) لان العبرة بهم دون غيرهم ومحل ذلك (اذا أتى ظرف المكان) حال كونه (مبهما) بان دل على مكان غير معين كأمام وخلف ووراء الى آخر الامثلة الآتية في اسم المكان واحترز بذلك عما اذا كان ظرف المكان مختصا بان دل على مكان معين كمسجد ودار ونحو ذلك فانه لا ينصب على الظرفية الا على سبيل التوسع وأما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهما كما أشار اليه بقوله ومطلقا (في غيره) أي غير ظرف المكان (فليعلما) فلا فرق بين أن يكون مبهما أو مختصا والاول هو مادل على زمان غير معين نحو لحظة وحين وضابطه كل مالا يصلح جوابا لمتى ولا لكم والثاني مادل على زمان معين كيوم ويومين وضابطه كل ماصلح جوابا لمتى أو كم وعلم من ذلك أن المعدود من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثانيا ولما ذكر فيما تقدم أن الظرف منتصب احتاج الى بيان ما انتصب به فقال (والنصب) للظرف مكانيا كان أو زمانيا (بالفعل الذي به) أي معه (جرى) فالمكاني (ك) قولك (سرت ميلا و) الزماني كقولك (اعتكفت أشهرا) جمع شهر (أوليلة) وهي من غروب الشمس الى طلوع الفجر

فكل قسم منهما قد انحصر
ماجاء من أنواعه في اثني عشر

﴿باب المصدر﴾

وان ترد تصريف نحو قاما
فقل يقوم ثم قل قياما
فانه يجيء ثالثا فالمصدر
ونصبه بفعله مقدر
فان يوافق فعله الذي جرى
في اللفظ والمعنى فلفظيا يرى
أو وافق المعنى فقط وقد روى
بغير لفظ الفعل فهو معنوى
فقم قياما من قبيل الاول
وقم وقوفا من قبيل مايلي

﴿باب الظرف﴾

هو اسم وقت أو مكان انتصب
كل على تقدير في عند العرب
اذا أتى ظرف المكان مبهما
ومطلقا في غيره فليعلما
والنصب بالفعل الذي به جرى
كسرت ميلا واعتكفت أشهرا * أوليلة

(أو يوما) وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس (اوسنينا) جمع سنة (أومدة) وهي القطعة من الزمان (أوجمعة) وهي الاسبوع (أوحينا) وهو اسم لزمان مبهم (أوقم صباحا) وهو من نصف الليل الى الزوال (أومساء) بفتح الميم والمد وهو من الزوال الى نصف الليل (أوسحر) وهو آخر الليل قبيل الفجر وهو بلا تنوين اذا أردت به سحر ليلة بعينها و بالتنوين اذا لم ترد به ذلك (أوغدوة) وهو من وقت صلاة الصبح الى طلوع الشمس (أو بكرة) وهي من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة وقوله (الى السفر) متعلق بقم وهو راجع لجميع ما بينهما (أو) قم اليه (ليلة الاثنين أو) قم اليه (يوم الاحد * أوصم غدا) وهو اسم لليوم الذي بعد يومك (أوسرمدا) وهو الزمان المستقبل الذي لانهاية له (أوالابد) وهو مرادف للسرمد وكذلك الامد وان أغفله الناظم وقد تم تمثيل ظرف المكان بقوله (واسم المكان نحو قولك زيد (سرأمامه) والأمام بفتح الهمزة مرادف لقدام وسيأتي (أو) سر (خلفه) وخلفه بفتح الخاء المعجمة ضد أمام أوسر (وراءه) ووراء بالمد مرادف خلف أوسر (قدامه) وقدام بضم القاف وتشديد الدال المهملة ضد خلف أوسر (يمينه) ويمين ضد شمال أوسر (شماله) وشمال بكسر الشين ضد يمين أوسر (تلقاءه) أي مقابله (أو) سر (فوقه) وهو المكان العالي (أو) سر (تحته) وهو ضد فوق أوسر (ازاءه) بكسر الهمزة الأولى مع المد وهو بمعنى تلقاءه (أو) سر (معه) بسكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع (أو) سر (حذاءه) بالمد أي قريبا منه (أو) سر (عنده) وهو اسم لما قرب من المكان (أو) سر (دونه) وهو اسم للمكان الأسفل (أو) سر (قبله) وهو اسم للمكان المتقدم (أو) سر (بعده) وهو اسم للمكان المتأخر أوسر (هناك) وهو اسم اشارة للمكان البعيد أوسر (ثم) بفتح المثلثة وهو بمعنى هناك أوسر (فرسخا) وهو اثنا عشر ألف خطوة أوسر (بريدا) وهو أربعة فراسخ (وههنا) اسم للمكان القريب (قف موقفا سعيدا) وفي ذلك اشارة الى مفعل وهو من معتل الفاء فقط كوقف يكون بكسر العين ومن معتل اللام وحدها كرمى أو مع الفاء كوفى يكون بفتح العين كمرمى وموفى ومن الاجوف كباع يكون بكسر العين لكن يدخله النقل كمبيع ومن الصحيح يكون بفتح العين ان كانت عين مضارعه مضمومة كما في أكل وطلع ومفتوحة كما في شرب وذهب فتقول مأكل ومطلع ومشرب ومذهب سواء كان المراد منه الزمان أو المكان أو المصدر فان كانت عين مضارعه مكسورة كما في ضرب ومكسب كان بفتح العين في المصدر و بكسرها في اسمي الزمان والمكان فتقول مضرب ومكسب بالفتح ان أردت بكل منهما المصدر وبالكسر ان أردت به اسم الزمان أو المكان وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو مكرم ومدرج بضم الميم وفتح الراء فيهما * ولما تكلم على الظرف أخذ يتكلم على الحال فقال

{باب} بيان (الحال)

وهو لغة ما عليه الشخص من خير أو شر واصطلاحا ما ذكره الناظم بقوله (والحال) هو (وصف) اسما كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (ذو انتصاب) لأنه فضلة والنصب اعراب الفضلات والمراد بالفضلة ما ليس جزأ من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه والا لورد نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين واحترز بذلك عن الخبر في نحو قولك زيد ضاحك (آتي) بمد الهمزة على انه اسم فاعل لا بقصرها على انه فعل ماض حال كونه (مفسر المبهم الهيآت) محسوسة كانت كما في قولك جاء زيد راكبا أو غير محسوسة كما في قولك تكلم زيد صادقا واحترز بذلك عن التمييز في نحو قولك لله دره فارسا وكذلك نعت النكرة المنصوب في نحو قولك رأيت رجلا راكبا (وانما يؤتى به) حال كونه (منكرا) لئلا يتوهم كونه نعتا اذا كان صاحبها منصوبا أو حمل غيره عليه وما جاء معرفة في الظاهر اما بالاضافة نحو جاء زيد وحده أو بأل نحو أرسلها العراك أو بالعلمية نحو جاءت الخيل بداد فان بداد علم جنس على التبدد فهو مؤول بالنكرة فوحده بمعنى

أو يوما اوسنينا
أومدة أوجمعة أوحينا
أوقم صباحا أومساء
أوسحر
أوغدوة أو بكرة الى
السفر
أوليلة الاثنين أو يوم
الأحد
أوصم غدا أوسرمدا
أوالابد
واسم المكان نحو سر
أمامه
أوخلفه وراءه قدامه
يمينه شماله تلقاءه
أوفوقه أوتحته ازاءه
أومعه أوحذاءه أوعنده
أودونه أوقبله أو بعده
هناك ثم فرسخا بريدا
وههنا اقف موقفا سعيدا
{ باب الحال }
الحال وصف ذو انتصاب
آتي
مفسرا لمبهم الهيآت
وانما يؤتى به منكرا

منفردا والعراك بمعنى معتركة و بداد بمعنى متبددة (وغالبا) أى فى الغالب (يؤتى به) حال كونه (مؤخرا) بعد صاحبه ولو مفعولا وانما كان الغالب أن يؤتى به مؤخرا لأنه فضلة وشأن الفضلات التأخر وذلك (ك) قولك (جاء زيد) حال كونه (راكبا ملفوفا * وقد ضربت عبده) حال كونه (مكتوفا) فقد أتى فى ذلك منكرا ولا يكون الا كذلك نظرا للحقيقة ومؤخرا كما هو الغالب (تنبيه) يصح أن يكون قوله ملفوفا حالا من زيد وأن يكون حالا من الضمير فى قوله راكبا وعلى الأول تكون حالا مترادفة وعلى الثانى تكون حالا متداخلة (وقد يجىء) أى الحال (فى الكلام) على خلاف الغالب (أولا) كما فى قولك كيف جاء زيد فكيف حال وقد جاء أولا لانه قبل صاحبه وتقديم الحال هنا واجب لأن كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام والغالب أن يكون الحال مشتقا منتقلا (وقد يجىء) حال كونه (جامدا) لفظا (مؤولا) معنى كما فى قوله تعالى فانفروا ثبات أى متفرقين وقد يجىء غير منتقل كما فى قوله تعالى هو الحق مصدقا فمصدقا حال غير منتقل بل لازم للحق (وصاحب الحال الذى تقررا) فيما تقدم (معرف) حقيقة وقد تقدم فى الأمثلة السابقة وحكما بأن كان نكرة مؤخرة عن الحال كما فى قوله لمية موحشا طلل * يلوح كأنه خلل

أو مخصصة بوصف كما فى قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بنصب مصدقا كما قرئ به أو باضافة كما فى قوله تعالى فى أربعة أيام سواء أو بمعمول كما فى قولك عجبت من ضرب الخيل شديدا أو مفيدة للعموم بان وقعت بعد النفى كما فى قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية لكونها نكرة مفيدة للعموم لوقوعها بعد النفى أو شبه النفى وهو النهى كما فى قولك لا يبغ شخص على آخر مستسهلا وهذا كله انما هو باعتبار الغالب (وقد يجى) حال كونه (منكرا) حقيقة بأن كان نكرة ليست فى معنى المعرفة كما فى قولك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه * ولما أنهى الكلام على الحال شرع فى الكلام على التمييز فقال ﴿ باب ﴾ بيان (التمييز)

ويقال المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو لغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين و (تعريفه) اصطلاحا (اسم) صريح فلا يكون جملة وهذا مما فارق التمييز فيه الحال (ذو انتصاب) ويجوز جره بمن الا تمييز العدد والفعل فى المعنى ولذلك قال ابن مالك

واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وخرج بهذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقا فان منه ما ليس بتمييز كما فى قولك مررت برجل ومنه ما هو تمييز كما فى قولك ثلاثة رجال وقفيز بر (فسرا) أى ذلك الاسم (لنسبة) فى جملة ويسمى ذلك تمييز الجملة وضابطه ما رفع ابهام نسبة فى جملة (أو) لـ (ذات جنس قدرا) ويسمى تمييز المفرد وضابطه ما رفع ابهام اسم قبله مجمل الحقيقة فالتمييز نوعان أحدهما تمييز الجملة والآخر تمييز المفرد والأول قد يكون محولا اما عن الفاعل (ك) ما فى قولك (انصب زيد عرقا) فان الأصل انصب عرق زيد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وأتى بالمضاف تمييزا فصار انصب زيد عرقا (و) كما فى قولك (قد علا) زيد (قدرا) فان الأصل قد علا قدره فحول الاسناد كما تقدم واما عن المفعول كما فى قوله تعالى وفجرنا الأرض عيونا فان الأصل والله أعلم وفجرنا عيون الأرض فحول التعلق بالمضاف الى المضاف اليه الى آخر ما تقدم (و) اما عن المبتدا كما فى قولك (لكن أنت أعلى منزلا) فان الأصل منزلك أعلى فحذف المضاف وانفصل الضمير وأتى بالمضاف تمييزا فصار أنت أعلى منزلا والتمييز هنا يصلح أن يكون فاعلا لو جعل أفعل التفضيل فعلا فيصح أن يقال علا منزلك فهو فاعل فى المعنى وحكمه النصب كما قال ابن مالك فى ألفيته

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا * مفضلا كأنت أعلى منزلا

وقد لا يكون فاعلا فى المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه نحو أنت أفضل فقيه وحكمه الجر بالاضافة كما مثل

وغالبا يؤتى به مؤخرا
كجاء زيد راكبا ملفوفا
وقد ضربت عبده مكتوفا
وقد يجىء فى الكلام أولا
وقد يجىء جامدا مؤولا
وصاحب الحال الذى تقررا
معرف وقد يجىء منكرا

﴿ باب التمييز ﴾

تعريفه اسم ذو انتصاب فسرا
لنسبة أو ذات جنس قدرا
كانصب زيد عرقا وقد علا
قدرا ولكن أنت أعلى منزلا

الااذا كان أفعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلا وقد لا يكون محولا عن شئ أصلا نحو امتلأ الحوض ماء ولله دره فارسا وأكرم به أبا (و) الثانى قد يكون والقعابعد العدد الصريح (ك) ما فى قولك (اشتريت أربعا نعاجا) أو الكنائى كما فى قولك كم عبدا ملكت وقد يكون واقعا بعد المقادير كما أشار اليه بقوله (أو اشتريت ألف رطل ساجا) وهذا مقدار وزنى (أو بعته مكيلة أرزا) وهذا مقدار كيلى (أو) بعته (قدر باع أو) قدر (ذراع خزا) وهذا مقدار مساحى وعلم من ذلك أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لانه ليس المراد به المقدار وانما المراد به الحقيقة فاذا قلت عندى عشرون رجلا فالمراد عندى نفس الرجال لا مقدارهم ولذلك لا يصح أن تقول عندى مقدار عشرين رجلا الا على معنى آخر بخلاف المقادير فاذا قلت عندى رطل زيت فالمراد عندى مقدار الرطل لا حقيقته ولذلك يصح أن يقول عندى مقدار رطل زيت (وواجب التميز) عند البصريين (أن ينكرا) خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو * لامكان حمل أل على الزيادة (و) واجبه أيضا (أن يكون) أى التميز (مطلقا) أى لا غالبا فقط كما فى الحال (مؤخرا) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه * ولما فرغ من الكلام على التميز أخذ فى الكلام على الاستثناء فقال

﴿باب﴾ بيان (الاستثناء﴾

المناسب حمله على المستثنى لان الكلام فى المنصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد الا أو احدى أخواتها وعلى هذا ففى كلام الناظم استخدام لانه ذكر اللفظ أولا بمعنى ثم أعاد عليه الضمير بمعنى آخر فانه لا يصح أن يكون عائدا للاستثناء بمعنى المستثنى وانما يصح أن يكون عائدا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف والتقدير (أخرج بـ) أداة (ـه من الكلام) السابق (ما) أى شيأ أو الشئ الذى (خرج * من حكمه) أى لم يتسلط عليه الحكم رأسا والا لزم التناقض لانه يصير داخلا خارجا فى الكلمة المشرفة يجب على المتكلم بها أن يلاحظ أن الحكم بنفى الالوهية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى والا كفر والعياذ بالله تعالى (و) هو وان خرج من حكمه لكن (كان فى لفظ) قد (اندرج) ولو بحسب ما يفهم منه عرفا فشمل ذلك الاستثناء المنقطع فانك اذا قلت جاء القوم فهم من ذلك عرفا مجئ ما يتعلق بهم كالحمير فاذا قلت الا حمارا فقد أخرجت به من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن فى اللفظ قد اندرج بحسب ما يفهم منه عرفا (ولفظ الاستثنا) ء أى اللفظ المفيد للاستثناء (الذى له حوى) أى جمع (الا) وهى لا تكون الا حرفا (وغير) بالرفع (وسوى) كرضا و (سوى) كهدى و (سوا) بالقصر للضرورة والا فهو بالمد كسماء و بناء ولا يكون كل من غير وسوى بلغاتها الاربع الا اسما و (خلا) و (عدا) و (حاشا) وقد يقال حشا كما سيأتى وكل من هذه الثلاثة متردد بين الحرفية والفعلية (فع) بسكون العين للضرورة أى مع الاستثناء بـ (الا انصب) وجوبا (ما أخرجته) الا (من) كلام (ذى تمام) بان يذكر فيه المستثنى منه (موجب) بفتح الجيم بان لم يسبقه نفى ولا شبهه وذلك (ك) قولك (قام كل القوم الا واحدا * و) كقولك (قد رأيت القوم الا خالدا) وكقولك مررت بالقوم الا زيدا فالمستثنى فى الاحوال الثلاثة منصوب بالا على الاستثناء وجوبا (وان يكن) أى ما أخرجته الا (من) كلام (ذى تمام) بان يذكر فيه المستثنى منه لكنه غير موجب بان (انتفى) ولو حكما بان تقدم عليه نفى أو شبهه (فأبدلن) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا) فالارجح الابدال (هذا اذا) كان الاستثناء متصلا بان (استثنيته من جنسه) فيترجح حينئذ الابدال ويضعف النصب (وماسواه) وهو الاستثناء المنقطع بان استثنيته من غير جنسه فـ (حكمه بعكسه) فيترجح حينئذ النصب ويضعف الابدال عند بنى تميم وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ماهم به من علم الا اتباع الظن أجمعت السبعة على النصب فالمتصل (ك) قولك (لن يقوم القوم

وكاشتريت أربعا نعاجا
أواشتريت ألف رطل ساجا
أو بعته مكيلة أرزا
أوقدر باع أوذراع خزا
وواجب التميز أن ينكرا
وأن يكون مطلقا مؤخرا

﴿باب الاستثناء﴾

أخرج به من الكلام ماخرج
من حكمه وكان فى لفظ اندرج
ولفظ الاستثنا الذى له حوى
الا وغير وسوى سوى سوا
خلا عدا حاشا فمع الا انصب
ما أخرجته من ذى تمام موجب
كقام كل القوم الا واحدا
وقد رأيت القوم الا خالدا
وان يكن من ذى تمام انتفى
فابدلن والنصب فيه ضعفا
هذا اذا استثنيته من جنسه
وماسواه حكمه بعكسه
كلن يقوم القوم

الاجعفر) بالرفع على الابدال ويجوز الاجعفرا بالنصب على الاستثناء لكن الابدال أرجح (والنصب فى المنقطع كقولك لن يقوم القوم (الا بعيرا) على الاستثناء (أكثر) من الرفع على الابدال عند بنى تميم كما علمت وهذا كله اذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه والاوجب النصب سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا فتقول ماقام الازيدا القوم ومافيها الاحمارا أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع مادام تابعا لا يتقدم على المتبوع (وان يكن) أى ماأخرجته الا (من) كلام (ناقص) بان لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا (فالا فقد ألغيت) لفظا وان كان لها تأثير معنى (والعامل) قد (استقلا) بالعمل فى المستثنى وذلك (ك)قولك (لم يقم الا أبوك أولا) بتشديد الواو (و) كقولك (لا أرى الا أخاك مقبلا) ولا يقع الاستثناء المفرغ فى الايجاب الا ان أفاد كقولك صمت الا يوم الجمعة ولما ذكر حكم المستثنى بالا ذكر حكم المستثنى بالبواقى حيث قال (وخفض مستثنى على الاطلاق) أى من غير تفصيل (يجوز) أى لا يمتنع (بعد السبعة البواقى) وانما فسرنا الجواز بعدم الامتناع ليصدق بالوجوب فان خفض المستثنى واجب بعد غير وسوى بلغاتها لانه مضاف اليه ويعطى غير سوى بلغاتها مايعطاه الاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب نحو قام القوم غير زيد بنصب غير لكن على الحال ومن رجحان الاتباع بعد الكلام التام غير الموجب الى آخر ماتقدم وأما بعد خلا وعدا وحاشا فالخفض جائز على تقدير الحرفية والنصب جائز أيضا على تقدير الفعلية تقول قام القوم خلا زيد بالجر وخلا زيدا بالنصب وعدا زيد بالجر وعدا زيدا بالنصب وحاشا زيد بالجر وحاشا زيدا بالنصب وهذا كله عند التجرد عن ما وأما عند الاقتران بها فيتعين النصب لأن المصدرية لا يليها حرف الجر لانها لا توصل الا بالجمل والجر مع ما بناء على زيادتها شاذ لا يعول عليه ولعل الناظم نظر اليه فجعل النصب جائزا حيث قال (والنصب أيضا جائز لمن يشا * بما خلا) نحو قام القوم ماخلا زيدا (و) ب(ماعدا) نحو قام القوم ماعدا عمرا (و) ب(ماحاشا) نحو قام القوم ماحاشا بكرا وبقى على الناظم كالاصل من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون فالأول كما فى حديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر والثانى كما فى قولك اتونى لا يكون زيدا فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا لهما * ولما أنهى الكلام على الاستثناء شرع فى الكلام على لا العاملة عمل ان فقال

﴿باب) بيان (لا العاملة عمل ان﴾

واحترز بذلك عن الزائدة كما فى قوله تعالى مامنعك أن لا تسجد والناهية كما فى قوله تعالى لا تقربوا الزنا والدعائية كما فى قوله تعالى لا تؤاخذنا والعاملة عمل ليس كما فى قولك لا رجل قائما بل رجلان أو رجال (وحكم لا كحكم ان فى العمل) فتنصب الاسم وترفع الخبر لكن لا تختص بالنكرة المباشرة لها كما أشار اليه بقوله (فانصب بها منكرا بها اتصل) بخلاف المعرفة والمنكر الذى لم يتصل بها فان كلا منهما يرفع مع التنوين كما سيأتى فى كلامه (مضافا أو مشابه المضاف) بخلاف ما لو كان مفردا والمراد به هنا ماليس مضافا ولا مشابها للمضاف فانه يبنى كما سيذكره فالمضاف (ك)قولك (لا غلام) رجل (حاضر مكافى) ومشابه المضاف وهو ماتعلق به شئ من تمام معناه كقولك لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا موجود ولا خيرا من زيد حاضر ولا ثلاثة وثلاثين هناك ولما كان مقتضى ماتقدم أنه يتعين اعمالها ولا يجوز الغاؤها ولو تكررت استدرك عليه بقوله (لكن اذا تكررت) كما فى قولك لا غلام رجل ولا عبد امرأة حاضران (أجريتها * كذاك) أى مثل ذاك (فى الاعمال أو ألغيتها) فيجوز حينئذ الاعمال والالغاء (وعند افراد اسمها) بان لم يكن مضافا ولا مشابها ولو مثنى أو مجموعا (ألزم البنا) له على ماينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتح يبنى على الفتح وان كان ينصب بالياء يبنى على الياء وهكذا لكن يجوز فى جمع المؤنث السالم أن يبنى على الفتح للخفة وروى بالوجهين قوله ولا لذات للشيب وعلة بنائه عند الافراد تركبه مع لا تركب خمسة عشر كما أشار اليه بقوله (مركبا) وهذا قول سيبويه

الاجعفر
والنصب فى الا بعيرا أكثر
وان يكن من ناقص فالا
فقد ألغيت والعامل استقلا
كلم يقم الا أبوك أولا
ولا أرى الا أخاك مقبلا
وخفض مستثنى على
الاطلاق
يجوز بعد السبعة البواقى
والنصب أيضا جائز لمن
يشاء
بما خلا وماعدا وماحاشا
(باب لا العاملة عمل ان)
وحكم لا كحكم ان فى
العمل
فانصب بها منكرا بها
اتصل
مضافا أو مشابه المضاف
كلا غلام حاضر مكافى
لكن اذا تكررت
أجريتها
كذاك فى الاعمال
أو ألغيتها
وعند افراد اسمها ألزم
البنا
مركبا

والجمهور

والجمهور وقيل علة بنائه فى الحالة المذكورة تضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها فى قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولا يخفى أن قول الناظم وعند افراد اسمها الخ شامل لحالتى التكرار وعدمه فتقول عند عدم التكرار لا رجل فى الدار ببناء رجل فقط وتقول عند التكرار لا أخ لا أب موجودان فتلتزم بناء كل من الاخ والاب (أو رفعه) حال كونه (منونا ك) قولك (لا أخ ولا أب) برفع كل من الأخ والأب مع التنوين (وانصب أبا * أيضا) اذا بنيت الأخ فتقول لا أخ ولا أبا فيكون الاب حينئذ معطوفا على محل الاخ أما اذا رفعت الاخ فلا تنصب الاب كما ذكره بقوله (وان ترفع أخا لا تنصبا) فيمتنع أن تقول لا أخ ولا أبا لانه لا وجه للنصب حينئذ ويجوز بناء الاخ ورفع الاب منونا وعكسه فيجوز أن تقول لا أخ ولا أب ولا أخ ولا أب فتلخص أن الاوجه ستة واحد ممتنع وهو رفع الاول ونصب الثانى والخمسة الباقية جائزة وهذه الأوجه تجرى فى لا حول ولا قوة الا بالله وقد أخذ محترز التنكير والاتصال بقوله (وحيث عرفت اسمها) بأن اتيت به معرفة (أو فصلا) عنها (فارفعـ)ـه (ونونـ)ـه (والتزم تكرار لا) عند غير المبرد وابن كيسان فالاول (ك) قولك (لا على حاضر ولا عمر) أى حاضر (و) الثانى كما فى قولك (لا لنا عبد ولا مايدخر) من المال * ولما أنهى الكلام على لا شرع فى الكلام على النداء فقال

﴿ باب النداء ﴾

وهو طلب الاقبال بيا أو احدى أخواتها وتعبير الاصل بالمنادى أولى من تعبير الناظم بالنداء لأن المقصود انما هو المنادى كما يصرح بقوله (خمس) بلا هاء ويجوز أن يقال خمسة (تنادى) بكسر الدال أو فتحها فالاول على أنه مبنى للفاعل والثانى على أنه مبنى للمفعول (وهى مفرد علم) والمراد بالمفرد هنا وفى باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيها به ولو مثنى أو مجموعا والمراد بالعلم ما كان تعريفه سابقا على النداء (ومفرد منكر قصدا يؤم) أى يؤم قصدا (ومفرد منكر سواه) أى سوى ما يؤم قصدا (كذا المضاف) لغير كاف الخطاب فلا يقال يا غلامك مثلا (والذى ضاهاه) أى شابهه فى كونه تعلق به شئ من تمام معناه وفى كونه عاملا فيما بعده وفى كونه مطولا (فالاولان) وهما المفرد العلم والمنكر المقصود (فيهما البنا لزم * على الذى فى رفع كل قد علم * من غير تنوين على الاطلاق) فان كان كل منهما يرفع بالضم بنى على الضم وان كان كل منهما يرفع بالالف بنى على الالف وهكذا ومن هذا يعلم أن عبارة الناظم أولى من قول الاصل فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين لكن أجيب عن الاصل بأنه أراد بالضم ما يشمل نائبه وقوله من غير تنوين لا يحتاج اليه اذ من المعلوم أن المبنى لا ينون وانما ذكره توضيحا ومحل كونه من غير تنوين فى حالة الاختيار وأما فى حالة الاضطرار فينون اما مع الضم تشبيها بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه واما مع النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع عن العرب فمن الاول قوله

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

﴿ ومن الثانى قوله ﴾

ضربت صدرها الىّ وقالت * يا عديا لقد وقتك الأواقى

(والنصب فى الثلاثة البواقى) وهى المنكر غير المقصود والمضاف والمضاهيه فالمفرد العلم (ك) قولك (يا على) والمنكر المقصود كقولك (يا غلام بى انطلق) اذا أردت غلاما معينا والمنكر غير المقصود كقول الواعظ (يا غافلا عن ذكر ربه أفق) من غفلتك وهذا المثال يصلح أن يكون من قبيل الشبيه بالمضاف لانه تعلق به شئ من تمام معناه والمضاف كقولك (يا كاشف البلوى) والاضافة فى هذا المثال غير محضة (ويا أهل الثنا) والاضافة فى هذا المثال محضة فأشار بتكرار المثال الى أنه لا فرق بين الاضافتين (و) الشبيه بالمضاف كقولك (يا لطيفا بالعباد الطف بنا) وكقولك يا حسنا وجهه وكقولك يا طالعا جبلا وكقولك يا ثلاثة وثلاثين فيمن

أو رفعه منونا
كلا أخ ولا أب وانصب أبا
* أيضا وان ترفع أخا
لا تنصبا
وحيث عرفت اسمها
أو فصلا
فارفع ونون والتزم
تكرار لا
كلا على حاضر ولا عمر
ولا لنا عبد ولا مايدخر

﴿ باب النداء ﴾

خمس تنادى وهى مفرد
علم
ومفرد منكر قصدا يؤم
ومفرد منكر سواه
كذا المضاف والذى
ضاهاه
فالاولان فيهما البنا لزم
على الذى فى رفع كل
قد علم
من غير تنوين على
الاطلاق
والنصب فى الثلاثة البواقى
كيا على يا غلام بى انطلق
يا غافلا عن ذكر ربه
أفق
يا كاشف البلوى ويا أهل
الثنا
ويا لطيفا بالعباد الطف
بنا

سميته بذلك وأما اذا ناديت جماعة عدتهم كذلك فان كانت غير معينة كان ذلك من قبيل النكرة غير المقصودة فتنصب كلا من المعطوف والمعطوف عليه وان كانت معينة كانت من قبيل النكرة المقصودة فتضم الاول وتنصب الثانى أو ترفعه فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو والثلاثون كما تقول يا زيد والحرث بضم زيد ونصب الحرث أو رفعه وهذا اذا لم تعتبر الاتعين الضم والتجرد عن أل فتقول يا ثلاثة ويا ثلاثون * ولما أنهى الكلام على النداء شرع فى الكلام على المفعول لاجله فقال

﴿ باب المفعول لاجله ﴾

ويسمى المفعول من أجله والمفعول له وقد بين ذلك بقوله (والمصدر) القلبى (انصب) جوازا (ان أبى) أى المصدر (بيانا * لعلة الفعل الذى قد كانا) أى وجد (وشرطه) زيادة على ما ذكر (اتحاده) أى المصدر (مع) بسكون العين للضرورة (عامله * فيما له من وقته وفاعله) ولو تقديرا فجملة الشروط خمسة الاول أن يكون مصدرا فخرج غير المصدر فلا يجوز أن تقول جئتك السمن والعسل والثانى أن يكون قلبيا فخرج غير القلبى فلا يجوز أن تقول جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر والثالث أن يكون علة للفعل الذى قبله فخرج غير العلة نحو ضربت ضربا فانه مفعول مطلق والرابع أن يكون مشاركا لعامله فى وقته فخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول تأهبت اليوم سفرا غدا والخامس أن يكون مشاركا لعامله فى فاعله فخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول جئتك محبتك اياى وانما قلنا ولو تقديرا ليدخل قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه فى تقدير يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا ثم هذه الشروط لجواز النصب لا لوجوبه كما أشرنا اليه قال ابن مالك وان شرط فقد * فاجرره بالحرف الخ والمستوفى للشروط المذكورة (ك) قولك (قم لزيد اتقاء شره) بالاشباع (و) كقولك (اقصد عليا ابتغاء بره) بالاشباع * ولما أنهى الكلام على المفعول لاجله شرع فى الكلام على المفعول معه فقال

﴿ باب المفعول معه ﴾

أى الذى وقع الفعل بمصاحبته وقد بينه بقوله (تعريفه) أى المفعول معه (اسم) صريح ولو مثنى أو مجموعا وخرج بذلك الفعل نحو لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم
والجملة نحو سرت والشمس طالعة فليس كل منهما مفعولا معه وهذا الاسم (بعد واو) دالة على المعية بلا تشريك فى الحكم وخرج بذلك الاسم بعد غير الواو نحو جئت مع زيد و بعد الواو التى لم تدل على المعية نحو اشترك زيد وعمرو وقد (فسرا) أى بين الاسم المذكور (من كان معه فعل غيره جرى) أى الشئ الذى كان جرى معه فعل غيره والمراد من الفعل هنا الفعل اللغوى وهو الحدث ولا بد أن يكون هذا الاسم مسبوقا بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه فالاولى كما فى قولك سرت والنيل والثانية كما فى قولك أنا سائر والنيل فلا يجوز هذا لك وأباك نعم الجملة المقدرة كالملفوظة نحو قولهم كيف أنت وقصعة من ثريد فان التقدير كيف تكون وقصعة من ثريد فحذف الفعل وانفصل الضمير واذا أردت بيان حكمه (فانصبه) أى الاسم المذكور (بالفعل الذى به اصطحب) أى الذى اقترن به (أو) بـ(شبه فعل) كاسم الفاعل فالاول (ك) قولك (استوى) أى ارتفع (الماء والخشب) أى مع الخشب وهو المقياس الذى يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته (و) الثانى (ك) قولك (الامير قادم والعسكرا) أى مع العسكر وهو جند الامير واعلم أن الاسم بعد الواو له خمس حالات الاولى ترجح العطف وذلك اذا أمكن بلا ضعف فى اللفظ نحو جاء الامير والجيش فيترجح العطف فى ذلك لأنه الاصل وقد أمكن بلا ضعف فى اللفظ والمعنى (و) الثانية ترجح المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف الا بضعف فى اللفظ (نحو) قولك (سرت والامير القرى) فتترجح المفعولية فى ذلك لان العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك

﴿ باب المفعول لاجله ﴾
والمصدر انصب ان أبى بيانا
لعلة الفعل الذى قد كانا
وشرطه اتحاده مع عامله
فيما له من وقته وفاعله
كقم لزيد اتقاء شره
واقصد عليا ابتغاء بره
﴿ باب المفعول معه ﴾
تعريفه اسم بعد واو فسرا
من كان معه فعل غيره جرى
فانصبه بالفعل الذى به اصطحب
أو شبه فعل كاستوى الما والخشب
وكالامير قادم والعسكرا
ونحو سرت والامير القرى

وان

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أوفاصل ما وبلافصل يرد * فى النظم فاشيا وضعفه اعتقد

وفى المغنى نحو قولك كن أنت وزيدا كالاخ فترجح المفعولية فى ذلك أيضا لان العطف يستلزم أن يكون زيدا مأمورا وأنت لا تريد أمره وانما تريد أن تأمر المخاطب بأن يكون معه كالاخ والثالثة تعين المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف أصلا نحو استوى الماء والخشبة فتتعين المفعولية فى ذلك لان العطف يستلزم أن الخشبة ترتفع وليس مرادا وانما المراد أن الماء ارتفع حال كونه مصاحبا للخشبة والرابعة تعين العطف وذلك اذا لم تمكن المفعولية نحو اشترك زيد وعمرو فيتعين العطف فى ذلك لانه لم يوجد فيه شرط المفعولية والخامسة امتناع كليهما وذلك اذا لم يمكن العطف ولا المفعولية نحو قوله * علفتها تبنا وماء باردا * وقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فيمتنع كل من العطف وكونه مفعولا معه ويتعين كونه مفعولا لفعل محذوف والتقدير فى الاول وسقيتها ماء باردا وفى الثانى وكحلن العيونا * ولما أنهى الكلام على منصوبات الاسماء شرع فى الكلام على مخفوضات الاسماء فقال

﴿ باب مخفوضات الاسماء ﴾

والاضافة فى ذلك لبيان الواقع اذ لا يخفض الا الأسماء وقد تكلم عليها بواسطة الكلام على خافضها حيث قال (خافضها ثلاثة أنواع) بتنوين ثلاثة وجعل أنواع بدلا منها * ولما كان تقسيم الاصل المخفوضات الى ثلاثة أقسام انما هو من حيث خافضها قسم الناظم نفس الخافض لكن صنيع الاصل أنسب بالترجمة والانواع الثلاثة هى (الحرف والمضاف والاتباع) وقد اجتمعت الثلاثة فى البسملة وقد جرى الناظم كالاصل على رأى الأخفش والسهيلى من أن التابع المجرور مخفوض بالتبعية وهو رأى مرجوح والراجح انه مخفوض بما جر به المتبوع وقيل انه يخفض بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب فانه روى بجر خرب لمجاورته للمجرور وعلى الرفع أكثر العرب وقيل أيضا انه يخفض بالتوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بجر قاعد على توهم الباء فى قائما والراجح أن الأول على رواية الجر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وأن الثانى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم وبالجملة فالراجح أن الخافض ينحصر فى نوعين فقط وهما الحرف والمضاف وقد بين الحرف بقوله (أما الحروف) الكائنة (ههنا) أى فى هذا الباب (ف)هى (من) وهى لابتداء المسافة وللبيان وللتبعيض وغير ذلك قال ابن مالك

بعض وبين وابتدئ فى الامكنه * بمن وقد تأتى لبدء الازمنه
وزيد فى نفى وشبهه فجر * نكرة كما لباغ من مفر

و(الى) وهى لانتهاء المسافة وللمصاحبة (باء) وهى للالصاق حقيقة نحو به داء أو حكما نحو مررت بزيد وللتعدية الخاصة وهى تصيير الفاعل مفعولا كما تقول فى ذهب زيد ذهبت بزيد بمعنى أذهبته أى صيرته ذاهبا وأما التعدية العامة وهى ايصال معنى الفعل الى الاسم فليست مختصة بالباء بل مشتركة بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا شبيهة بها (وكاف) وأشهر معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص بكامل فى الشرف أو فى الخسة فالاول نحو زيد كالبدر والثانى نحو زيد كالحمار * وأركانه أربعة مشبه ومشبه به وأداة تشبيه ووجه شبه و(فى) ومن معانيها الظرفية وهى حلول شئ فى شئ وهى قسمان حقيقية وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز نحو الماء فى الكوز ومجازية وضابطها أن يفقد كل من الاحتواء والتحيز نحو قولك النجاة فى الصدق أو يفقد الاول دون الثانى نحو قولك زيد فى البرية أو يفقد الثانى دون الاول نحو قولك فى صدر فلان علم (ولام) ومن معانيها الملك ان وقعت بين ذاتين ودخلت على من يملك نحو المال للخليفة فان دخلت على ما لا يملك كانت لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص نحو الجل للفرس وان وقعت بين معنى وذات

﴿ باب مخفوضات الأسماء ﴾
خافضها ثلاثة أنواع الحرف والمضاف والاتباع
اما الحروف ههنا فمن الى باء وكاف فى ولام

كانت للاستحقاق نحو الحمد لله و (عن) ومن معانيها المجاوزة وتكون حقيقة فى الاجسام نحو رميت عن القوس ومجازية فى المعانى نحو أخذت العلم عن فلان و (على) ومن معانيها الاستعلاء ويكون حقيقة نحو صعدت على الجبل ومجازا نحو عليه دين وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أى أضفت توكلى وأسندته الى الله اذ لا يعلو على الله شئ لا حقيقة ولا مجازا كما قاله الفارسى فى شرح الالفية (كذاك) أى مثل ذاك (واو) فى الحلف نحو والله لأفعلن كذا * ولها شروط ثلاثة الأول أن يحذف فعل القسم فلا يقال أقسم والله كما يقال أقسم بالله والثانى أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى والثالث أن لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وكذاك (با) بالقصر فى الحلف نحو بالله لأفعلن كذا ولا يشترط فيها شئ مما ذكر فى الواو وكان الاولى تقديم الباء على الواو ولأن الباء هى الاصل لكن قد يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة (وتاء فى الحلف) نحو تالله لأفعلن كذا وحكى ترب الكعبة وهو شاذ لانها تختص بلفظ الجلالة ويشترط فيها الشروط السابقة فى الواو وقد تبدل التاء هاء فيقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات الألف وحذفها ويعلم من كلام الرضى أن معنى حروف القسم الالصاق فكان القسم لصق بالمقسم به كلصوق الداء بالرجل وكذا (مذ) و (منذ) نحو ما رأيته مذ يوم الخميس أو منذ يوم الجمعة وكذا (رب) وهى للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا ويشترط تصديرها وتأخير العامل وتنكير المجرور بها وما أحسن ما قاله بعضهم خليلى للتكثير رب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل

وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتنكير مجرور بها هكذا نقل

ويعلم من اشتراط تنكير مجرورها انها لا تجر الضمير وقد تجره قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا مفسرا بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا ربه رجلين ربه رجالا ربه امرأة ربه امرأتين ربه نساء وهى حرف جر شبيه بالزائد فمجرورها فى محل رفع على الابتداء فى نحو رب رجل صالح عندى وفى محل نصب فى نحو رب رجل صالح لقيت وفى محل رفع أو نصب فى نحو رب رجل صالح لقيته كما فى قولك هذا لقيته وكذا (واورب المنحذف) نحو وليل أى ورب ليل فى قول امرئ القيس

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى

وما ذكره الناظم كالاصل من أن واو رب المحذوفة جارة هو قول المبرد والكوفيين والصحيح ان الجار هو رب المحذوفة لا الواو ثم مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال وذلك (ك) قولك (مرت من مصر الى العراق) وصمت من يوم الاثنين الى يوم الخميس (و) كقولك (جئت للمحبوب باشتياق) منى له * ولما تكلم على حروف الخفض شرع يتكلم على الاضافة وهى خاتمة الكتاب فقال

﴿ باب الاضافة ﴾

وهى لغة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية بين شيئين تقتضى انجرار ثانيهما وقد بين أحكامها بقوله (من المضاف) الذى هو الأول من المتضايفين (أسقط التنوينا) اذا كان منونا فلا يجتمع التنوين والاضافة وما أحسن قول بعضهم كأنى تنوين وأنت اضافة * فأين ترانى لا تحل مكانيا

(أونونه) التى تلى الاعراب وذلك (ك) قولك (أهلكم) هم (أهلونا) فان الأصل أهل لكم أهلون لنا فحذف التنوين من الأول وحذفت النون من الثانى وحذفت اللام فيهما للتخفيف فصار أهلكم أهلونا (واخفض به) أى بالمضاف على الصحيح وقيل بالاضافة وقيل بالحرف المنوى (الاسم الذى له) أى للمضاف (تلا) أى تبع وذلك الاسم هو المضاف اليه (ك) قولك (قاتلا غلام زيد) باضافة قاتلا الى غلام ثم اضافة غلام الى زيد (قتلا) بالبناء للمجهول (وهو) أى وذلك الاسم الذى هو المضاف اليه (على) ثلاثة أقسام كما قاله ابن مالك تبعا لطائفة فاما أن يكون على (تقدير فى) وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف (أو) على تقدير (لام)

عن على
كذاك واو با وتاء فى
الحلف
مذ منذ واو رب
المنحذف
كمرت من مصر الى
العراق
وجئت للمحبوب
باشتياق
﴿ باب الاضافة ﴾
من المضاف أسقط
التنوينا
أونونه كأهلكم أهلونا
واخفض به الاسم الذى
له تلا
كقاتلا غلام زيد
قتلا
وهو على تقدير فى أو لام

الملك والاختصاص أوالاستحقاق وذلك اذا كان المضاف اليه مالكا للمضاف أومختصابه أومستحقاله (أو) على تقدير (من) التبعيضية وذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف وذلك (ك) قولك (مكر الليل) أى مكر فى الليل (أوغلام) زيد (أوعبدزيد) أى غلام لزيدأوعبدلزيد (أوانازجاج) أى اناء من زجاج وهو معروف (أوثوب خز) أى ثوب من خز وهونوع من الحرير (أوك) قولك (باب ساج) أى باب من ساج وهونوع من الخشب واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما الاصل (وقدمضت) وتقدمت (أحكام كل تابع) حال كونها (مبسوطة) أى سبق الكلام عليها مبسوطا (فى) الكلام على (الاربع التوابع) التى هى النعت والعطف والتوكيد والبدل وحينئذ فلاحاجة الى التكلم عليها هنا ولذلك لم يتكلم عليها الاصل فى هذا الباب * ثم استغاث الناظم حيث قال (فيا الهى) والاضافة فى ذلك لتشريف المضاف اليه (الطف بنا ف) بسبب لطفك بنا (نتبع * سبل) بسكون الباء للضرورة والافسبل كطرق لفظا ومعنى فكأنه قال طرق (الرشاد والهدى) أى الاهتداء والعطف فى ذلك للتفسير (ف) بسبب ذلك (نرتفع) الى المراتب العالية * ثم أرخ تأليفه بقوله (وفى) شهر (جمادى سادس) شهور السنة التى هى تمام (السبعينا) الكائنة (بعدانتهاء) وفراغ (تسع) أى تسعمائة (من السنينا) ففى شهر جمادى من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (قدتم نظم هذه المقدمة) وهو (فى ربع ألف) بيت فعدة أبياته مائتان وخمسون حال كونه (كافيا من أحكمه) أى أتقنه يقال أحكمت الشئ اذا أتقنته وقد أبدل من الناظم السابق قوله (نظم الفقير) الى الله تعالى أخذا من قوله تعالى ياأيها الناس أنتم الفقراء الى الله (الشرف العمريطى) نسبة لعمريط قرية من شرقية بلبيس (ذى العجز) عن الاشياء اذلاقدرة للعبد على شئ من الاشياء (و) ذى (التقصير (فى الطاعات (و) ذى (التفريط) فى العبادات وانما اعترف الناظم بالعجز والتقصير والتفريط لان ذلك شأن العارفين ثم قال (والحمدلله مدى الدوام) كناية عن التأبيد (على جزيل الفضل والانعام) والاضافة فى ذلك من اضافة الصفة للموصوف (وأفضل الصلاة والتسليم) كائن (على النبى المصطفى الكريم) أى البالغ فى الكرم الغاية القصوى (محمدو) على (صحبه) والصحب اسم جمع لصاحب لاجمع له على الصحيح لان فعلاليس من صيغ الجموع عندسيبويه خلافا للاخفش (و) على (الآل) والآل اسم جمع لاواحدله من لفظه ثم وصف كلامن الصحب والآل بقوله (أهل التقى و) أهل (العلمو) أهل (الكمال) والتقى اسم من التقوى وهى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات وانما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والتسليم على النبى والصحب والآل كمابدأها بذلك رجاء قبولها لان الله أكرم من أن يقبل الطرفين و يردما بينهما * وهذا آخر مايسره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الاكدار ولكن الحمدلله على ماجرت به الاقدار وها أنا أرجو من الله قبوله وأن يجعل الى أعلى الدرجات وصوله نسأله سبحانه وتعالى أن يختم لنا بالايمان مع النظر لوجهه الكريم فى دار الجنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمدلله رب العالمين وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك فى شهر رجب المبارك من شهور سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وبالله التوفيق لارب غيره ولا يرجى الاخيره نسألك اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وظواهرنا أنوارها ويزول بها عنا آثار المعاصى وضيارها آمين

أومن كمكر الليل
أوغلام
أوعبدزيدأوانازجاج
أوثوب خزأوكباب ساج
وقدمضت أحكام كل
تابع
مبسوطة فى الاربع
التوابع
فيا الهى الطف بنافنتبع
سبل الرشاد والهدى
فنرتفع
وفى جمادى سادس
السبعينا
بعدانتهاتسع من السنينا
قدتم نظم هذه المقدمه
فى ربع ألف كافيامن
أحكمه
نظم الفقير الشرف
العمريطى
ذى العجز والتقصير
والتفريط
والحمدلله مدى الدوام
على جزيل الفضل
والانعام
وأفضل الصلاة والتسليم
على النبى المصطفى
الكريم
محمد وصحبه والآل
أهل التقى والعلم والكمال

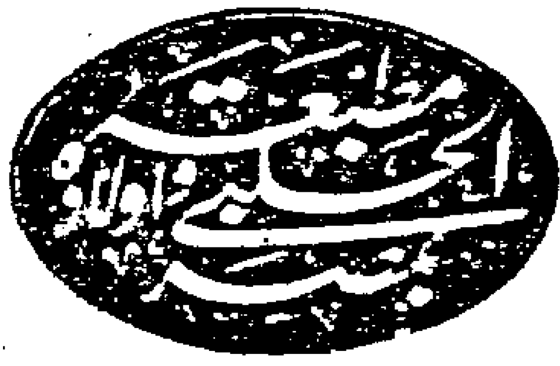
﴿ يقول الفقير اليه تعالى (ابراهيم بن حسن الانبابى) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البابى الحلبى وأولاده) بمصر المحروسه ﴾

حمدا لمن فتح أبواب كرمه لمن لاذ بجنابه ورفع قدر من انتصب لبث العلوم رجاء رضاه وفضل ثوابه ونظمهم فى سلك أحبابه ولذذهم بكريم خطابه وصلاة وسلاما على أبلغ من خطب وأفصح من أبان عن ضميره وأعرب الرسول الارفع المفضل على الخلق أجمع سيدنا محمد وآله الأطهار وأصحابه الكملة الأخيار (وبعد) فلما كان متن ابن آجروم من أهم المتون حفظا وفهما فى بابه ومختصرا لطيفا فائقا على أترابه نظمه الشرف العمريطى ليسهل حفظه على المبتدئين ويعم نفعه المنتهين وقد تميز عن أصله بما قال ناظمه

وقد حذفت منه ما عنه غنى ✽ وزدته فوائدا بها الغنى
متمما لغالب الأبواب ✽ فجاء مثل الشرح للكتاب

ولقد كملت بهجته ✽ وتمت بركته ✽ بشرح (فتح رب البريه على الدرة البهيه ✽ نظم الآجرومية) الذى وضعه عليه شيخ الاسلام ✽ وبركة الأنام الشيخ ابراهيم البيجورى الذى جعل الله النفع فى كل مؤلفاته وانه لشرح سهل لطيف واف بالمراد من المتن وفوق المراد نفع الله به كما نفع بأصله انه سميع قريب وكان نهاية طبعه بالمطبعة المعروفة المذكورة أعلاه منتهى شهر شوال من شهور سنة ١٣٤٣ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام آمين

آمين



فهرست

﴿ شرح العلامة البيجورى على الدرة البهية نظم الآجرومية لشرف الدين يحيى العمريطى ﴾

﴿ تمت ﴾